



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المثنى - كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

انعكاس المخاطر المالية النظامية على تحقيق الميزات التنافسية وفقا لمقررات بازل III

(دراسة تطبيقية في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

رسالة مقدمة

إلى مجلس قسم العلوم المالية والمصرفية - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة المثنى
وهي كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

من قبل الطالبة

زهراء حسين نشاد

إشراف

الأستاذ المساعد رائد حسن علي

٢٠٢١ م

١٤٤٣ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

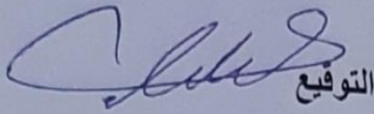
﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ
إِلَى عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

صدق الله العلي العظيم

(سورة التوبة: ١٠٥)

توصية مشرف

اشهد بان اعداد هذه الرسالة للطالبة (زهراء حسين نشاد) والموسومة (انعكاس المخاطر المالية النظامية على تحقيق الميزات التنافسية وفقا لمقررات بازل III - دراسة تطبيقية في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، قد جرى تحت اشرافي في قسم العلوم المالية والمصرفية/ كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة المثنى، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.


التوقيع

المشرف: أ.م. راند حسن علي

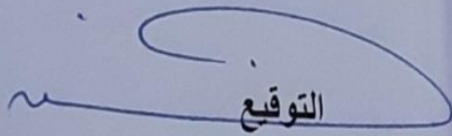
اللقب العلمي: استاذ مساعد

العنوان: محافظة المثنى - السماوة

التاريخ: ٢٠٢١/١٦/٢٠

توصية السيد رئيس القسم

بناء على التوصية اعلاه من الاستاذ المشرف (أ.م. راند حسن علي) ارشح هذه الرسالة للمناقشة، لدراستها وبيان الرأي فيها.


التوقيع

رئيس القسم: أ.م.د. غسان طارق ظاهر

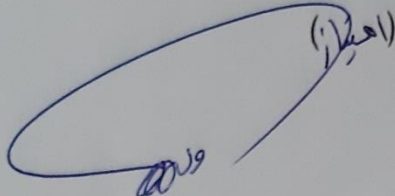
اللقب العلمي: استاذ مساعد

العنوان: الكلية

التاريخ: ٧/١٦

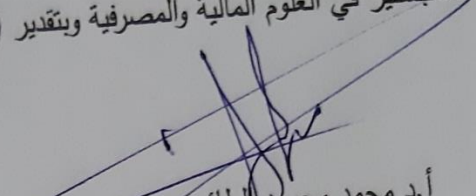
اقرار لجنة المناقشة

نشهد أننا رئيس وأعضاء لجنة المناقشة أطلعنا على الرسالة الموسومة (انعكاس المخاطر المالية النظامية على تحقيق الميزات التنافسية وفقاً لمقررات بازل III) دراسة تطبيقية في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)). لطالبة الدراسات العليا/ الماجستير (زهراء حسين نشاد) وقد ناقشنا الطالبة في محتواها وفيما له علاقة بها، وهي جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية وبتقدير (أ.م.د. د. وعد هادي عبد)


أ.م.د. وعد هادي عبد

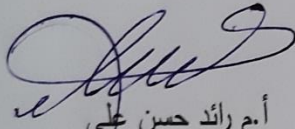
جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد

عضواً


أ.د. محمد محمود الطائي

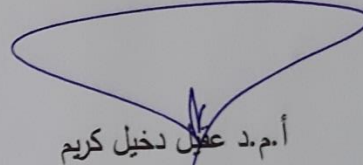
جامعة بابل / كلية الادارة والاقتصاد

رئيساً


أ.م.د. رائد حسن علي

جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد

عضواً ومشرفاً


أ.م.د. خليل خليل كريم

جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد

عضواً

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المثنى على قرار لجنة المناقشة اعلاه.

أ.م.د. صفاء كريم كاظم

عميد كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المثنى

2021/ /

الإهداء

الى اروع ما في الوجود امي الحبيبة

الى الذي عجز اللسان في ذكر مآثره.... ابي الغالي

الى من قاسموني حنان الوالدين.... اخوتي واخواتي

الى زينة الحياة وبهجتها.... ابنتي حياتي (رقية)

الى من كان سرّ نجاحي زوجي رحمه الله

والى كلّ طالب علم.... جد وأجتهد

أهدي هذا العمل المتواضع

الباحث

شكر وامتنان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ
الصَّالِحِينَ﴾ (سورة النمل ١٩) صدق الله العلي العظيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، اللهم لا علم لنا، إلا ما علمتنا، إنك أنت العليم الحكيم.

أما وقد وفقني الله عز وجل لإنجاز هذه الرسالة، فإنه لمن دواعي الوفاء والإقرار بالجميل أن أسجل شكري وعظيم امتناني لأستاذي الفاضل (أ.م. رائد حسن علي)، الذي أغدق علي الكثير من علمه وخبراته، فجزاه الله عني خير جزاء المحسنين، وأطال الله في عمره، وجعله ذخراً للعلم، وطلبتة.

وأقدم بخالص شكري وامتناني الى (الأستاذ الدكتور سعود جايد مشكور) الذي لم يبخل علي بمعلومة اثناء اشرافه في بداية كتابة الرسالة واتمنى من الله ان يمن علياً بالعمر المديد وبوقفه.

وأقدم بخالص شكري وامتناني إلى السادة رئيس، وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة الدراسة، وأتقدم بخالص شكري وأمتناني إلى كل أساتذتي الذين تتلمذت على أيديهم، وأخص بالذكر هنا أساتذة كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة المثني فلولاهم لما وصلت الى هذه المرحلة، فالشكر، والامتنان إلى كل من (الأستاذ الدكتور عامر علي حسين رئيس جامعة المثني، والأستاذ المساعد الدكتور صفاء كريم كاظم عميد كلية الإدارة والاقتصاد، والأستاذ المساعد الدكتور سلام جاسم العارضي عميد كلية الإدارة والاقتصاد السابق، والأستاذ المساعد الدكتور عقيل دخيل كريم معاون العميد للشؤون العلمي، والأستاذ المساعد الدكتور علي جابر رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية) وجميع أساتذتي اثناء فترة الدراسة فجزيل الشكر والامتنان لمتابعتهم وتشجيعهم، المستمر لي طوال فترة الدراسة، وللنصح والعون الكبير الذي قدموه لي، فلهم مني أصدق الدعوات بالتوفيق، والإطالة بالعمر، والسعة في الرزق، وعلو المنزلة في الدنيا، والآخرة.

وأقدم بفائق الشكر والامتنان الى من مدّ لي يد العون منذ بداية اقبالي على الدراسات العليا وحتى وصولي الى اتمام الرسالة واخص بالذكر الصديق والاخ (م.م مصطفى رزاق فليح).

والشكر موصول إلى زملائي لرفقتهم الطيبة طوال أيام الدراسة فلهم مني كل الشكر، وعظيم الامتنان، وأتقدم بالشكر الجزيل الى موظفي مكتبة كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة المثني، وأستميح العذر الى كل من كان له إسهام مباشر، وغير مباشر في إنجاز هذه الدراسة، أو له واجب الذكر والشكر، ولم يرد اسمه هنا، فله مني عظيم الامتنان، والشكر الجزيل سائلاً المولى للجميع، ولوطننا الحبيب الأمن والأمان، وقبول الأعمال، وأن يرزقهم الله خير الدنيا، والجنة، والرضوان انه هو سميع الدعاء.

الباحث

المستخلص

تهدف الدراسة الحالية الى تحليل انعكاس المخاطر المالية النظامية على تحقيق الميزات التنافسية للمصارف التجارية، وتكمن مشكلة الدراسة بتعدد الانشطة التي تمارسها المصارف التجارية في الواقع الذي تعيشه مما يجعلها تواجه العديد من المخاطر النظامية وغير النظامية، وهذه المخاطر وبالأخص المخاطر المالية النظامية يجعلها تبحث عن خيارات لإمكانية تجنبها لتحقيق ميزات تنافسية تميزها عن نظيراتها من المصارف الأخرى.

وقد طبقت هذه الدراسة على عينة من المصارف وهي المصرف التجاري العراقي (BCOI)، مصرف بغداد (BBOB)، المصرف الأهلي للاستثمار (BNOI) للفترة 2010-2019، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل وقياس جميع المتغيرات من خلال البيانات المالية الفعلية المتاحة من المصارف عينة الدراسة، استخدم تحليل التباين باستخدام البرنامج (spss. vr24). وقد توصلت الدراسة إلى استنتاجات عدة ويمكن ذكر أهمها بشكل عام، هو ان مخاطر الائتمان، ومخاطر الملاءة المالية ترتبط بمتغيرات الميزات التنافسية ارتباطاً سلبياً، اما مخاطر جودة الموجودات فهي كذلك ترتبط بمتغيرات الميزة التنافسية ارتباطاً سلبياً، ماعدا ميزة حجم الموجودات يكون الارتباط معها ارتباطاً طردياً.

وتوصي هذه الدراسة بعدة توصيات كان أهمها يتمثل، بأنه يتعين على المصارف الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المالية النظامية كافة التي يمكن أن تؤثر على الأداء المصرفي أولاً ومن ثم على تحقيق الميزات التنافسية للمصارف التجارية، وذلك من خلال توفير جهاز رقابي كفؤ يمتاز بالخصائص النوعية للرقابة، مع ضرورة الاستعانة بأصحاب الخبرة والذين يتمتعون بكفاءة علمية وعملية والاستفادة من استشاراتهم وخبراتهم فيما يتعلق بالمخاطر المالية النظامية، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن هنالك مخاطر أخرى يتوجب على المصارف التجارية أخذ الحيطة والحذر منها ومحاولة مراقبتها باستمرار والسيطرة عليها.

قائمة المحتويات

الصفحة	المواضيع	الفصول ومباحثها
	توصية المشرف	
	آية قرآنية	
	الإهداء	
	الشكر والامتنان	
أ	المستخلص باللغة العربية	
ب	قائمة المحتويات	
ج	قائمة الجداول	
د	قائمة الاشكال	
هـ	قائمة المصطلحات	
1	المقدمة	
٣ - ١٦	منهجية الدراسة ودراسات سابقة وموقع الدراسة الحالية منها	الفصل الاول
٤ - ٩	منهجية الدراسة	المبحث الاول
١٠ - ١٦	دراسات سابقة وموقع الدراسة الحالية منها	المبحث الثاني
17 - 75	الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة	الفصل الثاني
١٨ - ٤٣	المخاطر المالية النظامية	المبحث الاول
٤٤ - ٦٨	الميزات التنافسية	المبحث الثاني
٦٩ - ٧٥	انعكاس المخاطر المالية النظامية على الاداء المصرفي لتحقيق الميزات التنافسية	المبحث الثالث
٧٦ - 163	قياس وتحليل انعكاس المخاطر المالية النظامية على تحقيق الميزات التنافسية	الفصل الثالث
77 - 105	قياس وتحليل المخاطر المالية النظامية والميزات التنافسية	المبحث الاول
106 - 163	القياس والتحليل الاحصائي لانعكاس المخاطر المالية النظامية على تحقيق الميزات التنافسية واختبار الفرضيات	المبحث الثاني
164 - ١٧٠	الاستنتاجات والتوصيات	الفصل الرابع
164 - 168	الاستنتاجات	المبحث الاول
١٦٩ - 170	التوصيات	المبحث الثاني
171 - 187	المصادر والمراجع	
	الملاحق	
A	المستخلص باللغة الإنكليزية	

قائمة الجداول

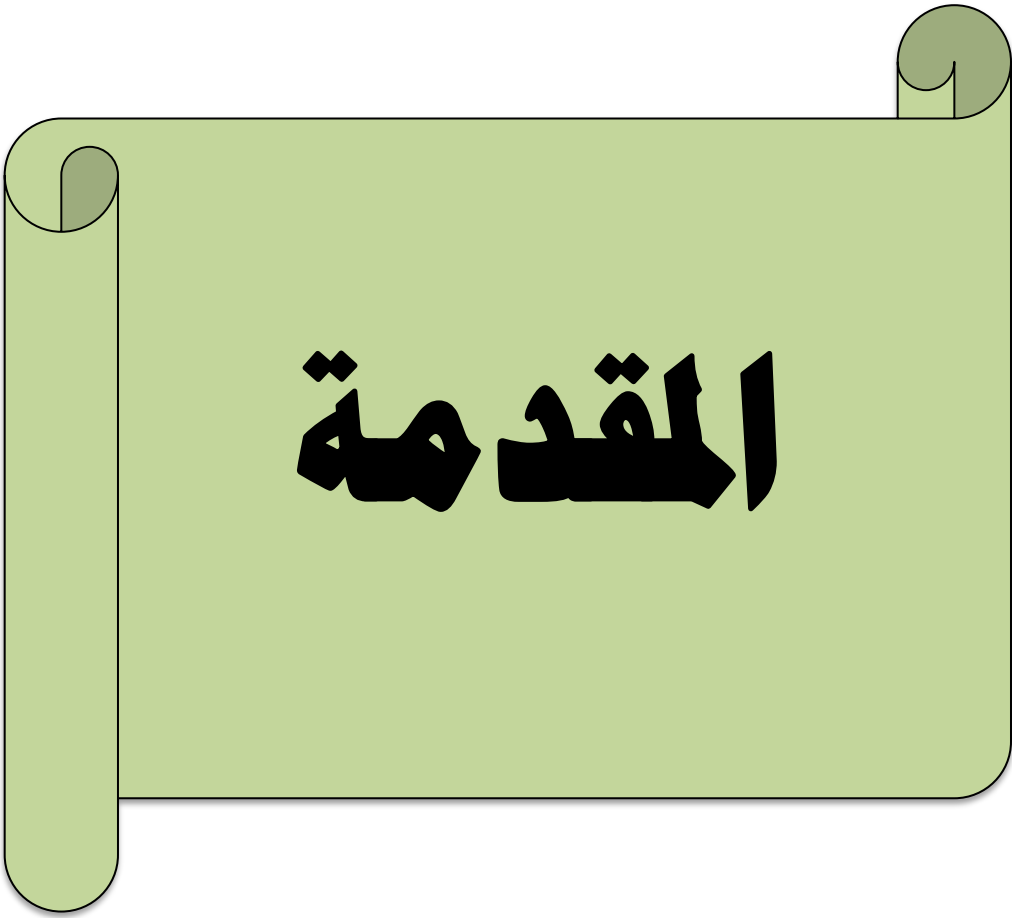
الرقم	ت	أسم الجدول	الصفحة
(1)	١	ملخص بعض الدراسات العربية	10 - 11
(2)	٢	ملخص بعض الدراسات الأجنبية	12 - 13
(3)	٣	ملخص لموقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	16
(1)	٤	درجة تصنيف مخاطر الائتمان	32
(2)	٥	تصنيف درجة المخاطر الائتمانية لجودة الموجودات للمصارف	42
(3)	٦	مصادر الميزة التنافسية	48
(1)	٧	نتائج حساب مخاطر الائتمان	81
(2)	٨	مقارنة نتائج حساب راس المال الاجمالي	84
(3)	٩	نتائج قياس الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان	86
(4)	١٠	مقارنة نتائج حساب مخاطر التشغيل	88
(5)	١١	مقارنة نتائج حساب مخاطر السوق	89
(6)	١٢	مقارنة نتائج حساب الموجودات المرجحة بالمخاطر	90
(7)	١٣	نتائج قياس نسبة كفاية راس المال	92
(8)	١٤	مقارنة نتائج حساب مخاطر جودة الموجودات	95
(9)	١٥	قياس القيمة السوقية للمصارف عينة الدراسة	97
(10)	١٦	مقارنة نتائج حساب حجم الموجودات	100
(11)	١٧	مقارنة نتائج حساب الربحية (العائد على الموجودات)	102
(12)	١٨	مقارنة نتائج حساب الربحية (العائد على حق الملكية)	103
(13)	١٩	الاحصاءات العامة للمصرف التجاري	107
(14)	٢٠	الارتباطات بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغير القيمة السوقية (Y1)	109
(15)	٢١	احصاءات اثر المتغيرات الثلاثة في المتغير القيمة السوقية (Y1)	111
(16)	٢٢	الارتباطات بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغير حجم الموجودات (Y2)	114
(17)	٢٣	اثر المتغيرات الثلاثة في المتغير حجم الموجودات (Y2)	115
(18)	٢٤	علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغير العائد على الموجودات (Y3)	118
(19)	٢٥	احصاءات اثر المتغيرات الثلاثة في المتغير العائد على الموجودات (Y3)	120
(20)	٢٦	علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغير العائد على حق الملكية (Y4)	122
(21)	٢٧	احصاءات اثر المتغيرات الثلاثة في المتغير العائد على حق الملكية (Y4)	124
(22)	٢٨	الاحصاءات العامة لمتغيرات مصرف بغداد	126
(23)	٢٩	علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغير القيمة السوقية (Y1)	128
(24)	٣٠	احصاءات اثر المتغيرات الثلاثة في المتغير القيمة السوقية (Y1)	130
(25)	٣١	علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغير حجم الموجودات (Y2)	133
(26)	٣٢	احصاءات اثر المتغيرات الثلاثة في المتغير حجم الموجودات (Y2)	135
(27)	٣٣	علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغير العائد على الموجودات (Y3)	137
(28)	٣٤	احصاءات اثر المتغيرات الثلاثة في المتغير العائد على الموجودات (Y3)	139
(29)	٣٥	علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغير العائد على حق الملكية (Y4)	142
(30)	٣٦	احصاءات اثر المتغيرات الثلاثة في المتغير العائد على حق الملكية (Y4)	144
(31)	٣٧	الاحصاءات العامة لمتغيرات المصرف الاهلي للاستثمار	146
(32)	٣٨	علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغير القيمة السوقية (Y1)	148
(33)	٣٩	احصاءات اثر المتغيرات الثلاثة في المتغير القيمة السوقية (Y1)	150
(34)	٤٠	علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغير حجم الموجودات (Y2)	153
(35)	٤١	احصاءات اثر المتغيرات الثلاثة في المتغير حجم الموجودات (Y2)	154
(36)	٤٢	علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغير العائد على الموجودات (Y3)	156
(37)	٤٣	احصاءات اثر المتغيرات الثلاثة في المتغير العائد على الموجودات (Y3)	158
(38)	٤٤	علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغير العائد على حق الملكية (Y4)	160
(39)	٤٥	احصاءات اثر المتغيرات الثلاثة في المتغير العائد على حق الملكية (Y4)	١٦٢

قائمة الأشكال

الصفحة	اسم الشكل	الرقم	ت
9	المخطط الافتراضي للدراسة	(1)	١
75	العلاقة بين المخاطر والميزات التنافسية	(2)	٢
١١٢	قيم اختبار t لأثر المتغيرات المستقلة الثلاثة على المتغير القيمة السوقية (Y1) للمصرف التجاري العراقي	(1)	٣
116	قيم اختبار t لأثر المتغيرات المستقلة الثلاثة على المتغير حجم الموجودات (Y2) للمصرف التجاري العراقي	(2)	٤
١٢١	قيم اختبار t لأثر المتغيرات المستقلة الثلاثة على المتغير العائد على الموجودات (Y3) للمصرف التجاري العراقي	(3)	٥
١٢٦	قيم اختبار t لأثر المتغيرات المستقلة الثلاثة على المتغير العائد على حق الملكية (Y4) للمصرف التجاري العراقي	(4)	٦
١٣٢	قيم اختبار t لأثر المتغيرات المستقلة الثلاثة على المتغير القيمة السوقية (Y1) لمصرف بغداد	(5)	٧
135	قيم اختبار t لأثر المتغيرات المستقلة الثلاثة على المتغير حجم الموجودات (Y2) لمصرف بغداد	(6)	٨
140	قيم اختبار t لأثر المتغيرات المستقلة الثلاثة على المتغير العائد على الموجودات (Y3) لمصرف بغداد	(7)	٩
146	قيم اختبار t لأثر المتغيرات المستقلة الثلاثة على المتغير العائد على حق الملكية (Y4) لمصرف بغداد	(8)	١٠
151	قيم اختبار t لأثر المتغيرات المستقلة الثلاثة على المتغير القيمة السوقية (Y1) للمصرف الاهلي للاستثمار	(9)	١١
155	قيم اختبار t لأثر المتغيرات المستقلة الثلاثة على المتغير حجم الموجودات (Y2) للمصرف الاهلي للاستثمار	(10)	١٢
158	قيم اختبار t لأثر المتغيرات المستقلة الثلاثة على المتغير العائد على الموجودات (Y3) للمصرف الاهلي للاستثمار	(11)	١٣
163	قيم اختبار t لأثر المتغيرات المستقلة الثلاثة على المتغير العائد على حق الملكية (Y4) للمصرف الاهلي للاستثمار	(12)	١٤

قائمة المصطلحات

المصطلح	أسم المصطلح باللغة الإنكليزية	أسم المصطلح باللغة العربية
CR	Credit Risk	مخاطر الائتمان
ADD	Allowance For Doubt full Depts.	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
SR	Solvency Risk	مخاطر الملاءة المالية
CA	Capital Adequacy	كفاية رأس المال
AQR	Asset Quality Risk	مخاطر جودة الموجودات
SA	Size Assets	حجم الموجودات
PR	Property Rights	حقوق الملكية
L	Liabilities	الالتزامات
MV	Market value	القيمة السوقية
PB	Profitability of Banks	ربحية المصارف
CAMELS	Capital adequacy, Asset quality, Management quality, Earning quality, Liquidity, Sensitivity of market risk	كفاية رأس المال، جودة الموجودات، إدارة الكفاءة، جودة الأرباح، السيولة، حساسية خطر السوق
TE	Total Asset	إجمالي الموجودات
TE	Total Equity	إجمالي حق الملكية
ROA	Return On Asset	معدل العائد على الموجودات
ROE	Return On Equity	معدل العائد على حق الملكية
NI	Net Income	صافي الدخل
BCBC	Basel Committee on Banking Supervision	لجنة بازل للرقابة المصرفية
IAIS	Solvency Assessments and Acturial Issues	لجنة الملاءة المالية والقضايا الاكتوارية
IIA	The Institute of Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين
AIRMIC	Airmic Association of Insurance and Risk ,Managers in Industry and Commerce	الجمعية الأمريكية للتأمين من خطر المدراء السابقون في الصناعة والتجارة



المقدمة

المقدمة

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الاقتصادية المهمة وأكثرها حساسية للتغيرات، ويمثل القطاع المصرفي جوهر النظام المالي نظراً لأهمية دوره في كل من أسواق المال والبورصة وحركة التجارة الخارجية، فالمصارف تضطلع بكل من عمليات الإقراض وتقويم المخاطر والعائدات المتعلقة بالوساطة المالية ورصدها وكذلك توجيه الاستثمارات بناء على ما يتوفر لديها من المعلومات ورؤية واسعة لبيئة الاقتصاد الكلي، فضلاً عن ما توديه المصارف من وظائف مالية أخرى مثل عمليات المقاصة وتسوية المدفوعات وعمليات سوق الصرف الأجنبي بما يجعلها أداة أساسية في تنفيذ السياسة النقدية.

تعد المخاطر المالية النظامية من المخاطر المتصلة بالسوق بالكامل أو بشريحة من السوق وهي من المخاطر التي يصعب تجنبها أو السيطرة عليها بشكل كامل أو مخاطر تقلب الأسعار أو مخاطر السوق وأنها تؤثر على السوق ككل وليس على الأسهم أو مجال معين ولا يمكن التنبؤ بهذه المخاطر، كما في العراق إذ إن الاقتصاد العراقي يشهد تقلبات واسعة نتيجة مؤثرات عدة، منها سياسية وأمنية واقتصادية، تنعكس على مجمل القطاعات بشكل عام، وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص، لاسيما المصارف التجارية الخاصة وقد اختيرت للدراسة ثلاث من المخاطر المالية النظامية وهي (مخاطر الائتمان، مخاطر الملاءة المالية، مخاطر جودة الموجودات).

تعد التنافسية أحد المصطلحات التي ظهرت بقوة في عهد العولمة الجديدة، إذ أصبح لها سياسات واستراتيجيات ومؤشرات بل وتقدم تقارير لكبار المسؤولين وليس لرجال الأعمال حصراً، كما وتعد الميزة التنافسية بأنها الجهود والإجراءات والابتكارات وكافة الفعاليات الإدارية والتسويقية والإنتاجية والمالية والتطويرية التي تمارسها المؤسسة من أجل الحصول على شريحة أكبر ورقعة أكثر اتساعاً في الأسواق التي تهتم بها، وبذلك فهي تلازم ظهورها مع التطور السريع الذي عرفته الاقتصاديات إلى جانب ما أفرزته ثورة الاتصالات والمعلومات، كل هذا أكسب المؤسسات قدرة كبيرة على الإبداع والابتكار مستخدمة في ذلك جميع الوسائل الكفيلة لضمان تنافسية أعلى وقدرة أكبر على المواجهة والتصدي للمنافسين وإن تحقيق ذلك يتطلب التحسين والتغيير المستمرين لأدائها للاحتفاظ بالمواقع المهمة، ومنها ضرورة امتلاكها للمزايا التنافسية التي تؤهلها لذلك، وهناك العديد من الميزات التنافسية التي تتمتع بها المؤسسات المالية

بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص ومن أهمها (ميزة القيمة السوقية، ميزة حجم الموجودات، ميزة الربحية بنوعيتها "العائد على حق الملكية والعائد على الموجودات")، وذلك لإمكانية قياسها كمياً.

لذا ركزت هذه الدراسة على انعكاس المخاطر المالية النظامية في عينة من المصارف التجارية المصنفة حسب تصنيف سوق العراق للأوراق المالية، بأنها مصارف متميزة خلال المدة (2010-2019)، إذ شهد القطاع المصرفي العراقي تغيرات جذرية بعد عام (2003)، ولا سيما قانون (92) لعام (2004)، الذي منح المصارف التجارية تحديد سياستها الائتمانية، وعليه فإن هذه الدراسة تنصب في دراسة دور المخاطر المالية النظامية وتحليلها وأثرها على الميزات التنافسية وفقاً لمقررات (بازل III).

واستناداً إلى ما تقدم فقد تم اعداد هذه الدراسة لغرض قياس مدى انعكاس المخاطر المالية النظامية على بعض الميزات التنافسية في المصارف التجارية، ولخلق حالة من التوازن بين فصول هذه الدراسة فقد تم تقسيمها على أربعة فصول، الفصل الأول بعنوان منهجية الدراسة ودراسات سابقة وموقع الدراسة الحالية منها، ويتكون هذا الفصل من بحثين، المبحث الأول يتطرق إلى منهجية الدراسة، أما المبحث الثاني من الفصل فيتناول بعض دراسات سابقة وموقع الدراسة الحالية منها، في حين يتناول الفصل الثاني من الدراسة الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، ويتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول لتوضيح المفاهيم الخاصة بالمخاطر المالية النظامية المستخدمة في الدراسة، في حين خصص المبحث الثاني من الفصل لتوضيح المفاهيم الخاصة بالميزات التنافسية، أما المبحث الثالث فقد خصص لتناول دراسة العلاقة بين المخاطر المالية النظامية والميزات التنافسية للمصارف التجارية، وجاء الفصل الثالث ليتضمن هو الآخر قياس وتحليل انعكاس المخاطر المالية النظامية على تحقيق الميزات التنافسية للمصارف التجارية واختبار الفرضيات من خلال التحليل الاحصائي، ويتكون هذا الفصل من بحثين، المبحث الأول يتضمن وصف عينة الدراسة وقياس المخاطر المالية النظامية وقياس الميزات التنافسية للمصارف التجارية، والمبحث الثاني يتضمن القياس والتحليل الاحصائي لانعكاس المخاطر المالية النظامية على تحقيق الميزات التنافسية واختبار الفرضيات، وأخيراً فقد خصص الفصل الرابع من هذه الدراسة للاستنتاجات العملية وما تمخض عنها من توصيات ومقترحات، ويتكون هذا الفصل من بحثين، المبحث الأول يتضمن ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات عملية، أما المبحث الثاني فيتضمن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل الأول

منهجية الدراسة ودراسات

سابقة

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: دراسات سابقة

تمهيد:

تعد منهجية الدراسة بمثابة خارطة طريق لبلوغ الاهداف التي يسعى اليها الباحث من خلال تسلسل الافكار الى يطرحها في الجانب النظري وتجسيدها في الجانب التطبيقي من اجل الوصول الى النتائج المنشودة، اذ يستعرض هذا المبحث المنهجية الى اتبعتها الدراسة في البحث عن حلول للمشكلة، واهداف واهمية الدراسة والفرضيات الى استندت اليها الدراسة، كذلك الاسلوب الذي اتبعت الباحث في انجاز هذه الدراسة كذلك وضع انموذج يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة.

أما دراسات سابقة فتمثل أحد أهم الأركان المهمة في البحث العلمي، فهي تمثل مسحاً شاملاً لما كتب من بحوث ودراسات علمية ذات علاقة مباشرة بموضوع الدراسة الحالية، وتقدم هذه الدراسات للدراسة الحالية او البحث العملي معلومات مفيدة ومقارنتاً بموضوع الدراسة الحالية وتعدّ الدراسات السابقة أساساً لاستكمال ما يسعى إليه الباحث، أي من خلال ما توصلت إليه بعض الدراسات من نتائج يمكن لأي باحث بناء أفكار جديدة مستنبطة من أفكار الباحثين السابقين.

واستناداً لذلك يستعرض هذا الفصل المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: دراسات سابقة وموقع الدراسة الحالية منها

المبحث الأول

منهجية الدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة

نظراً لتعدد الأنشطة التي تمارسها المصارف التجارية في الواقع الذي تعيشه فإنها تواجه العديد من المخاطر النظامية وغير النظامية، وهذه المخاطر وبالأخص المخاطر النظامية يجعلها تبحث عن خيارات لإمكانية تجنبها من خلال العمل بكفاءة عالية لتحقيق ميزات تنافسية تميزها عن نظيراتها من المصارف الأخرى، وهنا يمكن طرح إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي الآتي: (هل ان المخاطر المالية النظامية تؤثر على تحقيق الميزات التنافسية للمصارف التجارية)، وتتفرع من التساؤل الرئيسي تساؤلات فرعية مفادها الآتية:

١. ما الآليات التي تستخدمها المصارف التجارية لتشخيص المخاطر المالية النظامية في ظل المعايير الدولية الحديثة (بازل III)؟
٢. كيف تقاس المخاطر المالية النظامية التي تواجهها المصارف التجارية؟
٣. ما الآليات والأدوات التي تستخدمها المصارف التجارية للتنبؤ بالمخاطر المالية النظامية وتشخيصها ومعالجتها؟
٤. كيف يمكن إيجاد العلاقة بين المخاطر المالية النظامية وتحقيق الميزات التنافسية؟
٥. ماهي أنواع الميزات التنافسية التي يمكن ان تحصل عليها المصارف من خلال التصدي للمخاطر المالية النظامية؟

ثانياً: أهداف الدراسة

يتمثل الهدف العام للدراسة في معرفة انعكاس المخاطر المالية النظامية على تحقيق الميزات التنافسية، ويمكن تلخيص أهداف الدراسة بالآتي:

١. تحديد واقع وإدارة وقياس المخاطر المالية النظامية في المصارف التجارية.
٢. تحديد مدى علاقة المخاطر المالية النظامية في المصارف التجارية مع الميزات التنافسية.
٣. معرفة أنواع الميزات التنافسية التي يمكن ان تحققها المصارف التجارية من خلال إمكانية تجنب المخاطر المالية النظامية.

٤. إيجاد مستويات معينة لتحقيق الميزات التنافسية ما بين المصارف التجارية.
٥. قياس علاقة المخاطر المالية النظامية في المصارف التجارية بتحقيق الميزات التنافسية.
٦. وضع الحلول المناسبة والتوصيات المقترحة بهدف خدمة القطاع المصرفي.

ثالثاً : أهمية الدراسة

تعد هذه الدراسة من الدراسات المهمة التي تتطرق إلى دراسة انعكاس المخاطر المالية النظامية (مخاطر الائتمان، مخاطر الملاءة المالية، مخاطر جودة الموجودات) على تحقيق الميزات التنافسية (القيمة السوقية، حجم الموجودات، الربحية) للمصارف التجارية، وتنطلق أهمية الدراسة من الواقع الذي تعيشه المصارف في البيئة العراقية على وجه الخصوص، وعليه يمكن حصر أهمية هذه الدراسة بالنقاط الآتية :

١. اهتمام إدارات المصارف بالمخاطر المالية النظامية التي تحيط بها، والعمل على التصدي لها من خلال استخدام جميع الوسائل والأدوات المتاحة.
٢. إيجاد الوسائل والأدوات الممكنة لمواجهة المخاطر المالية النظامية.
٣. ربط المخاطر المالية النظامية في تحقيق الميزات التنافسية التي يمكن تحقيقها.
٤. توجيه إدارات المصارف التجارية باتجاه امتلاك مهارة إدارة المخاطر بشكل يدعم استمرار المصارف ونجاحها.
٥. مساعدة إدارات المصارف على تشخيص المتغيرات التي يمكن أن تحقق لها ميزات تنافسية، ومن ثم تتمكن من معرفة موقعها من بين المصارف الأخرى المنافسة.
٦. مساعدة القطاع المصرفي في تشخيص المصارف التجارية الفاعلة التي تلعب دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي الوطني من خلال معرفة المصارف النشطة في السوق المالية.

رابعاً: فرضيات الدراسة

تستند هذه الدراسة إلى فرضية عامة مفادها: "لا توجد علاقة ذات اثر معنوي للمخاطر المالية النظامية (مخاطر الائتمان، مخاطر الملاءة المالية، مخاطر جودة الموجودات) على تحقيق الميزات التنافسية (القيمة السوقية، حجم الموجودات، الربحية)"، وتتفرع هذه الفرضية إلى ثلاث فرضيات رئيسة مفادها الآتية:

H1: الفرضية الرئيسية الأولى: "لا توجد علاقة ذات اثر معنوي لمخاطر الائتمان على تحقيق الميزات التنافسية"، ويتفرع هذه الفرضية الى فرضيات فرعية مفادها الآتية:

H11: لا توجد علاقة ذات اثر معنوي لمخاطر الائتمان على تحقيق القيمة السوقية.

H12: لا توجد علاقة ذات اثر معنوي لمخاطر الائتمان على تحقيق حجم الموجودات في المصارف التجارية.

H13: لا توجد علاقة ذات اثر معنوي لمخاطر الائتمان على تحقيق الربحية بنوعيتها (العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية).

H2: الفرضية الرئيسية الثانية: "لا توجد علاقة ذات اثر معنوي لمخاطر الملاءة المالية على تحقيق الميزات التنافسية"، ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

H21: لا توجد علاقة ذات اثر معنوي لمخاطر النظام الملاءة المالية على تحقيق القيمة السوقية في المصارف التجارية.

H22: لا توجد علاقة ذات اثر معنوي لمخاطر الملاءة المالية على تحقيق حجم الموجودات في المصارف التجارية.

H23: لا توجد علاقة ذات اثر معنوي لمخاطر الملاءة المالية على تحقيق الربحية بنوعيتها (العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية)

H3: الفرضية الرئيسية الثالثة: "لا توجد علاقة ذات اثر معنوي لمخاطر جودة الموجودات على تحقيق الميزات التنافسية للمصارف التجارية"، ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

H31: لا توجد علاقة ذات اثر معنوي لمخاطر جودة الموجودات على تحقيق القيمة السوقية في المصارف التجارية.

H32: لا توجد علاقة ذات اثر معنوي لمخاطر جودة الموجودات على تحقيق حجم الموجودات في المصارف التجارية.

H33: لا توجد علاقة ذات اثر معنوي لمخاطر جودة الموجودات على تحقيق الربحية بنوعيتها (العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية)

خامساً: حدود الدراسة

جرى تأطير الدراسة للموضوع الحالي ضمن الحدود المكانية والزمانية الآتية :

١. الحدود المكانية: طُبقت هذه الدراسة على عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (3) مصرف تجاري نشط.
٢. الحدود الزمانية: تم تحديد مدة الدراسة الحالية للمدة (2010-2019).

سادساً: عينة الدراسة

اُختيرت عينة الدراسة من القطاع المصرفي وذلك ضمن الشركات المصرفية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، إذ اُختيرت العينة وفقاً لتأريخ التأسيس لكل مصرف، واستُبعد مصرف الشرق الأوسط للاستثمار، والمصرف المتحد للاستثمار نظراً لعدم توفر بعض البيانات المطلوبة للدراسة لبعض السنوات المشمولة في الدراسة، لذلك شملت عينة الدراسة على المصارف الآتية: (المصرف التجاري العراقي، مصرف بغداد، المصرف الأهلي للاستثمار)، لاختبار الفرضيات من خلال دراسة وتحليل بيانات كل مصرف على حده وتقديم النتائج إحصائياً واستخلاص الاستنتاجات.

سابعاً: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الاستقرائي والاستنباطي من خلال البحث والاطلاع على المصادر والكتب لاكتمال الجانب المفاهيم النظرية لمتغيرات للدراسة، كما واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والعملي التجريبي الذي يعتمد على النماذج الحسابية في القياس بوصفها أدوات للقياس بالنسبة للمتغيرات المستقلة والتابعة، وذلك من خلال استخدام البيانات المالية الفعلية، واستخدام الأسلوب الإحصائي لربط هذه البيانات، ووضِعَ أنموذج للدراسة يبين المتغيرات المستقلة للدراسة والمتمثلة

بالمخاطر المالية النظامية (مخاطر الائتمان، مخاطر الملاءة المالية، مخاطر جودة الموجودات) من جانب، ومن جانب آخر المتغيرات التابعة (ميزة القيمة السوقية، ميزة حجم الموجودات، ميزة الربحية "العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية") للمصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية.

ثامناً: أسلوب جمع البيانات

تتطرق هذه الفقرة إلى استعراض النقاط المتعلقة بالمصادر التي اعتمدتها الدراسة في بلورة الجانب النظري والتطبيقي للدراسة الحالية وتتلخص بالآتي:

١- الجانب النظري: استخدم الباحث الأسلوب الاستقرائي والاستنباطي، وتم توظيفهما في الجانب النظري للدراسة الحالية بالاعتماد على الكتب العربية والأجنبية والمجلات والدوريات سواء أكانت العربية أو الأجنبية فضلاً عن شبكة الانترنت.

٢- الجانب التطبيقي: اعتمد الباحث على الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة ووظيفها في الجانب العملي التجريبي الذي يأخذ المعادلات الرياضية للوصول إلى استخدام البيانات الفعلية في قياس متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، ومن ثم استخدام التحليل الإحصائي وإيجاد العلاقة والأثر بين متغيرات الدراسة، والحصول على المقارنات التي تؤدي إلى إثبات أو نفي فرضيات الدراسة.

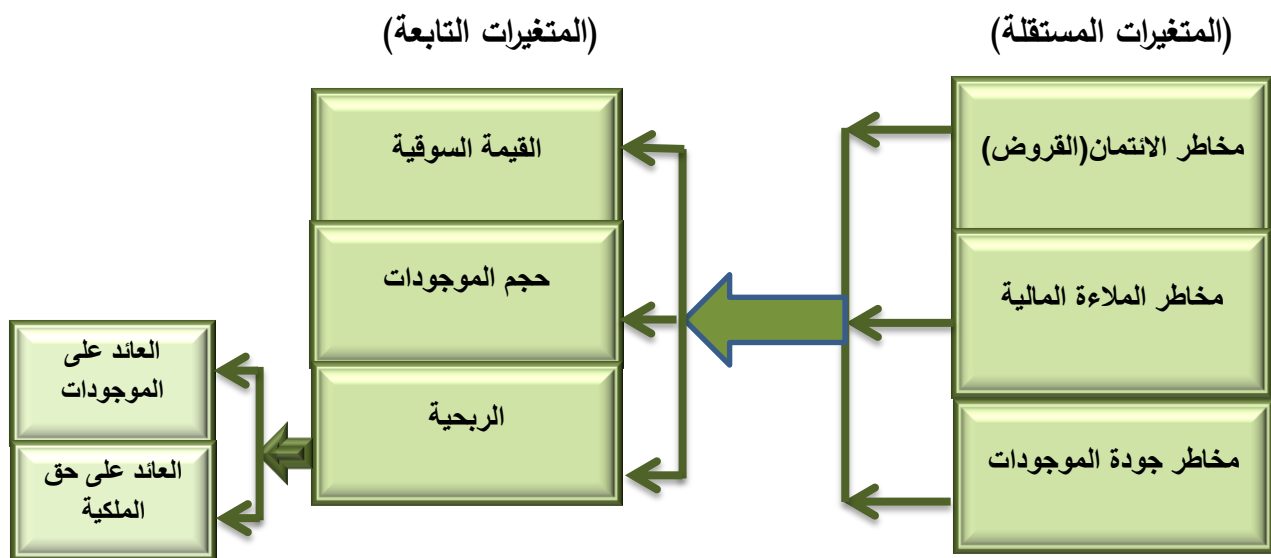
تاسعاً: انموذج الدراسة

ويوضح شكل (1) المخطط الفرضي لاهم عناصر ومكونات الدراسة التي تتمثل بالمخاطر المالية النظامية بوصفها متغيرات مستقلة والميزات التنافسية بوصفها متغيرات تابعة ويمكن توضيح أنموذج الدراسة بالشكل الآتي:

شكل (1) يمثل المخطط الفرضي للدراسة

الميزات التنافسية

المخاطر المالية النظامية



المصدر: من اعداد الباحث

المبحث الثاني

دراسات سابقة وموقع الدراسة الحالية منها

يستعرض هذا المبحث بعض دراسات العربية والاجنبية والابحاث التي لها صلة بموضوع الدراسة، ومن الضروري لأي باحث ان يراجع ما كُتب من ابحاث ودراسات في المجال الذي يتناوله أو المجالات ذات العلاقة، كي يحدد نقاط التمايز والاختلاف في دراسته.

أولاً: دراسات عربية

جدول (1) ملخص بعض دراسات عربية

اسم الباحث وسنة وعنوان الدراسة	نوع الدراسة	هدف الدراسة	اسلوب الدراسة	نتائج وتوصيات الدراسة
(الفتلي، 2014) بعنوان (استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية)	تقرير	اجريت الدراسة في العراق، وهدفت الدراسة الى استعمال التحليل المالي لتشخيص ابرز العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية الاهلية في العراق.	استخدمت الدراسة منهج وصفي تحليلي .	بينت الدراسة ان النسب المستخدمة حددت العوامل الرئيسية المؤثرة في ربحية المصارف عينة البحث، واوصت الدراسة باستخدام المصرفين لأقسام خاصة بالبحث والتطوير من اجل تطوير الخدمات المصرفية.
(حفصة، 2015) بعنوان (اثر ادارة المخاطر الائتمانية على تحسين اداء البنوك التجارية)	رسالة ماجستير	اجريت الدراسة في الجزائر، وهدفت الى دراسة اثر المخاطر الائتمانية في تحسين اداء البنوك التجارية.	اتبعت الدراسة منهج وصفي تحليلي	توصلت الى وجد تأثير ايجابي لإدارة المخاطر الائتمانية على تحسين اداء بنك الجزائر الخارجي، واوصت الدراسة بضرورة تنويع محفظة القروض لتوزيع وتجنب المخاطر.
(شريف، 2016) بعنوان (اثر ادارة مخاطر الائتمان على جودة الارباح في القطاع المصرفي التجاري الاردني)	رسالة ماجستير	اجريت الدراسة في الاردن، وهدفت الدراسة الى تحليل ممارسات ادارة مخاطر الائتمان التي تلتزم بها البنوك التجارية في الاردن واثرها على جودة الارباح في القطاع المبحوث.	استخدمت الدراسة منهج وصفي تحليلي	توصلت الدراسة الى ان هناك اثر لإدارة مخاطر الائتمان على جودة الارباح، واوصت الدراسة بالتاكيد على ادارة المخاطر الائتمانية ويجاد اليات لتحويلها كفرص ائتمانية في السوق لكي تستفيد من العمولات والفوائد المتنوعة التي تنتج عن الخدمات التي يقدمها البنك
(هاجر، 2016) بعنوان (الخدمات البنكية الالكترونية كمدخل لتحقيق ميزة تنافسية في البنوك التجارية)	رسالة ماجستير	اجريت الدراسة في الجزائر، وهدفت الدراسة الى ابراز دور الخدمات البنكية الالكترونية لتعزيز الميزة التنافسية للبنوك.	استخدمت الدراسة منهج وصفي تحليلي	توصلت الدراسة الى الحاجة الى تقديم خدمات بنكية الكترونية لمواجهة احتياجات العملاء، واوصت الدراسة العمل على استخدام احدث الوسائل التكنولوجية في العمل البنكي
(محسن، 2016) بعنوان (مدى استخدام الدوات المحاسبية الرشيدة في تحقيق الميزة التنافسية في ظل ادارة الجودة الشاملة)	رسالة ماجستير	اجريت الدراسة في فلسطين، وهدفت الى تحديد مدى استخدام الدوات المحاسبية الرشيدة في تحقيق ميزة تنافسية في ظل ادارة الجودة الشاملة .	استخدمت الدراسة منهج وصفي تحليلي	توصلت الدراسة الى ان بنك فلسطين يستخدم ادوات المحاسبية الرشيدة وقد بلغ المتوسط الحسابي النسبي 85.57%. واوصت الدراسة بضرورة التوجه التدريجي لتطبيق نظام المحاسبية الرشيدة
(مرهج، دنوره، 2017) بعنوان (اثر السيولة والربحية على امان المصارف التجارية السورية الخاصة).	رسالة ماجستير	اجريت الدراسة في سورية، وهدفت الدراسة الى معرفة درجة تأثير السيولة والربحية على امان المصارف التجارية.	استخدمت الدراسة منهج وصفي وتحليلي	توصلت الدراسة الى وجود ارتباط طردي قوي ذو دلالة احصائية، واوصت الدراسة بضرورة الحفاظ على مستويات مرتفعة وجيدة من الامان المصرفي.
(قاسم وابراهيم، 2018)	رسالة	اجريت الدراسة في	استخدمت الدراسة منهج	توصلت الدراسة الى وجود علاقة موجبة

بغنوان (دور اليقظة التكنولوجية في تحقيق الميزة التنافسية)	ماجستير	سورية، وهدفت الى دراسة العلاقة بين اليقظة التكنولوجية والميزة التنافسية في المصارف التجارية السورية الخاصة.	وصفي تحليلي	قوية بين اليقظة التكنولوجية والميزة التنافسية، واوصت الدراسة بضرورة الاهتمام باليقظة التكنولوجية لخلق مزايا تنافسية متجددة من خلال السيطرة على السوق، ومواجهة المنافسة.
(علي، 2019) بغنوان (ادارة الارباح في المصارف الخاصة واثرها على القيمة السوقية)	بحث تطبيقي	اجريت الدراسة في العراق، وهدفت الى دراسة مدى تأثير ادارة الارباح في القيمة السوقية للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.	استخدمت الدراسة منهج استقرائي واستنباطي في اختبار الفرضيات	استنتجت الدراسة ان تبني ادارة الوحدة الاقتصادية لسياسة توزيع الارباح له تأثير على اسعار الاسهم المتداولة، واوصت الدراسة بضرورة التزام المصارف بالتوقيت المناسب لتقديم التقارير السنوية الى سوق العراق للأوراق المالية
(محمد، 2019) بغنوان (المؤشرات المالية واثرها على القيمة السوقية للمصارف العراقية)	تقرير	اجريت الدراسة في العراق، وهدفت الدراسة الى قياس ومعرفة تأثير المؤشرات المالية المعتمدة في البحث (اجمالي الموجودات، الودائع، الائتمان النقدي، حقوق المساهمين)على القيمة السوقية	استخدمت الدراسة منهج وصفي احصائي لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة	توصلت الدراسة الى عدم وجود ارتباط للقيمة السوقية في المؤشرات المالية المعتمدة، و اوصت الدراسة بضرورة اعتماد مؤشرات كمية ونوعية في تعزيز القيمة السوقية للمصارف
(فليح، 2020)، بغنوان (اثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الارباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية).	رسالة ماجستير	اجريت الدراسة في العراق، وهدفت الى عرض تحليل وقياس الاطار النظري لأثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الارباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية	استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي التجريبي، والتحليل الاحصائي.	توصلت الدراسة الى ان هنالك علاقة اثر ودلالة احصائية معنوية بين نسبة كفاية راس المال وجودة الموجودات مع المتغير استمرارية الارباح، كذلك ان هنالك علاقة ارتباط ذات اثر ودلالة احصائية معنوية بين نسبة كفاية راس المال والقيمة السوقية خلال فترة الدراسة، واوصت الدراسة بضرورة ان تعمل المصارف على زيادة راس مالها وتوظيف تلك الزيادة في الاستثمارات التي تحقق لها ربحاً مستمراً.

ثانياً : دراسات اجنبية

الجدول (2) يوضح مختصر دراسات اجنبية

اسم الباحث وسنة وعنوان الدراسة	نوع الدراسة	هدف الدراسة	اسلوب الدراسة	نتائج وتوصيات الدراسة
(Giglio & Stefano,2016) entitled (Credit default swap spreads and systemic financial risk) (هوامش مقايضة التخلف عن السداد والمخاطر المالية النظامية)	تقرير المجلس الاوربي للمخاطر النظامية	اجريت الدراسة في اوربا ، وهدفت الى قياس مخاطر التخلف عن سداد الائتمان للمؤسسات المالية	استخدمت الدراسة نهج البرمجة الخطية لحساب الحدود العليا والسفلى لاحتمال الفشل	توصلت الدراسة الى ان النهج يسمح بتقدير مقدار مساهمة كل بنك في المخاطر النظامية. واوصت الدراسة بضرورة توخي الحذر عند استخدام هذه الحدود لإبلاغ قرارات السياسة.
Akisimire ,kyomuhangi & others,2017) entitled (Competitive advantage mediator of managerial competence and financial performance of commercial banks in Uganda) (الميزة التنافسية وسيط الكفاءة للكفاءة الادارية والاداء المالي للبنوك التجارية في اوغندا)	مقالة	اجريت الدراسة في اوغندا ، وهدفت الدراسة الى فحص التوسط في الميزة التنافسية في العلاقة بين كفاءة المدير والاداء المالي للأسرة التجارية في اوغندا	اتبعت الدراسة الاحصاء الوصفي وتحليلات الانحدار الهرمي	توصلت الدراسة الى ان الميزة التنافسية وسيط قوي بين الكفاءة الادارية والاداء المالي للمصارف. واوصت الدراسة بانه يجب على البنوك مراعاة العوامل (الميزة التنافسية ، الكفاءة الادارية ، الاداء المالي) عند تحديد التغيرات الممكنة لتعزيز الاداء المالي
(Pradhan & shrestha , 2017) entitled (Leverage ,dividend policy ,profitability and market value relationships :A case of Nepalese commercial bank) (الرافعة المالية وسياسة توزيع الارباح والربحية وعلاقات القيمة السوقية ، حالة البنك التجاري النيبالي)	بحث	اجريت الدراسة في نيبالية، وهدفت الى دراسة درجة تأثير الرافعة المالية وسياسة توزيع الارباح والربحية والقيمة السوقية في سياق البنوك التجارية النيبالية	استخدمت الدراسة منهج تحليلي احصائي	توصلت الدراسة الى ان العلاقات ايجابية لتوزيعات الارباح لكل سهم مع حجم البنك. واوصت الدراسة بضرورة مراعاة تأثير الرافعة المالية وسياسة توزيع الارباح والربحية على قيمة البنك
(Dabo,Andow&James,2018) entitled (Solvency Risk And Financial Performance ,Evidences from Listed firm in Nigeria) (مخاطر الملاءة والاداء المالي ، ادلة عن الشركات المدرجة في نيجيريا)	بحث	اجريت الدراسة في نيجيريا ، وهدفت الى دراسة تأثير مخاطر الملاءة المالية على اداء الشركات المدرجة في نيجيريا	استخدمت الدراسة تحليل الانحدار الخطي البسيط لتحديد تأثير مخاطر الملاءة على اداء الشركات	وتوصلت الدراسة الى ان مخاطر الملاءة لها تأثير على الاداء المالي في الشركات المدرجة في نيجيريا ، واوصت الدراسة بضرورة ان تخفض ادارة الشركات المدرجة في نيجيريا من مخاطر الملاءة، كما ينبغي وضع ارشادات بشأن مخاطر الملاءة من اجل التخفيف من مخاطر الملاءة من اجل اداء افضل.
Jaruwit,2018) entitled (competitive advantage effects on firm performance :A case study of startups in Thailand). (تأثيرات الميزة التنافسية على اداء الشركات).	بحث	اجريت الدراسة في تايلاند ، وهدفت الى دراسة العوامل المسببة للقدرة التكنولوجية والتعاون بين المنظمات التي تؤثر على الميزة التنافسية للشركات في تايلاند	اتبعت الدراسة منهج كمي ونوعي	توصلت الدراسة الى ان العوامل الكامنة في القدرة التكنولوجية والتعاون بين المنظمات كان لها تأثير ايجابي مباشر على الميزة التنافسية. واوصت الدراسة بضرورة استخدام التكنولوجيا في الاتصال والتعلم.
(Hirata & ojima , 2019) entitled (Competition and Bank Systemic Risk: New Evidence from Japan's	تقرير عن البنوك اليابانية	اجريت الدراسة في اليابان ، وهدفت الى دراسة العلاقة بين المنافسة والمخاطر	اتبعت الدراسة منهج وصفي تحليلي	توصلت الدراسة الى ان هامش الربح المصرفي المرتبط بشكل سلبي بمستوى المخاطر النظامية هو مؤشر على ان المنافسة تفرض

الاستقرار المالي على مستوى النظام الياباني. وأوصت الدراسة بضرورة اجراء المزيد من البحوث حول المنافسة المصرفية		النظامية للبنوك اليابانية الإقليمية	الإقليمية	regional banking) (المنافسة والمخاطر النظامية للبنك)
توصلت الدراسة الى وجود علاقة بين المخاطر المالية والمخاطر النظامية. و أوصت الدراسة بضرورة ان تأخذ الشركات بالاعتبار تأثير كل من المخاطر المالية قصيرة وطويلة الاجل لأنها ستؤثر على المخاطر النظامية	اتبعت الدراسة منهج وصفي تحليلي	اجريت الدراسة على الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية الدولية والناشئة للولايات المتحدة والمانييا وكوريا الجنوبية، وهدفت الدراسة الى معرفة مدى تأثير المخاطر المالية قصيرة وطويلة الاجل على المخاطر النظامية.	بحث	(Wagdi & tarek,2019) entitled (The impact of financial risk on systematic risks :international evidence). (تأثير المخاطر المالية على المخاطر المنتظمة).
توصلت الدراسة الى صعوبة استخدام سعر الدخول كمؤشر جيد لسعر الخروج. وأوصت الدراسة يجب ان يكون هناك خطر كبير من تخفيض تصنيف MV/FV اذا كان سعر الدخول اعلى بشكل اساسي من المشاركين الاخرين في السوق.	اتبعت الدراسة منهج وصفي	اجريت الدراسة في السويد، وهدفت الى معرفة كيفية تفسير مفاهيم القيمة السوقية وسعر الخروج في الاسواق الرقيقة.	بحث	(Lind , 2019) entitled (The concept of market value in thin markets and its implications for accounting rules). (مفهوم القيمة السوقية في الاسواق الرقيقة وانعكاساتها على قواعد المحاسبة).

ثالثاً: موقع الدراسة الحالية من دراسات سابقة

١. الدراسة الحالية

اجريت الدراسة في العراق بعنوان انعكاس المخاطر المالية النظامية على تحقيق الميزات التنافسية وفقاً لمقررات بازل (III)، حيث تبنت الدراسة عدد من المخاطر المالية النظامية (المتغيرات المستقلة) هي (مخاطر الائتمان، مخاطر الملاءة المالية، مخاطر جودة الموجودات)، وعدد من الميزات التنافسية (المتغيرات التابعة) وهي (القيمة السوقية، حجم الموجودات، الربحية بنوعيتها "العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية)، وطبقت على عينة من المصارف التجارية النشطة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (17) وأختيرت ثلاثة مصارف منها وهي المصرف التجاري العراقي ومصرف بغداد والمصرف الاهلي للاستثمار ولفترة حديثة نسبياً (2010-2019)، وقد سعت الدراسة الى تحقيق هدف رئيسي هو معرفة انعكاس المخاطر المالية النظامية على تحقيق الميزات التنافسية.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والعملية التجريبي الذي يعتمد على النماذج الحسابية في القياس بوصفها ادوات للقياس بالنسبة للمتغيرات المستقلة والتابعة، وتعدّ هذه الدراسة من الدراسات الميدانية المهمة في المصارف التجارية .

٢. التشابه مع دراسات سابقة

من خلال ما عُرض من دراسات سابقة والتي تضمنت مفهوم انعكاس المخاطر المالية النظامية على تحقيق الميزات التنافسية وفقاً لمقررات بازل (III) يلاحظ ما يأتي :

بعض الدراسات العربية :

أ. (الغصين وازهر) متغير من المتغيرات المستقلة وهو الملاءة المالية ومتغير من المتغيرات التابعة وهو (الربحية)، حيث تضمنت الدراسة الحالية هذه المؤشرات ولكن بشي من التفصيل ولفترة حديثة نسبياً.

ب. (شريف) تضمنت دراسة متغير من المتغيرات المستقلة للدراسة الحالية وهو مخاطر الائتمان، اختلفت الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بمؤشر القياس المستخدم حيث استخدمت الدراسة الحالية مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض.

ت. تبنت دراسة ل(هاجر) مفهوم الميزة التنافسية ولكن لم تتطرق هذه الدراسة الى الميزات التنافسية التي تطرقت لها الدراسة الحالية.

ث. تضمنت دراسة ل(محمد) متغير من المتغيرات التابعة للدراسة الحالية وهو (القيمة السوقية)، واختلفت الدراسة الحالية عن هذه الدراسة باستخدام مؤشر Tobin's Q في القياس.

واشارت بعض دراسات الاجنبية الى مفهوم الدراسة الحالية منها:

أ. دراسة (Giglio & Stefano) حيث تضمنت الائتمان وهو من المتغيرات المستقلة للدراسة الحالية وتناولت مفهوم المخاطر المالية النظامية، بينما اخذت الدراسة الحالية مؤشرات عدة للمخاطر المالية وهي مخاطر الائتمان اضافة الى مخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات.

ب. دراسة (akisimire, kyomuhangi & others) اشارت الى مفهوم الميزة التنافسية وهو جزء من الدراسة الحالية، وتميزت الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بالميزات التي تضمنتها وهي القيمة السوقية وحجم الموجودات والربحية بمؤشرين العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية.

ت. دراسة (Pradhan& shrestha) تضمنت متغيرين تابعين وهما الربحية والقيمة السوقية وهما جزء من المتغيرات التابعة للدراسة الحالية، وتميزت الدراسة الحالية بانها استخدمت مؤشر Tobin's Q لقياس القيمة السوقية، واستخدمت مؤشرين لقياس الربحية وهما العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية.

٣. مجالات الاستفادة من دراسات السابقة

اسهمت دراسات سابقة في اثراء الجانب النظري والاستفادة من جوانب القصور فيها لغرض تلافيتها والتعرف على جوانب الموضوع وتوظيف كل ما من شأنه الخروج بأفضل النتائج، ومن اهم مجالات الاستفادة من دراسات سابقة ما يأتي:

- أ. اسهمت دراسات سابقة في اثراء الجانب النظري لمتغيرات الدراسة.
- ب. ان دراسات سابقة اتاحت للباحث التعرف والاطلاع على المصادر والمراجع التي لم يتسن له الاطلاع عليها في السابق.
- ت. اسهمت دراسات سابقة في صياغة واعداد مفردات منهجية الدراسة .
- ث. اسهمت دراسات سابقة في التعرف على المستوى الذي وصل اليه الباحث وكذلك التعرف على اخر التطورات والافكار المتعلقة بالدراسة.
- ج. تعد دراسات سابقة منهلاً فكرياً ومعرفياً حيث كانت نقطة البداية لانطلاق الباحث وحافزاً مهما نحو الاداء الافضل.

٤. المساهمة التي تقدمها الدراسة الحالية

من خلال العرض السابق والتحليل للدراسات يتضح ان الدراسة الحالية هي مكمل لمسيرة البحوث والدراسات في مجال المخاطر المالية النظامية وكذلك الميزات التنافسية للمصارف التجارية مع تلافي القصور ان وجد، كما ان هذه الدراسة تناولت مجموعة من المخاطر المالية النظامية ومدى انعكاسها على تحقيق الميزات التنافسية للمصارف التجارية، كما اسهم المجال النظري للدراسة بالإحاطة بكل ما هو جديد واخر التطورات النظرية التي توصل اليها الباحثون.

والجدول الاتي يوضح ملخص لموقع الدراسة الحالية من دراسات سابقة.

جدول (3) ملخص لموقع الدراسة الحالية من دراسات سابقة

عنوان الدراسة الحالية	التشابه	الاختلاف	الاضافة
ان موضوع انعكاس المخاطر المالية النظامية على تحقيق الميزات التنافسية وفقاً لمقررات بازل (III) يدخل ضمن المواضيع المهمة، فهو يفتح اهتمامات متعددة الاشكال وذلك للأهمية الكبيرة التي يحظى بها من قبل الباحثون في هذا المجال	اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث تطبيقها على المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	قامت هذه الدراسة بدراسة علاقة المخاطر المالية النظامية بتحقيق الميزات التنافسية، ومعرفة مدى تأثير هذه العلاقة على تحقيق الميزة التنافسية من خلال دراسة عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بالمقارنة مع بعض الدراسات السابقة، والتي تم تطبيقها في الاسواق الاجنبية، وتميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث الفترة الزمنية 2010-2019، والتي تعتبر حديثة نسبياً، ولذلك فقد مثلت الدراسات السابقة تراكماً فكرياً للباحث وكانت منطلقاً لأعداد الدراسة الحالية لتكون مكملية لتلك الدراسات، وكذلك تتميز هذه الدراسة عن بعض الدراسات السابقة من حيث اختيارها مؤشرات نوعية لقياس المخاطر المالية النظامية والتي قد تميزها عن بعض الدراسات السابقة، فضلاً عن تميزها باختيارها لمتغيرات قياس الميزات التنافسية مختلفة عن أغلب الدراسات السابقة.	ان هذه الدراسة اقلت الضوء على علاقة المخاطر المالية النظامية بتحقيق الميزات التنافسية للمصارف التجارية، والتي تربط المتغيرات المستقلة وهي (مخاطر الائتمان، مخاطر الملاحة المالية، مخاطر جودة الموجودات) بالمتغيرات التابعة وهي (القيمة السوقية، حجم الموجودات، الربحية بنوعها العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية)، وبيان اثر هذه المخاطر على تحقيق الميزات التنافسية .

الفصل الثاني

الاطار النظري والمفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: المخاطر المالية النظامية

المبحث الثاني: الميزات التنافسية

المبحث الثالث: انعكاس المخاطر المالية النظامية على

الاداء المصرفي لتحقيق الميزات التنافسية

تمهيد:

تعد المخاطر النظامية من المخاطر المتصلة بالسوق بالكامل او بشريحة من السوق، وتقع المخاطر النظامية تحت المخاطر الاستثمارية الاخرى مثل مخاطر الصناعة التي لا يمكن تجنبها بشكل تام، أو مخاطر تقلب الاسعار، أو مخاطر السوق، وانها تؤثر على السوق ككل وليس فقط على سهم او مجال معين، ولا يمكن التنبؤ بهذا النوع من المخاطر ، ولا يمكن ايضا تخفيفه من خلال التنويع فقط، أو من خلال التحوط أو من خلال استخدام استراتيجية تخصيص الاصل الصحيحة، اما فيما يخص المخاطر المالية النظامية هي المخاطر الناتجة عن الاجراءات والمعالجات مع المؤسسات الاخرى، مثل البائعين والعملاء والاطراف المقابلة في المعاملات المالية المشتقة ويمكن ان تعبر عن المخاطر الناتجة عن التدابير الداخلية او فشل المؤسسة، وخاصة الاشخاص والتشغيل والنظم.

ويتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسية، تضمن المبحث الاول المخاطر المالية النظامية، ويتضمن المبحث الثاني الميزات التنافسية، في حين تضمن المبحث الثالث انعكاس المخاطر المالية النظامية على الاداء المصرفي لتحقيق الميزات التنافسية.

المبحث الاول

المخاطر المالية النظامية

تهتم المصارف بشكل كبير في تعظيم قيمة اسهمها وتطوير نشاطاتها ونمو حجمها وتحقيق ارباحاً مقبولة للحفاظ على استمرارها في مزاولة نشاطاتها، وتعد المخاطر بشكل عام عارض يؤخر الاهداف التي تسعى لها تلك المصارف، ومن بين تلك المخاطر هي المخاطر المالية النظامية، لذا سيتناول هذا المبحث المخاطر بشكلها العام، ومن خلالها يُركز على المخاطر المالية النظامية وهي ما تهتم بها هذه الدراسة.

١.١ المخاطر

١.١.١ مفهوم المخاطر

في البدء لابد من الاشارة الى مصطلح الخطر إذ انه عادةً يُستخدم مصطلح الخطر للدلالة على المخاطرة، أي كل خطر يدل على خطرٍ آخر، إذ لا تعد الازمات والمخاطر معوقات جديدة، وليس من السهل حلها، وقد تعود اساليب التعامل معها جميعها من الناحية التاريخية الى كتابات سُجلت في اوقات مبكرة، وافترض انه بمساعدة العلم والتكنولوجيا يمكن استبعاد مشكلات المخاطر، لكن قد يكون هنالك فشل في مواجهة بعض المخاطر مثل القضاء والقدر (Borodzakis, 2018: 183-184)، او خطأ ناتج عن عدم التأكد من امكانية الحصول على العائد او حجم هذا العائد ، ومن ثم يؤدي لحدوث خسائر مادية نتيجة هذا الخطأ أو عدم التأكد (حبار واخرون، ٢٠١٣: ٣٠).

٢.١.١ تعريف المخاطر

المخاطر هي الخسارة المتوقعة في الثروة أو الدخل نتيجة لوقوع حادث معين (عقل واخرون، ٢٠١٠: ١٦)، كذلك عرفت المخاطر على أنها أحداث غير مرئية وغير مرغوبة يمكن وقوعها في المستقبل (الراوي، ٢٠٠٩: ٨)، أو بأنها حادث احتمالي ينطوي على تأثيرات غير مرغوب بها أو غير محمودة، وينطوي هذا التعريف على ركنين اساسيين: (العبادي واخرون، ٢٠١١: ١٧)

١. انه حادث احتمالي أي انه قد يقع أو قد لا يقع والاحتمالية ليست ظاهرة موجودة في الطبيعة لكن تم أبتدعت لتبرير عدم الدقة في المعرفة بوقوع أو عدم وقوع المخاطر.

٢. ان تكون تأثيرات الحادث غير مرغوب بها أي تتسبب بأضرار مادية أو شخصية وإلا فأن هناك الكثير من الحوادث المحتملة التي ينتج عنها نفع أو ضرر، وهو فرصة حدوث خسارة

او حدوث نتائج غير متوقعة أو احتمال حدوثها بشكل مخالف لما هو متوقع
(Alexander& Chsdoum, 2000:53).

وهناك تعريف اخرى وردت عن المخاطر ومنها، انها التقلب المحتمل للأحداث، وهذا التباين يعني ان تأثيرات الاجراءات لا يمكن التنبؤ بها بدقة (Adamowicz, 2018:40)، وعرفت المخاطر وفقاً لمعهد المدققين الداخليين الامريكي بانها "احتمال حدوث ظروف أو احداث يمكن ان تؤثر على تحقيق الاهداف الموضوعية" (IIA, 2010:19)، وعرفت بانها حالة من عدم التأكد في استرجاع رؤوس الاموال المقرضة أو تحصيل الارباح المستقبلية المتوقعة (sert, 1999:25).

ومما سبق يمكن تعريف المخاطر على أنها حالة من عدم التأكد، التي يكون لها جانبان، جانب شخصي ويتمثل بعدم التأكد من وقوع الحادث نفسه، والجانب الآخر موضوعي ويتمثل بعدم التأكد بالنسبة من وقوع الخسارة، وان عدم التأكد في نظرية القرار فتمثل الحالة التي يكون فيها صانع القرار غير قادر على تحديد نتائج محتملة للحادث، وان قياس هذه المخاطر يتطلب الوقوف على تأثير الامور غير الملائمة الناشئة في ظل ظروف عدم التأكد على الربحية.

وتنقسم المخاطر الى نوعين:

أ. مخاطر نظامية: وتمثل المخاطر الناشئة عن عوامل تؤثر في السوق بشكل عام، وتؤدي الى عدم التأكد من عائد الاستثمار (البنوان، ٢٠١٦: ١٦).

ب. المخاطر غير النظامية: تنشأ عن عوامل تتعلق بمؤسسة معينة او قطاع معين، وتكون منفصلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل (موسى وآخرون، ٢٠١٦: ٤٤-٤٥).

والمخاطر النظامية تقسم الى مخاطر نظامية مالية وغير مالية، وتعتبر المخاطر المالية النظامية عن الزيادة في مخاطر الاستغلال بسبب اللجوء الى الاستدانة، أي جلب موارد مالية في شكل ديون من شأنها أن تؤثر سلباً على مردودية المؤسسة (سامي، ٢٠٠٣: ٤٥٩)، اما المخاطر النظامية غير المالية التي تتعرض لها المصارف هي مخاطر العمل والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر الاستراتيجية هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن ان يكون لها اثر في ايرادات المصرف وفي راس ماله نتيجة اتخاذ قرارات خاطئة أو الخطأ في تنفيذ هذه القرارات وعدم التجاوب مع التغيرات الحاصلة في القطاع المصرفي في الوقت المناسب (الكراسنة، ٢٠٠٦: ٣٧)، اما مخاطر العمل فهي المخاطر المتعلقة

بالأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة، والناجمة من قرارات استثمارية محددة تهدف لتنفيذ استراتيجياتها التنموية، أو مخاطر فشل العمليات الداخلية والافراد العاملين بها (Roczowski & Konrad, 2017: 9)، فتعد المخاطر المالية النظامية من المخاطر التي يمكن للمصارف والمؤسسات تجنبها أو التقليل من اثرها (عبد القادر، ٢٠١٠: ٤٣).

١.٢.١ مفهوم المخاطر المالية النظامية

تشير الى جميع المخاطر المالية التي تتصل بإدارة الموجودات والالتزامات المتعلقة بالمصارف، وهذا النوع من المخاطر يتطلب الاشراف والرقابة بشكل مستمر من قبل ادارات المصارف، وذلك يكون وفقاً لحركة السوق والعمولات والاسعار والاوزاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الاخرى، (العربي وآخرون، ٢٠٠٦: ٣)، ومن اجل فهم القاعدة الاساسية لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية، اعتمدت الدراسة على تقسيم المخاطر ل(Santomero, 1997).

حيث قسمت المخاطر الى ثلاثة انواع وهي مخاطر يمكن التخلص منها ومخاطر يمكن تحويلها الى الاطراف الاخرى ومخاطر بإمكان المؤسسة نفسها ان تديرها، وتشتمل طرق تفادي المخاطر على توحيد مراحل واساليب العمل وتكوين محفظة استثمارات متنوعة وتنفيذ نظام اداء يقوم على الحوافز مع بقاء مبدأ المسؤولية عن الاعمال المؤكدة، ويمكن تخفيض بعض المخاطر التي تتعرض لها المصارف أو التخلص منها بتحويلها أو بيعها في اسواق مجهزة لهذا الغرض، ومن جهة اخرى هنالك مخاطر لا يمكن التخلص منها أو تحويلها وينبغي على المصارف ان تتحملها، وهذا النوع من المخاطر يرجع الى صعوبة الفصل بين الخطر نفسه وبين الموجود الذي يرتبط به هذا الخطر، والخطر الثاني تقبله المصارف والمؤسسات المالية على اساس انه خطر ملازم لأنشطتها ولا ينفك عن هذه الانشطة (Mehrra et al, 2014:29).

وهذه المخاطر تقبلها المصارف وتتعامل معها ومنها مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات، وهي المخاطر التي تجري على اعمال الاستثمار في السوق وتنشأ عن البيئة، وتتعلق بالنشاط المالي العام للمصارف، وتمثل جميع المخاطر التي يمكن ان تصيب كافة القروض بغض النظر عن ظروف المصرف المقرض أو المقترض، وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية (فريدة وآخرون، ٢٠٠٧: ٣).

فإن المخاطر المالية النظامية العامة ترتبط بمتغيرات مالية لا دخل لإدارة المؤسسة فيها، مثل التغير في اسعار الفائدة، والتغير في أسعار الصرف وما شابه ذلك فتكون مؤثرة وتحدث دون توقع، ويمتد

آثرها في المؤسسة (هندي، ٢٠٠٠: ٥)، وهذه المخاطر تشير الى أي فعل ينتج عنه ضياع الاموال، مثل القروض والتغير في اسعار العملات والفوائد العالية على الاموال المقترضة والسرقه وغيرها (الملكاوي واخرون، ٢٠٠٧: ١٢).

بينما تكون المخاطر المالية النظامية مخاطر خاصة أي انها يمكن تجنبها من خلال ادارة المصارف التي تصيب نظامها المالي ومن ابرز امثلتها مخاطر الملاءة المالية ومخاطر الائتمان ومخاطر تعثر الموجودات (احمد واخرون، ٢٠٠٣: ٢٩)، وبهذا يمكن تعريف المخاطر المالية النظامية بأنها الخسائر المتوقعة في الاسواق المالية، نتيجة حدوث المخاطر سواء كانت تلك المخاطر عامة تصيب الاقتصاد ككل ام خاصة تصيب النظام المالي للمصرف فقط، وهذه المخاطر عادةً تكون مصاحبة لنظام الاستدانة (الرافعة المالية)، إذ إن المؤسسة المالية تكون في وضع مالي لا تستطيع فيه أن تواجه التزاماتها من موجوداتها الجارية (احمد واخرون، ٢٠٠٣: ٢٩)، كذلك تمثل المخاطر التي تحدث بسبب استخدام مصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة، المتمثلة بفوائد القروض وتوزيعات الاسهم الممتازة (هندي، ٢٠٠٣: ٢٦٢).

ومما سبق يتضح ان المخاطر المالية النظامية تنشأ من النشاطات الاقتصادية للمؤسسات المالية، وتستمر بالتزايد مع التنوع الحاصل في الانشطة الاقتصادية للمؤسسات المالية، حتى تصبح مخاطر ملازمة للمؤسسة المالية، وهذا التلازم بين النشاط الاقتصادي والمخاطر المالية جعل التخلص منها بشكل نهائي أمراً صعباً، لكن ذلك لا يعني بالضرورة عدم امكانية التعامل معها وفق مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي تجعل آثارها ونتائجها متحكم فيها الى حد بعيد، وبذلك يمكن تعريف المخاطر المالية النظامية بأنها عبارة عن الخسائر المتوقعة في الاسواق المالية نتيجة عدم قدرة الموجودات الجارية على تغطية الالتزامات أو نتيجة التغير في العائد الذي سيحصل عليه مستقبلاً، واختارت الدراسة ثلاثة انواع من المخاطر المالية النظامية التي يمكن لإدارة المصارف ادارتها والسيطرة عليها وهي مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات.

٢.٢.١ مسببات المخاطر المالية النظامية:

ان المخاطر مرتبطة باختلاف النتائج الفعلية أو الحقيقة عن النتائج المتوقعة ومن ثم تلك الاسباب تؤدي الى حدوث درجات متفاوتة من المخاطر، ويمكن ان تنتج المخاطر التي تواجه أي مؤسسة وانشطتها من عوامل خارجية وداخلية خاصة بالمؤسسة ،وبهذا يمكن القول ان مسببات المخاطر هي

مجموعة من العوامل التي تؤدي الى زيادة معدل تكرار المخاطر، أو زيادة احتمال حدوث الخسارة، ويمكن ان تزيد من الخسارة المادية الناشئة عن تحقق الخطر أو الاثنين معاً، ويشار اليها بانها الظواهر التي تؤدي الى خفض احتمالات تحقق المخاطرة أو زيادتها، أو انها الظواهر التي تؤدي الى زيادة الخسارة المترتبة على تحققه أو خفضها أو كلاهما معاً (السيفو وآخرون، ٢٠١٦: ٣٣).

وتنقسم مسببات المخاطر الى انواع عدة يمكن تلخيصها بالآتي: (البديري وآخرون، ٢٠١١: ٢٠).

١. المخاطر الطبيعية: وهي المخاطر التي تنشأ عن ظواهر طبيعية لا دخل لإرادة الانسان في ايجادها وليس بوسعه تجنبها، مثالها المخاطر العامة.

٢. المخاطر الشخصية: وهي المخاطر التي تنشأ بسبب الشخص نفسه مباشرة أو بشكل غير مباشر ويسهل على الفرد التحكم في ظروف حدوثها والنتائج المترتبة عليها مثالها المخاطر التي تحدث في الممتلكات وخاصة في ظروف العمل، والمخاطر الشخصية على نوعين هما:

أ. المخاطر الشخصية الارادية: وهي مجموعة من العوامل التي يتدخل الانسان عن عمد في وجودها وتزيد من الخسائر المترتبة عليها، مما يزيد من الخطورة، والناجمة عن عدم الامانة أو السلوك غير السوي للفرد الذي من شأنه زيادة حجم الخسارة أو تكرار حدوثها. (سلام، ٢٠١٠: ٢٧)

ب. المخاطر الشخصية اللاإرادية: وهي مجموعة العوامل التي يتسبب في وجودها الانسان ولكن بدون تعمد. (عقل وآخرون، ٢٠١٠: ١٨).

ان المخاطر الشخصية الارادية يختلقها الفرد لتحقيق أو احداث خسارة أو زيادة مقدارها (لطيفة، ٢٠١٢: ١٦)، أما المخاطر الشخصية اللاإرادية فأنها تدخل في إطار الاهمال غير المقصود، والتي تؤدي الى وقوع الخسائر. (غانية، ٢٠١٥: ٣٣).

ومما سبق يتضح أن مسببات المخاطر هي عوامل تزيد من احتمال وقوع الخسارة أو تزيد من حجم الخسارة المالية، بمعنى آخر أن مسببات المخاطر أو العوامل المساعدة لها قد يقتصر تأثيرها على احتمالات وقوع الخسارة، وقد يقتصر أثرها على قيمة الخسارة أو شدتها، وقد تؤثر على احتمال حدوث الخسارة وشدتها معاً في الوقت نفسه.

٣.٢.١ اسباب زيادة المخاطر

يعود السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصرفي في ظل العولمة المالية الى العوامل الاتية:
(فيلاي واخرون، ٢٠١١: ٢)

١. زيادة الضغوط التنافسية مما ادى لتشجيع الميل الى المخاطرة لتحقيق اقصى عائد على راس المال المستثمر والحصول على اكبر حصة ممكنة في السوق.
 ٢. اتساع اعمال المصارف خارج الميزانية وتحولها من اعمال تقليدية الى اسواق المال مما ادى الى تعرضها الى ازمات السيولة فضلاً عن مخاطر السوق الاخرى والتضخم وتقلبات الاسعار.
 ٣. التغير الهيكلي الذي شهدته الاسواق المصرفية والمالية في السنوات الاخيرة نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الاموال وانفتاح الاسواق المحلية.
 ٤. ازدياد المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل المصارف لتضم العديد من انواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل.
- وهناك عوامل اخرى التي لها دور في زيادة المخاطر يمكن تلخيصها بالآتي: (الرزاق واخرون، ٢٠١٣: ٣٤)
١. عولمة الاسواق المالية والتحرير المالي والمصرفي، اذ لم يعد احد بمعزل عن المخاطر التي يمكن ان تصيب احدى جهات النظام الاقتصادي والمالي العالمي.
 ٢. ظهور مفهوم الهندسة والابتكار المالي الامر، الذي ادى الى تعقيد البيئة التي تعمل فيها مؤسسات الاعمال وزيادة حالات عدم التأكد.
 ٣. الانتشار المفرط للمشتقات المالية بكل انواعها، خاصة عندما تستخدم من قبل المضاربين الساعين لتحقيق الارباح، وليس للتحوط وادارة المخاطر، علماً ان الهدف الاساس للمشتقات المالية هو ادارة المخاطر (Uddin & Alam, 2010:3)
 ٤. السياسة النقدية والادوات المستعملة لإدارة الكتلة النقدية.
 ٥. عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ادى الى زيادة هذه المخاطر حالات الكساد، التي متفاوتت في حدتها نتيجة السياسات النقدية أو نتيجة صعوبات في مجال الاعمال أو الاستثمار خاصة في مجالات الآجال الطويلة.

٦. التضخم وما ينتج عنه من ارتفاع في المستوى العام للأسعار ،ومن ثم انخفاض القدرة الشرائية للعملة الأجنبية.

٧. انخفاض نسبة الارباح التي يحققها الاستثمار نتيجة المنافسة ،فضلاً عن التغيرات في اسعار الفائدة ،والزيادة في معدلات الضرائب على الارباح .

٨. القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار وتحفيزه.

ومن خلال ما سبق يتضح ان هذه العناصر مجتمعة هي الاسباب التي تؤدي الى زيادة المخاطر، نتيجة لزيادة المنافسة، ومن ثم زيادة المخاطر من أجل تحقيق أقصى عائد على راس المال، وكسب حصة اكبر في السوق، فضلاً عن اتساع وازدياد اعمال المصارف خارج الميزانية، مما يزيد من تعرضها لازمات السيولة ومخاطر السوق، كذلك عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تشهده البلاد والانفتاح على العالم الخارجي والتطور التكنولوجي والتغيرات بأسعار الفائدة واسعار صرف العملات وزيادة نسب الضريبة كل هذه العوامل وغيرها تؤدي الى زيادة المخاطر.

٣.١ أنواع المخاطر المالية النظامية

هنالك العديد من المخاطر المالية النظامية العامة والخاصة التي سبق ذكر بعضها في مفهوم المخاطر ،التي قد تتعرض لها المصارف التجارية، بينما تقتصر الدراسة الحالية على ثلاث انواع من المخاطر المالية الخاصة التي هي (مخاطر الائتمان، مخاطر الملاءة المالية، ومخاطر جودة الموجودات)، وسيتم توضيح هذه المخاطر وفقاً للآتي:

١.٣.١ مخاطر الائتمان (القروض)

اولاً: مفهوم الائتمان المصرفي:

اصبحت المصارف اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من مصرف الى آخر، الخطر موجود دوماً في الائتمان الممنوح، بالرغم من اختلاف طبيعته من حيث الغرض، الحجم، سعر الفائدة، وآجال الاستحقاق، فهو يعد من اهم المخاطر التي تعترض توظيفات المصارف وتحد من النتائج المرتقبة لأعمالها(Al-abedallat,2016:310)، فمخاطر الائتمان تتمثل بالمخاطر الحالية والمستقبلية للنتيجة المالية والاموال الخاصة الناتجة عن استيفاء المدين لأحكام أي عقد مبرم مع المؤسسة(المصرف)، او استيفاء احكامه المخالفة للعقد، وتشمل هذه المخاطر مخاطر الائتمان المتعلقة بالتوريق، والمخاطر العابرة للحدود (مخاطر التحويل) (Adamowicz, 2018:47)، وتحدث مخاطر الائتمان نتيجة عدم الدفع أو اعادة جدولة المدفوعات في أي موعد من مواعيد الاستحقاق او الاحداث

المرتبطة بالتغيرات في نوعية الائتمان التي تؤدي الى خسارة المصرف ،ان خسائر الائتمان هي عنصر يمكن التنبؤ به في عمليات الاقراض (schroesk, 2002:170-171).

وقد تعددت التعاريف التي وردت بشأن الائتمان يمكن ذكر البعض منها بالاتي:

فقد عرف الائتمان بانه القوة الشرائية المقرضة أو المتاحة للمقترضين، إذ من الممكن للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الانتظار من اجل الحصول على السلع التي يرغبون بها وبتكلفة تتمثل بسعر الفائدة (الطراد واخرون، ٢٠٠٦: ١٦٧)، وقد عرف بانه الثقة التي يمنحها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أو معنوياً، حيث يضع تحت تصرفه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد ولفترة زمنية محددة، يتفق عليها الطرفين وفي نهايتها يفي العميل بالتزاماته مضافاً اليها العائد المتفق عليه (عبد الحميد، ٢٠٠٧: ١٤٤).

اما المخاطر الائتمانية فتعد هي الاخيرة أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على إيرادات المؤسسات المالية والمصارف بشكل خاص (Waemustafa & Sukri, 2015:476)، والناجمة عن تعرض المصرف لخسارة نتيجة تعرضه لبعض الاحداث في ادواته المالية (مخاطر السوق)، والقروض (مخاطر الائتمان)، والخدمات المصرفية (المخاطر التشغيلية) من جهة (Bonollo et al, 2015)، وتخلف العملاء عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين مما ينجم عنه خسارة جزئية أو كلية للمبلغ المقرض للطرف المقابل وتشمل المخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات من جهة اخرى (حسن، ٢٠١١: ٢٣).

وعرفت مخاطر الائتمان من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية بانها المخاطر الحاصلة من احتمالية فشل الطرف المقابل (العميل) عن سداد التزاماته تجاه المصرف وفقاً للشروط المتفق عليها (BCBS,2001:1)، وعُرفت بانها شكل من المخاطرة المتقابلة، والمخاطرة المتقابلة هي تلك المخاطرة التي تحدث عند فشل الطرف الاخر للعقد والاتفاق على انجاز ما يترتب عليه من التزامات تُتفق عليها من قبل الاطراف المتعاقدة، وهذا يعني الفشل في تقديم السلع والخدمات، ورفض تقديم القرض أو التسهيلات المصرفية أو الفشل في تسديد المبالغ المقرضة كاملة وفي الوقت المحدد (النعمي، ٢٠١٠: ٢٤٤).

ومن المفاهيم الاخرى لمخاطر الائتمان هي انها مخاطرة ناتجة عن تخلف العملاء عن السداد، أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين، ويتولد عن هذا العجز خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ

مقرض الى الطرف المقابل (حسن، ٢٠١٠: ٢٢)، وعرفت بانها تمثل التغير في صافي قيمة الموجودات بسبب التغير في القدرة المتوقعة للطرف المقابل (المدين) على الوفاء بالتزاماته التعاقدية اتجاه المصرف المقرض في التاريخ المحدد (راضي، ٢٠١١: ١٦١).

ومما سبق يمكن تعريف المخاطر الائتمانية بانها تمثل تلك المخاطر الناتجة عن احتمال عدم سداد العملاء لالتزاماتهم مما ينتج عنه احتمال خسارة القرض مع الفائدة المترتبة عليه، ويعود السبب الاول في ذلك الى مشاكل ضعف جودة إدارة المصرف في الموجودات، مما قد يؤدي الى فشل المصرف نتيجة وجود القروض السيئة أو المتعثرة، التي قد تتجم عن تسهيلات منحها لمتعاملين دون ضمانات أو بضمانات ضعيفة.

اذ تمثل عجز المتعاقد معه (العميل المقترض) عن سداد ما بذمته من قروض، مما يؤدي الى تولد خسارة للمصرف تمثل جزء من رأس المال (الديون غير المسترجعة) والعائد (الفائدة المرتقبة على تلك الديون)، تعد خسارة بالنسبة لذلك العميل في حالة عدم وقوع ذلك العجز، وهو ما يطلق عليه بخطر التوقيع (coussergues, 2002:99-100)، وتتعد اوجه تعرض المصارف لهذا الخطر تبعا للآتي:

- أ. نوعية القرض الممنوح، وطبيعة الضمانات المقدمة على القروض الممنوحة.
- ب. المدة الزمنية للقرض الممنوح: فالقروض قصيرة الاجل (والتي تكون مدتها اقل من سنة واحدة) تكون احتمالية الخطر فيها اقل من القروض طويلة الاجل (والتي تكون اكثر من ثلاث سنوات) اما القروض المتوسطة الاجل فتكون من سنة الى ثلاث سنوات.

ثانياً: خصائص المخاطر الائتمانية

تتميز المخاطر الائتمانية بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها بالآتي:

١. المخاطر الائتمانية نوع من انواع المخاطر المصرفية التي تستند على عنصري الخسارة والمستقبل.
٢. لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض وانما جميعها يمكن ان تشكل خطراً بالنسبة للمصرف لكن بدرجات متفاوتة كما وانها لا ترتبط فقط بتقديم القروض وانما تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه وفوائده.
٣. يمكن ان تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية بعد استكمال عقدها سواء كان في المبلغ الائتماني - اصل القرض - وفوائده أو وقت السداد.

٤. المخاطر الائتمانية خسارة محتملة يتضرر جرائها المقرض ولا يواجهها المقرض ولذا فهي

تصيب كل شخص يمنح قرضاً سواء كان مصرفاً أو مؤسسة تبيع لأجل (عياري، ٢٠١٢: ٦)

٥. لا يختلف وجود المخاطر الائتمانية سواء كان الشخص حكومي أو لا، بل ان القروض

الممنوحة لمؤسسات الدولة تتضمن هي الاخرى مخاطر ائتمانية على الرغم من تسليم البعض

بانعدام المخاطر بالنسبة للقروض الموجهة للحكومة.

٦. للمخاطر الائتمانية بعدين للمخاطر (الكمية، النوعية)، يمثل مجموع الخسارة المحتملة كمية

مخاطر الائتمان، يعتمد المبلغ على مبلغ راس المال ومقدار الفوائد ونوع التخفيف من مخاطر

الائتمان المستخدمة (كلما زادت قيمة التعويض للمصرف انخفض مبلغ الخسارة المحتملة)، اما

الجزء النوعي من مخاطر الائتمان هو احتمال ان ينكبد المصرف خسارة ويعتمد هذا الاحتمال

على احتمالية تعثر المقرض فيما يتعلق باحتمالية قيام المصرف بتخفيض خسارته من أي

نوع من التخفيف من مخاطر الائتمان، وتحدد احتمالية التخلف عن السداد من خلال الوضع

الائتماني للمقرض (Vodova, 2014: 6).

٧. مخاطر الائتمان هي المتغير الاساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق

الملكية الناتج عن عدم السداد أو تأجيله وتتعدد الموجودات التي تتميز باحتمال حدوث عجز

عن السداد فيها لكن القروض اكثر هذه الانواع تعرضاً لمخاطر الائتمان إذ إن التغير في

الظروف الاقتصادية العامة وبيئة العمليات التشغيلية للمشروع المقرض تؤثر على التدفقات

النقدية المتاحة للسداد أو خدمة الدين وهي ظروف يصعب التنبؤ بها، ولهذا تلجأ المصارف

باتجاه تحليل الائتمان لكل طلب قرض على حدى من اجل تقييم قدرة المقرض على ارجاع

الدين، اضافة الى ان هذه المقدرة تنهار لدى المقرض قبل ظهور المعلومات المحاسبية بوقت

طويل (عثمان، ٢٠٠٨: ١٦).

وطالما كانت عملية منح القروض من الوظائف الاساسية في نشاط المصارف التجارية، والمبنية

على اساس الزمن والمخاطرة، فمن المنطقي ان تكتنفها الكثير من المخاطر وتكون متفاوتة من حيث

الحجم ودرجة تأثيرها على المصرف، وذلك حسب طبيعة الاصل المقرض ذاته، فالقرار الائتماني يؤخذ

في حالة من الحالات الثلاث الاساسية الاتية: (ذيب، ٢٠١٢: ٧٩)

١. حالة التأكد: التي تتمثل في مقدرة متخذ القرار على تحديد نتيجة واحدة، ومعروفة للقرار عند اتخاذه.

٢. حالة عدم التأكد: الحالة التي ينشأ عن اتخاذ القرار فيها جملة نتائج ممكنة، إلا أن احتمال حدوث كل نتيجة خارج اطار ما يتوقعه متخذ القرار.

٣. حالة المخاطرة: ينتهي في هذه الحالة اتخاذ القرار الى واحدة من مجموعة النتائج الممكنة، ومتخذ القرار يعرف سلفاً احتمالات حدوث كل من هذه النتائج.

والمعروف عند اتخاذ قرار منح الائتمان والاكثر احتمالاً بالقرارات الائتمانية هو حالة المخاطرة.

ثالثاً: اسباب المخاطر الائتمانية

هنالك بعض الاسباب التي تؤدي الى تولد المخاطر الائتمانية ويمكن تلخيص أهمها بالاتي:

(عبد الحميد، ٢٠٠٧: ١٥٧)

١. المخاطر العامة: وهي المخاطر الناتجة عن عوامل خارجية يصعب السيطرة عليها، كالوضع السياسية والاقتصادية للبلد، الذي يمارس فيه المقترض نشاطه، أو ما يعرف بخطر البلد، اضافة الى العوامل الطبيعية التي تتمثل بالكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل...والخ.

٢. المخاطر المهنية: وهي المخاطر المتعلقة بالتطورات الحاصلة التي يمكن ان تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، مثل التطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الانتاج، والتي تهدد المؤسسات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد.

٣. المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض: وهي المخاطر الاكثر حدوثاً وانتشاراً ويصعب التحكم

بها، نظراً لأسبابها المختلفة والتي تؤدي الى عدم التسديد، ويمكن تقسيمها الى الآتي:

أ. الخطر المالي: وهي مخاطر تتعلق بنوعية الادارة، التي نقصد بها خبرة و مسيري المؤسسة المقترضة وكفاءتهم ، وانماط السياسات المعتمدة في مجالات تسعير وتوزيع الارباح، وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها، وذلك لان عدم وجود موظفين مؤهلين وذوي خبرة جيدة لدى المقترض يمكن ان يؤدي الى عدم الاستغلال الكفاء للأموال المقترضة.

ب. مخاطر الادارة: وهي المخاطر التي ترتبط بنوعية الادارة، وتشير الى كفاءة و مسيري المؤسسة المقترضة وخبرتهم وانماط السياسات التي تتبعها في مجالات توزيع الارياح والتسعير، اضافة الى النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والسياسة المحاسبية والرقابة الداخلية التي تطبقها لأنه عدم توفر موظفين ذوي خبرة جيدة لدى المقترض يمكن ان يؤدي الى عدم الاستغلال الامثل للأموال المقترضة.

ت. الخطر القانوني: وهو الخطر الذي يتعلق اساساً بالوضعية القانونية للمؤسسة، ونوع نشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقتها بالمسيرين، ومن بين المعلومات التي يتطلب من المصرف مراعاتها هي الاتي (مطر، ٢٠٠٠ : ٣٦٠):

١. النظام القانوني للمؤسسة :اذا كانت مؤسسة ذات اسهم ،مؤسسة ذات مسؤولية محدودة، شركة تضامن... والخ.

٢. السجل التجاري ووثائق الايجار والملكية.

٣. مدى حرية وسلطة المسيرين على المؤسسة، وعلاقة المسيرين بالمساهمين.

رابعاً: انواع المخاطر الائتمانية

تعد مخاطر الائتمان مخاطر تدريجية، ولذلك يمكن تقسيمها وفق درجات هذه المخاطر، واستناداً الى وضع العميل المدين وفترات التأخير عن السداد وكالاتي:

١. **خطر التجميد:** وهو ذلك الخطر المترتب عن عدم سداد المدين لديونه في اجال استحقاقها، نتيجة العجز المؤقت في خزينته، فهو الخطر الذي ينتج عنه تحقق عملية ائتمانية رديئة، نتيجة عدم سداد العميل لالتزاماته في الموعد المحدد وحسب الجدول الزمني المتفق عليه فينتج عنه ما يسمى بخطر الفشل في المطابقة بين المسحوبات النقدية للمودعين وتسديدات الطرف المقترض، وما يزيد الامر خطورة ان لا تكون عملية الاقراض هذه وعملة الايداع واحدة، علاوة على ان ذلك القرض عادةً ما يكون غير قابل لإعادة خصمه لاحد الاسباب الآتية (بلوطار واخرون، ٢٠٠٤: ١٩٢):

أ. موضوع القرض أو الغرض من القرض ذاته.

ب. نقص في ملف طلب القرض، او تأخر في تسديد القرض في مواعيده المحددة.

٢. خطر العجز عن السداد: ويعد هذا النوع من المخاطر، من أسوأ مخاطر الاقراض الناجم عن حالة اعسار أو افلاس محقق للعميل، ويمكن تعريف العجز عن السداد بأنه تفويت التزام بالدفع، خرق الاتفاق، الدخول في اجراء قانوني، العجز الاقتصادي عن السداد، ويُعلن عن العجز عن السداد عندما لا يتحقق تسديد مبالغ مجدولة في مواعيدها لفترة اقل من ثلاثة اشهر، بعد حلول اجال الاستحقاق وخرق الاتفاق، مثل نسبة مالية خاضعة لحدود عليا أو دنيا، اذ هو عبارة عن عجز فني عن السداد يقود في اغلب الاحيان الى التفاوض الذي قد ينتهي الى الافلاس الفعلي للمقترض في حال امتناع المصرف عن تقديم أي تنازلات (Brown & Moles, 2016:2).

وهو يرتبط بعدم كفاية مصادر العميل الذاتية، وناتج دورة الاصول لسداد اصل القرض وفوائده، وليس كما في الحالة سالفة الذكر العجز المؤقت للمدين الاقل خطورة، ففي هذه الحالة تكون التكلفة التي يتحملها المصرف مضافة الى اصل القرض وفوائده من جهة وتكاليف الايداعات والوفاء بها عند اجلها من جهة ثانية (الحريث وآخرون، ٢٠١٨: ٥)، ويمكن توضيح مخاطر العجز عن السداد بالاتي:

١. مخاطر التعرض: هي مخاطر تتولد من عدم التأكد السائد، من المبالغ المستقبلية المعرضة للمخاطرة، والتعرض هو المبلغ المعرض للمخاطرة في خضم العجز عن السداد دون اخذ الاستردادات بالاعتبار (حماد، ٢٠٠٧: ٢٤٥).

٢. مخاطر الاسترداد: فالاسترداد في حالة العجز عن السداد غير ممكنة التنبؤ فالمصرف لا يستطيع بسهولة التنبؤ ومعرفة مدى قدرة العميل على الدفع، وهذه المخاطر تعتمد على نوعية العجز ذاته (Dullmann et al, 2006:1)، وعوامل عدة كطبيعة الضمانات المقدمة من الطرف المقترض، السياق الموجود وقت العجز عن السداد، وتتمثل الخسارة في هذه الحالة في المبلغ المعرض للخسارة مطروحاً منه الاستردادات (Khieu et al, 2012).

ومما سبق يتضح ان الائتمان المصرفي يحتل اهمية بالغة ضمن النظام المصرفي والمنظومة الاقتصادية، التي يعتمد عليها فيستحق بذلك وصف همزة الوصل وحلقة الربط بين مختلف وحدات وقطاعات تلك المنظومة، فهو يلعب دوراً مهماً في تخصيص الموارد الانتاجية في المجتمع، بما يساهم في زيادة الاستثمارات ومنه اتساع دائرة الانتاج والخدمات وفتح افاق جديدة للتوظيف، فارتفاع الدخول، ومن ثم تحقيق مزيد من الرفاه والانتعاش.

ومع ذلك فإن عمليات منح القروض تكتنفها وضعيات مخاطرة كثيرة التنوع، وأحياناً كثيرة التعقيد بل ان الخطر فيها يكاد يكون فرضية اساسية سواء ارتبط ذلك الخطر بظروف وعوامل تتعلق بالمقترض بصفة اساسية، أو كان نتيجة اسباب ترجع إلى المقترض بصورة مباشرة، وكافة القروض بصفة اساسية، أو كان نتيجة اسباب لا ترجع إلى المقترض بصورة مباشرة، وكافة القروض من الممكن ان تتعرض لها بغض النظر عن نوع القرض وقدرة المقترض، وآياً كانت مصادر تلك المخاطر وظروف تحقيقها فهي تحد من قدرة المصرف على تحقيق اهدافه وغاياته اذ أنها تضعف من قدرته على ممارسة نشاطاته، والتوسع في اعماله، وتنقص من كفاءة وفعالية استغلاله للفرص المتاحة في بيئته المصرفية على وجه العموم.

خامساً: قياس مخاطر الائتمان

ان تحديد المخاطر الائتمانية بدقة، ووضع مؤشرات تساعد على قياسها، هي من الامور المساعدة على ادارة تلك المخاطر، والتحكم بها ومن ثم تقليل المخاطر الى ادنى مستوياتها، وقد اعتمدت الدراسة في قياس المخاطر الائتمانية على المؤشر الاتي: (عبد الرضا، ٢٠١٨: ٦٧)

$$CR = \frac{ADD}{TL}$$

اذ إن :

المصطلح	اسم المصطلح باللغة الانكليزية	اسم المصطلح باللغة العربية
CR	Credit Risk	مخاطر الائتمان
ADD	Allowance for Doubt full Depts	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
TL	Total Loans	اجمالي القروض

ان هذا المؤشر هو مؤشر مهم جداً للتعرف على مدى قدرة المخصص المعد من قبل المصرف في مواجهة حالات عدم السداد من قبل المقترضين، ويعد المخصص وفقاً لدراسات تعدها لجان مختصة في المصرف، وتعتمد هذه الدراسات على معدلات النكول^١ الحاصلة في السنوات السابقة وعلى اساسها يُحدد المخصص (شاهين، ٢٠٠٦: ٥١)، حيث تشير هذه النسبة الى قدرة المخصص المكون في مواجهة حالات عدم السداد من قبل المقترضين، اذ يشير ارتفاع المؤشر ضمان سلامة المصرف من التعرض للمخاطر بسبب القدرة على تغطيتها من خلال المخصص (بلعزوز، ٢٠٠٩: ١٧).

^١ النكول: يقصد به احتمالية فشل المدين بالوفاء بالتزاماته المالية التعاقدية تجاه دائنة سواء ما يتعلق منها بدفع الفائدة او المبلغ المقترض

يُكون مخصص الائتمان أو مخصص الديون على اساس النتائج التي يُحصل عليها من قياس مخاطر الائتمان، وبالإمكان تكوين هذا المخصص بنسب معينة وفقاً لطبيعة كل مستوى من مستويات المخاطر الائتمانية (ابو خزانة، ٢٠٠٧: ١٢) وكالاتي:

جدول (1) درجة تصنيف مخاطر الائتمان

مستوى المخاطر الائتمانية	درجة المخاطر الائتمانية	نسبة مخصص الائتمان (من قيمة الديون)	تصنيف الديون
الأول	مخاطر منخفضة	5%	ديون جيدة
الثاني	مخاطر معتدلة	8%	ديون جيدة
الثالث	مخاطر مقبولة	13%	ديون جيدة
الرابع	مخاطر مرتفعة نسبياً	30%	ديون غير جيدة (دون المستوى)
الخامس	مخاطر مرتفعة	60%	ديون غير جيدة (مشكوك في تحصيلها)
السادس	مخاطر مرتفعة جداً	100%	ديون غير جيدة (ردية)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في التقارير الخاصة بالمصارف عينة الدراسة

ويتضح من هذا التصنيف لنسب مخصص الائتمان الجيد يُكون مخصصات بنسب منخفضة بحيث تتلاءم مع درجة المخاطرة الائتمانية، أما الائتمان غير الجيد فتم تكوين مخصصات بنسب مرتفعة لكي تتلاءم مع مستوى المخاطر الائتمانية، ومن هنا نجد ان المخاطر الائتمانية تُعد شبه مؤكدة عند المستوى السادس وهو المستوى الذي تقع فيه الديون الرديئة حيث كُون مخصص لها بنسبة 100%، وذلك باعتبار ان هذه الديون تعدّ خسائر بالكامل ولا أمل للمصرف في تحصيلها كونها رديئة (داود واخرون، ٢٠١٦: ١٧).

٢.٣.١ مخاطر الملاءة المالية

أولاً: مفهوم مخاطر الملاءة المالية

تشير الملاءة المالية لقدرة ومثانة رأس المال المصرفي وأمواله الخاصة في مواجهة فشل العمليات الاستثمارية وامتصاص المخاطر منها مخاطر عدم السداد ومخاطر انخفاض قيمة الاستثمارات (Gatzert & Heidinger, 2018: 3)، فهي تمثل جدار الحماية في وجه اية مخاطر أو خسائر غير متوقعة، يمكن ان يتعرض لها المصرف، ومن ثم تؤثر على أموال المودعين (عبيدات، ٢٠١٢: ٣)، وتعرف الملاءة المالية بشكل عام بانها قدرة ايرادات المصرف بما في ذلك عائد الاستثمار على تغطية التكاليف المختلفة، ونُقاس عن طريق ايجاد الفرق بين الموجودات والالتزامات الواردين في الميزانية العمومية للمصرف (Topak & Talu, 2017: 576)، وقد تعرف بانها قدرة المصارف على الوفاء

بمختلف الالتزامات، دون ان يؤدي ذلك الى تعثرها أو افلاسها، اي امتلاك المصارف لموجودات كافية للوفاء بجميع الالتزامات، ويتمثل ذلك بالقدرة على سداد الالتزامات عند الاستحقاق (حسن، ٢٠١١: ٣٦٧). تشير الملاءة المالية الى الرصيد الصافي للمصرف، أي هي تمثل الفرق بين قيمة استعمالاته والتزاماته (Fiorese, 2015: 12)، اذ يمكن القول ان للمصرف ملاءة مالية عندما تفوق استعمالاته حجم التزاماته، أما في حال عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، ويحدث ذلك عندما تتخفف القيمة السوقية لموجودات المصرف الى مستوى اقل من القيمة السوقية لالتزاماته، وهذا دليل إلى أن المصرف قد قام بتسييل جميع موجوداته وعليه لن يكون قادراً على الوفاء بجميع التزاماته، وبالتالي حدوث خسارة لكل المودعين (Odekina & Solomon, 2019: 109)، وتعرف مخاطر الملاءة المالية بانها عدم القدرة على تغطية الخسائر الناتجة عن الاخطار السابقة جميعها، أي انها خطر التوقف عن دفع التعويضات والمصروفات في المصارف عندما يحين موعد استحقاقها، وبعدّ خطر الملاءة المالية هو المحصلة النهائية لكل الاخطار المتمثلة في (اخطار الائتمان، اخطار السيولة، اخطار اسعار الفائدة، اخطار السوق، اخطار اسعار الصرف، واخطار العمليات) (ابو بكر، ٢٠١٢: ٥٧).

ومما تقدم يتضح ان مخاطر الملاءة المالية هي النتيجة لمختلف المخاطر التي يتعرض لها المصرف، بما فيها مخاطر القرض التي تحدث نتيجة فشل المصرف في استرداد امواله، اضافة لمخاطر الفائدة التي تجعل تكلفة موارد اكبر من عوائده، بالإضافة الى مخاطر اسعار الصرف والسيولة الى تؤثر على راس مال المصرف واحتياطياته، لذا فإن الملاءة المالية هي من اهم التحديات التي تسعى المصارف الى تحقيقها لأجل تقوية مركزها المالي، ومن اجل متانة القطاع المصرفي ككل بما يضمن الحماية لأموال المودعين، وحماية المصرف من الافلاس.

ثانياً: اهمية الملاءة المالية

تكمن اهمية الملاءة المالية بما حوته من قواعد تشريعية ملزمة لقطاع المصارف بالتحوط من الاخطار التي قد تتعرض لها استثمارات المصارف قبل حدوثها، وذلك من خلال الاحتفاظ براس مال كافٍ لاستيعاب أي خسارة مستقبلية، وهذا هو الدور الوقائي للملاءة المالية، وهذا افضل من ترك الاستثمارات المصرفية بلا معيار، ودون احتساب للمخاطر لأنه اذا ما وقعت الخسارة تفاقم الضرر وقد يؤدي الى افلاس المصرف (الزحيلي، ٢٠٠٦: ٢٤٠).

وتبرز أهمية الملاءة المالية للمصارف بانها تعد صمام الامان الذي يجنب المصارف من الوقوع في الازمات المالية، كذلك تساعد الملاءة المالية على تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها المصرف وحجم راس ماله، اضافة الى انه يعد مصدر لكسب ثقة المودعين الحاليين والمحتملين، فالمودعين الحاليين كلما كانت الملاءة المالية للمصارف جيدة كلما زادت الثقة بالمصرف، اما المودعين المحتملين فان الملاءة المالية الجيدة تشجعهم على ايداع الاموال لدى المصرف (مونه، ٢٠١٥: ٢٥)، وتعد قوة ومتانة المركز المالي للمصارف في غاية الاهمية للأطراف الاتية:

(Sainrapt, 1996:1297)

١. المستثمرون أو حاملي الاسهم الذين يهتمهم ان تحتفظ الاسهم بقيمتها أو تحقق زيادة في هذه القيمة، اضافة الى توزيع الارباح التي وعدوا بها.

٢. الموظفون في المصرف والذين يهتمهم الاستمرار في العمل مع الحصول على رواتبهم، وهذان الامران يمكن ان يتأثر احدهما أو كلاهما اذا افلس المصرف أو واجهته مشاكل مالية.

٣. متانة المركز المالي للمصرف، تهتم الادارة العليا وتؤثر على سمعته وفرص عمله في المستقبل لدى هذا المصرف أو المصارف الاخرى .

٤. هيئات الاشراف والرقابة، التي يقع على عاتقها التنبؤ بما يمكن ان يحدث من افلاس لأحدى المصارف العاملة بالسوق.

ومما سبق يتبين ان الملاءة المالية في المصارف تعني قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائنيها عند حلول آجال استحقاقها، دون ان يؤدي ذلك الى افلاس المصرف، حيث يستخدم مصطلح اليسر المالي كمرادف للملاءة المالية بما في ذلك انه توجد حالة عكسية لهما تتمثل في العسر المالي، أي يكون المصرف غير قادر على الوفاء بالتزاماته، وللملاءة المالية اهمية كبيرة في حماية مصالح المستثمرين، وذلك بالوفاء بمستحققاتهم في اوقاتها المحددة فضلاً عن ضمان نجاح، واستمرارية هذه المصارف لما لها من اهمية اقتصادية كبيرة.

ثالثاً: المخاطر التي تؤثر على الملاءة المالية

تواجه المصارف مخاطر مختلفة وكالاتي:

١. خطر الاكتتاب وينقسم هذا الخطر بدوره الى: (سمية وحسان، ٢٠١٠: ٢٣٦-٢٥٠)

أ- خطر الاكتتاب الصافي: ويرتبط هذا الخطر بالتقلبات العشوائية للكوارث سواء في قيمتها أو في تواترها، فيكون المؤمن اما في حالة لديه اقساط قليلة مقابل الاخطار المحققة، واما ان تكون قيمة الكوارث اكبر مما هو متوقع.

ب- خطر تسيير الاكتتاب: ينتج هذا الخطر من الاختيار غير الصحيح للأخطار المكتتبه او شروط الاكتتاب المناسبة، او تحديد التسعير الصحيح للأخطار، ولكي يقلل من هذا الخطر يجب على مسير الاكتتاب، ان ينتقي الخطر المكتتب بما يناسب قدرة عمل المؤمن وطبيعته وهدفه، وينبغي على مسير الاكتتاب ان يكون على درجة من الخبرة والممارسة اللازمة لتحديد شروط الاكتتاب والتفاوض مع المؤمن لهم وتسيير الاكتتاب بشكل عام، وينبغي ان يكون تسعير الخطر مناسب لتغطية الاخطار المكتتبه، وان اكثر المخاطر التي تصيب الملاءة المالية تتمثل بالآتي:

- **خطر الاستثمار:** يقوم المؤمن نتيجة طبيعة نشاط التامين باستثمار الاموال المجمعدة لديه لتغطية الكوارث المستقبلية، الا ان هذه الاستثمارات معرضة لتقلبات في قيمها نتيجة عوامل خارجية، مثل تقلبات معدلات الفائدة والقيم السوقية للاستثمارات، ولهذا يجب على المؤمن ان ينوع محفظته لتفادي هذا الخطر.

- **خطر التكاليف:** هو الخطر الذي تكون تكاليف المصارف فيه خارج تكاليف الكوارث الكبيرة بحيث تكون المصارف الكبيرة مجبرة على تغطيتها بالأقساط المجمعدة.

٢. **خطر عدم التوافق بين الموجودات والالتزامات:** ويحدث هذا الخطر نتيجة عدم التوافق بين الموجودات والالتزامات في خطر الاستحقاق، وخطر العملة وخطر معدل الفائدة وخطر التضخم. (Vivier, 2002:23)

٣. **خطر القرض:** ويشير الى عدم قدرة المؤمن لاسترداد مستحقاته من الجهات التي يتعامل معها سواء بشكل مباشر من مديني الاقساط (المؤمن لهم) أو عن طريق الوسطاء، ويتمثل هذا الخطر في عدم قدرة المؤمن على استرجاع امواله أو عوائدها المستثمرة بالأوراق المالية في مواعيد استحقاقها وهذا بسبب عجز مصدريها. (IAIS, 2000:10).

٣. **خطر التشغيل:** ويتعلق هذا الخطر بعدم الكفاءة اللازمة في التسيير، وعدم البيع الجيد واعمال العش وحدوث تجاوزات واطفاء في الاجراءات والتنظيمات، ويعدّ خطر تسيير الاكتتاب جزء من خطر التشغيل (commission, 2002:20)
٤. **خطر السيولة:** هو خطر يكون فيه المؤمن غير قادر على تسهيل موجوداته لتسوية التزاماته، أو بيع موجوداته بقيم اقل، ويرتبط هذا الخطر بخطر الاستثمار (Bareikaite, 2014:64).
٥. **مخاطر مالية اخرى:** هي المخاطر المالية التي يمكن ان تلحق المصارف بخسائر مالية كبيرة، كتوفير الضمانات للأطراف المتعامل معها للحماية من خطر القرض، ومخاطر تتعلق بتغيرات في نظام الضريبة وعجز الميزانية، وتنقسم الى الآتي: (Taubert, 1998:34)
- أ- خطر تغيرات السوق: تتأثر المصارف بالمنافسة واحتياجات المستهلك وسلوكه اتجاه منتجاتها، من ثم يتطلب اتباع استراتيجية تسويقية مناسبة لتقليل هذا النوع من الخطر، وذلك من خلال تحديد اقسام تنافسية وعرض منتجات جاذبة للمستهلكين واستعمال مختلف قنوات التوزيع المتوفرة
- ب- مخاطر متعلقة بالمحيط: هي مخاطر ترتبط بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والمحيط بصفة عامة، وفي اغلب الاحيان تكون المصارف غير قادرة على رقابة هذه المخاطر.
- ت- تغيرات القيمة السوقية للاستثمارات: وهي مخاطر تتعلق بقيمة الموجودات في السوق وكذلك في عوائدها، وهذا نتيجة الظروف الاقتصادية، مثل انخفاض معدلات الفائدة أو انهيار السوق المالي وغيرها.
- ث- خطر معدل الصرف: وهو الخطر الذي تكون فيه الموجودات مستثمرة بعملة تختلف عن عملة الالتزامات، بحيث تكون ذات اثر كبير على المؤمن، ولتقليل هذا الخطر يتطلب استثمار الموجودات بنفس عملة مصدر الاموال في الالتزامات، اضافة الى خطر التقلبات في قيمة العملات اذا كانت المصارف توظف اموالها في استثمارات اجنبية.
- ج- خطر دورة الاقتصاد: هو خطر يرتبط بالتغيرات الاقتصادية، ففي حالة الكساد يلاحظ تراجع في الطلب على المنتجات، وتراجع الادخار.

ثانياً: قياس مخاطر الملاءة المالية

ترتبط الملاءة المالية للمصرف بكفاية رأس المال للمصرف، إذ تعد نسبة كفاية رأس المال من أهم المؤشرات المالية والفنية للقطاع المالي التي استحدثت بالسنوات الماضية وهي بمثابة صمام الأمان لحماية أموال المودعين وتعزيز ثقة المستثمرين، إذ كلما كان رأس المال كافياً لمواجهة المخاطر كلما حافظ المصرف على ملاءته، وتمكن من حماية مودعيه بشكل أفضل، ومن ثم زيادة ثقة الدائنين والمودعين والسلطات الرقابية في قدرة المصرف على مواجهة الصعوبات التي يمكن أن يتعرض لها خلال عمله، بالإضافة إلى حله دون توجه المودعين لسحب أموالهم من المصرف (Psorn,2013:20). لذلك فقد اعتمدت الدراسة على نسبة كفاية رأس المال لحساب الملاءة المالية للمصارف، وتُحسب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازل (III) بموجب المعادلة الآتية: (Aspal et al,2019:170)

$$CAR = \frac{TC}{RWA(CR+MR+OR)} \times 100\% \geq 8\%$$

اذ إن :

المصطلح	اسم المصطلح باللغة الانكليزية	اسم المصطلح باللغة العربية
CAR	Capital Adequacy Ratio	نسبة كفاية رأس المال.
TC	Total Capital	اجمالي رأس المال.
RWA	Risks Weighted Assets	الموجودات المرجحة بالمخاطر.
MR	Market Risk	مخاطر السوق.
CR	Credit Risk	مخاطر الائتمان.
OR	Operational Risk	مخاطر التشغيل.

اذ يمكن حساب رأس المال الاجمالي عن طريق جمع كل من رأس المال الاساس ،ورأس المال المساند وفق المعادلة الآتية: (Agyapong et al,2019:4)

$$TC=CCT1+SCT2$$

اذ إن :

المصطلح	اسم المصطلح باللغة الانكليزية	اسم المصطلح باللغة العربية
TC	Total Capital	اجمالي رأس المال
CCT1	Tier Capital Core1	رأس المال الاساس (الشريحة الاولى).
SCT2	Supplementary Capital Tier 2	رأس المال المساند (الشريحة الثانية).

اما حساب الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان فيتم عن طريق جمع الموجودات المرجحة

بمخاطر الائتمان داخل الميزانية العمومية وخارجها ووفق المعادلة الآتية: (Salgotra & Wadhwa , 2015:57)

$$RWA (CR) = WBCRWA + OBCRWA$$

اذ إن:

المصطلح	اسم المصطلح باللغة الانكليزية	اسم المصطلح باللغة العربية
(CR)RWA	Risk Weighted Assets	الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان
WBCRWA	Within- Balance Credit Risk Weighted Assets	الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان داخل الميزانية
OBCRWA	Off- balance Credit Risk Weighted Assets	الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان خارج الميزانية

وفي اطار مواكبة المعايير الدولية للتنظيم المصرفي، فقد قام البنك المركزي العراقي بوضع آلية لحساب كفاية راس المال، اذ يجب على المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي عدا فروع المصارف الاجنبية ان تحتفظ بنسبة كفاية راس المال لا تقل عن 10%، وهذه النسبة تمثل العلاقة بين القاعدة الرأسمالية والموجودات المرجحة بالأوزان المحددة لمقابلة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، اذ تستخرج هذه النسبة من خلال قسمة القاعدة الرأسمالية للمصرف الى مجموع العناصر الظاهرة في المقام من معادلة كفاية راس المال، على أن لا يقل مبلغ الاموال الخاصة في أي حال من الاحوال عن مبلغ راس المال المحدد وفقاً لتعليمات هذا المصرف مع حق البنك المركزي العراقي في فرض نسبة اعلى لأي مصرف اذا تطلبت الضرورة ذلك، أو اذا كان مستوى راس المال لا يتناسب مع المخاطر التي يواجهها المصرف (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٨: ٣).

ومما سبق يتضح ان الملاءة المالية في أي مصرف توضح حجم الاموال المتوفرة لدى المصرف ومدى قدرته على مواجهة احتياجات المصرف من الموجودات الثابتة، فضلاً عن التصدي للمخاطر المحتملة من استخدام الاموال، لذلك فالحفاظ على ملاءة مالية في أي مصرف ضرورية لزيادة ثقة المودعين وتضمن بقاء واستمرارية نشاط المصارف.

٣.٣.١ مخاطر جودة الموجودات

أولاً: مفهوم جودة الموجودات

تمثل جودة الموجودات تقييماً للمخاطر الائتمانية المتعلقة بموجود محدد، وتتطلب هذه الموجودات غالباً وجود مدفوعات فوائد، مثل المحافظ الاستثمارية والقروض (Jerome, 2008:6)، وان مدى فاعلية الإدارة في مراقبة مخاطر الائتمان يمكن ان تؤثر كذلك على نوع التصنيف الائتماني، حيث تؤخذ العديد من العوامل بالاعتبار عند تقييم جودة الموجودات، وعلى سبيل المثال يجب النظر فيما اذا كانت المحفظة متنوعة بشكل ملائم، وماهي القواعد والانظمة التي وضعت للحد من مخاطر الائتمان ومدى كفاءة استخدام العمليات وما الى ذلك (Alamirew, 2015:15).

ويتضح مما تقدم ان جودة الموجودات ذات اهمية كبيرة في نظام التقييم المصرفي، وذلك لأنها تمثل الجزء الحاسم في النشاط المصرفي اذ تقود عملياته نحو تحقيق الايرادات، حيث ان امتلاك المصرف لموجودات جيدة سوف يولد دخل اكثر وتقييم افضل لكل من الادارة ورأس المال والسيولة.

ثانياً: اهمية جودة الموجودات

تحتل جودة الموجودات اهمية خاصة في نظام التقييم المصرفي لأنها تعد الجزء الحاسم في نشاط المصارف التي تقود عملياتها نحو تحقيق الايرادات، حيث ان حيابة المصرف على موجودات ذات كفاءة عالية يعني تحقيق دخل اكثر وتقييم افضل لكل من الادارة ورأس المال والسيولة (Aspal et al 2019:170)، كذلك تعد نسبة جودة الموجودات مقياساً لدرجة القوة المالية للمصرف، اذ يعد قياس جودة الموجودات مهماً للغاية بالنسبة للمصارف لأنه يبين مدى قدرتها على تحقيق الارباح (Boateng, 2019:44).

وتُصنيف جودة الموجودات بالاستناد للقضايا التالية: (الخطيب، ٢٠٠٥ : ٨٠)

١. سلامة السياسة الائتمانية والالتزام بالعمل بها.
٢. كفاية المخصصات المتعلقة بالقروض.
٣. مستوى القروض غير المنتظمة الى اجمالي القروض.
٤. التركزات في الاستثمارات والقروض.
٥. المخاطر الائتمانية الحاصلة عن العمليات خارج الميزانية.
٦. المقدرة في تحصيل القروض غير المنتظمة.

٧. كفاية نظم المعلومات ونظم الرقابة الداخلية.

٨. النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان (ملاحقة المقترضين، مطالبات، ... الخ).

٩. حجم ومعاملة الادارة لقروض الموظفين.

ووفقاً لهذا يُعطى تصنيف لمخاطر جودة الموجودات لكل مصرف.

ثالثاً: تصنيف درجة مخاطر جودة الموجودات

قام العديد من الباحثين بتصنيف جودة الموجودات للمصارف على اساس تصنيف (CAMELS)، الذي نشأ سنة 1933 بعد افلاس اكثر من 4000 مصرفاً في امريكا، الذي تعرفه منظمة (Accion)^٢ بانه نظام للتقييم يمكن المنظمين المصرفيين من قياس الاداء الاداري والمالي، وتحديد السلامة المالية للمصارف، وذلك من خلال استخدام المؤشرات والنسب والسياسات والاجراءات المؤسسية (علي، ٢٠١٩: ٤٥)، وقد صنف نموذج (CAMELS) جودة الموجودات للمصارف وفق الاتي:

أ- التصنيف الاول: المصرف الذي تصنف جودة موجوداته من الدرجة الاولى: ويتمتع هذا النوع

من التصنيف بالخصائص والمؤشرات الاتية: (Patrick, 2006: 16)

١. حجم الموجودات المتعثرة لا تتعدى نسبة محدودة من راس المال.

٢. وجود اتجاه ثابت وايجابي في عمليات سداد القروض التي انقضى موعد تسديدها، أو تلك التي مُدّدت.

٣. الضبط الجيد للتركيزات الائتمانية وقروض الموظفين، بما يقدم حداً أدنى من المخاطرة .

٤. الضبط الجيد لمحفظه القروض، ووجود رقابة فعالة على عملياتها ومتابعة الالتزام بالضوابط والمعايير التي تضعها الادارة في هذا الخصوص.

٥. احتفاظ الادارة بالمخصصات اللازمة والكافية لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض.

٦. الموجودات المصرفية الاخرى (غير الائتمانية) التي تحتوي على المخاطر المصرفية الطبيعية، لا تثير أي تهديد بالخسائر.

^٢ - Accion : "Americans for Community Co-operation In Other Nations" هي منظمة عالمية الغير ربحية تابعة للولايات المتحدة تتواجد في 23 بلدا في امريكا الشمالية وامريكا اللاتينية والكاريبي وافريقيا واسيا، وتهدف الى دعم المؤسسات المالية لغرض توفير الخدمات المالية للعملاء ذوي الدخل المنخفض، وقامت بتطوير ووضع اوزان لنموذج التقييم (CAMEL) في عام 1998.

ب- التصنيف الثاني: المصرف الذي يُصنف جودة موجوداته من الدرجة الثانية: يبين التصنيف الثاني خصائص مشابهة لجودة الموجودات المصنفة بالتصنيف الاول، ولكن يظهر نقاط ضعف في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة، فالإدارة قادرة على ان تعالج نقاط الضعف بنفسها، كذلك تتسم بوجود حجم من الموجودات المتعثرة (لا تتجاوز بالعادة 25% من اجمالي راس المال) بوحدة أو أكثر من الخصائص الاتية: (المحمود، ٢٠١٤: ٨٠-٨١):

١. تشهد المصارف اتجاهات سلبية في مستوى القروض والائتمان، التي مضى موعد تسديدها والتي مُدّدت أو في مستوى مخصص الخسائر المشكلة لمواجهةتها.

٢. توجد نقاط ضعف في معايير الائتمان والاجراءات اللازمة للمراقبة والتحصيل.

٣. تثير القروض الممنوحة للموظفين بعض الملاحظات المخالفة للموجودات، والترتيبات التنظيمية الموضوعية بشأنها.

٤. انخفاض العائد على الموجودات غير الائتمانية، التي تعكس اخطاراً تجاوز الاخطار الطبيعية، ولكن لا تثير تهديدات بالخسائر.

ت- التصنيف الثالث: المصرف الذي يُصنف جودة موجوداته من الدرجة الثالثة: يبين التصنيف الثالث نقاط الضعف الرئيسية التي اذا لم يتم تصحيحها مباشرة فان هذا يؤدي الى نفاذ راس المال أو اعسار المصرف، مما يتطلب وجود اشراف رقابي لضمان اتخاذ الادارة خطوات فورية لاستدراك الامر، ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب، ويتميز ايضا هذا التصنيف بزيادة حجم الائتمان المتعثر (لا يتجاوز 40% من راس المال الاجمالي)(علوان، ٢٠١٦: ٨٧).

ث- التصنيف الرابع: المصرف الذي يُصنف جودة موجوداته من الدرجة الرابعة: يبين التصنيف الرابع ضعفاً عاماً بالعديد من العناصر المذكورة، مما يظهر الحاجة الى اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة من قبل السلطة النقدية، لإعادة تفعيل الاوضاع وتوفير الحماية المطلوبة لأموال المودعين، ويتميز هذا التصنيف بكبر حجم الائتمان المتعثر والذي يمكن ان يصل الى (60% من اجمالي راس المال)، وبالرغم من ذلك يوفر احتمال قبول نجاح اجراءات الادارة لتحسين جودة تلك الموجودات (فليح، ٢٠٢٠: ٣٣).

ج- التصنيف الخامس: المصرف الذي يُصنف جودة موجوداته من الدرجة الخامسة: يبين التصنيف الخامس مستوى عالٍ من الموجودات المتعثرة التي تهدد رأس المال بشكل حاد، حيث تتجاوز نسبة (60% من إجمالي رأس المال)، أو تسبب وجود مركز سلبي له مما يتطلب وجود اشراف رقابي فعال للحد من استهلاك رأس المال اكثر من ذلك، وتوفير الحماية للدائنين والمودعين، وبالرغم من ذلك فانه يوجد احتمال طفيف بنجاح اجراءات تحسين جودة موجودات المصرف (علي، ٢٠١٩: ٤٩).

ويمكن توضيح تصنيف درجة المخاطر الائتمانية لجودة الموجودات للمصارف من خلال الجدول

الآتي:

جدول(2): تصنيف درجة المخاطر الائتمانية لجودة الموجودات المصارف

درجة التصنيف	نسبة الموجودات %	نسبة إجمالي التصنيف	التفسير لتحليل التصنيف
القوي	أقل من 5	أقل من 20	يمثل أعلى تصنيف، ويشير الى ان الاداء اعلى بكثير من المتوسط
المرضية	من 5-15	من 20-50	ويعكس الاداء الذي يعد متوسط او اعلى، ويشمل الاداء المتوفر على نحو كاف للتشغيل السليم والامن في المصارف
الجيد بعض الشيء	من 15-35	من 50-80	وتشير الى الاداء الذي يعتبر معيب الى حد ما انها ليست مرضية ولا غير مرضية، ولكن يتميز بأداء متوسط الجودة
الحددي	من 35-60	من 80-100	تمثل الاداء الأقل من المتوسط ، اذا لم يحصل لها تغير
الغير مرضي	من 60 فأكثر	100 فأكثر	هو ادنى تصنيف، وتشير الى ضعف الاداء، وتحتاج الى الاهتمام التصحيحي والفوري لهذا الاداء في حد ذاته

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على (Sarker, 2011: 9-10)

ومما تقدم يستنتج ان هذا التصنيف في درجة المخاطر هو الأكثر استخداماً عالمياً، اضافة الى انه في الوقت الحالي يمكن تطبيقه في جميع المصارف العراقية، لتصنيف القروض ومدى نسبة تعثرها لهذا يمكن اعتبار ان هذا التصنيف مناسب لتطبيقه في البيئة المصرفية العراقية.

ثالثاً: قياس جودة الموجودات

لقد أجريت العديد من الدراسات لقياس جودة الموجودات من خلال قسمة مخصص خسائر القروض على اجمالي القروض الذي يمثل قدرة المصارف على استيعاب الخسائر من القروض المتعثرة، ومن هذه الدراسات دراسة سفيان (Sufian,2011:49)، ويتمثل مخصص خسائر القروض في الحسابات الجارية المدينة والقروض والسندات التجارية المخصومة، وقد اعتمدت هذه الدراسة في قياس جودة الموجودات على المعادلة الاتي(Ekinci & Poyraz,2019:981)

$$NPLL R = \frac{NPL}{L} \times 100\%$$

اذ إن :

المصطلح	المصطلح باللغة الانكليزية	المصطلح باللغة العربية
NPLL R	Ratio Non – Performing Loans to Loans	نسبة القروض المتعثرة الاجمالي القروض
NPL	Non – Performing Loans to Total Loans	قروض متعثرة
L	Loans	القروض

واذا كانت هذه النسبة مرتفعة فأنها تمثل انخفاض جودة الموجودات ومن ثم فان ذلك ينعكس على ربحية المصارف التي بدورها هي الاخرى ستكون منخفضة، وذلك بسبب زيادة حجم القروض المعرضة لعدم السداد، واذا كانت هذه النسبة منخفضة فأنها تشير لارتفاع جودة الموجودات(Aspal&Dhawan,2016:13)، اي انه كلما انخفضت هذه النسبة كان افضل للمصارف أو المؤسسة المصرفية، لأنها تقدم مؤشرات مقبولة لدى المصرف كانهخفاض نسبة مخصص الديون المتعثرة الى حقوق الملكية، ملءة راس المال فاعلة، مخصصات الديون المتعثرة كافية لمواجهة هذه المخاطر، امكانية حذف الديون المتعثرة منخفضة نسبياً، سياسة منح ائتمان رشيدة(Sufian, 2011:49)

المبحث الثاني

الميزات التنافسية

تحاول اغلب المصارف البقاء في الاسواق والمنافسة من اجل تحقيق الارباح، ومن ثم الاستقرار والبقاء والنمو في سوق العمل، وهذا الوضع هو الوضع الطبيعي لأي مصرف يعمل في السوق، ولكن الان وفي ظل المنافسة الشديدة بين المصارف فقد اصبحت هذه المصارف تبحث عن ميزة تميزها عن غيرها من المصارف المنافسة لها، وفي طبيعة الحال فان هذا التميز لم يأت لوحده، ولكن يجب ان تعمل المصارف وتبحث وبكل طاقتها ويجب ان تستغل كل الموارد المتاحة لديها لكي تحقق اهدافها المنشودة، لذا سيركز هذا المبحث على بعض الميزات التنافسية التي تسعى المصارف الى تحقيقها.

١.٢ تعريف الميزة التنافسية

لقد تباينت تعريف الميزة التنافسية بين الكتاب والباحثين وسنحاول استعراض عدد من التعاريف لمجموعة من الباحثين والمتمثلة في الآتي:

يعرفها (مايكل بورتر) بانها لا تختص بالدولة وانما بالمؤسسة، فالميزة التنافسية تنتج من القيمة التي استطاعت مؤسسة ما ان تخلقها لزيائنها، بحيث يمكن ان تأخذ شكل اسعار اقل بالنسبة لأسعار المنافسين بمنافع متساوية، وبتقديم منافع متفردة في المنتج تعوض بشكل واع الزيادة السعرية المفروضة (Porter, 1993:48).

ويعرفها Igor Ansoff على انها خصائص الفرص المميزة ضمن مجال معرفة بثائية منتج سوق يتجه للنمو، فهي تهدف الى التعريف بصفات خاصة لمنتج قابل للتسويق، والذي يعطي للمؤسسة وضعية تنافسية قوية (Fritz, 2008:10)، وعرفت بانها الموارد اما ملموسة (كالموارد المالية أو المادية) أو غير ملموسة (كمعرفة الموظف وخبراته ومهاراته وسمعة الشركة)، حيث تُعبأ لخلق ميزة تنافسية مستدامة (Molla, 2018:21).

وهناك تعريف أخرى فقد عرفت بأنها التميز في بعض الصفات أو العوامل في مؤسسة الاعمال (Halcro, 2008:342)، التي تسمح لها بخدمة المستهلك بشكل افضل من غيرهم، وتسهم في خلق المنفعة للمستهلك وتحقيق الاداء الافضل في السوق، وكذلك عرفت بانها الاداة التي يمكن ان تتفوق بها المؤسسة في المنافسة على الأخرى (Macmillan, 2000:89)، وعرفت بانها عملية البحث عن شيء فريد ومغاير عن ما يقدمه المنافسين الاخرين (Lynch, 2000:153).

من خلال التعاريف اعلاه يمكن القول أن الميزة التنافسية بالنسبة للمصارف التجارية، هي في خلق وتكوين نظام يملك ميزة تنافسية اكثر من المنافسين لها في سوق العمل، ومن ثم الحصول على ميزات جديدة تساعد في التفوق والتقدم على الآخرين.

٢.٢ خصائص الميزة التنافسية

- يوجد العديد من الخصائص للميزة التنافسية يمكن ذكر البعض منها بالاتي: (ادريس، ٢٠١١: ٣٢١)
١. مستمرة ومستدامة، اي تحقق المؤسسة سبق على المدى الطويل وليس على المدى القصير فقط.
 ٢. تتصف بالنسبية مقارنة بالمنافسين الآخرين، أو مقارنتها في فترات زمنية مختلفة، وهذه الصفة تبعد المؤسسة عن فهم الميزات في إطار مطلق صعب التحقيق.
 ٣. ان تكون متجددة وفق معطيات البيئة الخارجية من ناحية، وقدرات وموارد المؤسسة الداخلية من ناحية اخرى.
 ٤. ان تكون مرنة، أي يمكن احلال ميزات تنافسية اخرى بسهولة ويسر، وفق اعتبارات التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية، أو تطور موارد وقدرات المؤسسة من ناحية اخرى.
 ٥. ان يكون استخدام هذه الميزات متناسب مع الاهداف والنتائج التي تبصر المؤسسة تحقيقها في الامدين القصير والبعيد (Deloitte, 2008: 36).

رابعاً: مصادر واساليب وعناصر الميزات التنافسية

١. مصادر الميزة التنافسية

اصبحت المصارف تتسابق على كسب ميزة تنافسية بالنظر لأهميتها، لكن كيفية تنميتها وتطويرها أمر مهم للمحافظة عليها، واختلف الباحثون في تحديد مصادر الميزة التنافسية، ويمكن حصر اهم المصادر وكالاتي (Wangetal, 2018: 10):

- أ. الابتكار: لم يعد الابتكار مقتصرًا على المؤسسات الكبيرة في ظل الظروف التنافسية، وانما يتعدى ذلك الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تنظر الى الابتكار من مفهوم التحسين، وبالتالي فان نمو المؤسسة وتطورها وقدرتها على التنافس يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرتها على البحث والابتكار.

- الزمن: ويمكن التعبير عن الوقت كبعد تنافسي من خلال الاتي: (Enarson,2006:170)
اختصار الوقت، بين وقت استلام المواد الاولية ووقت خروجها بشكل منتج نهائي، بطريقة تسمح بتقليص مجموعة من التكاليف مرتبطة بتخزين الموارد الاولية او المنتجات النهائية.
- اختصار الوقت، الوقت الذي يفصل بين طلبات العملاء ووقت تلبية هذه الطلبات، وهو ما يسمح بكسب ثقة العميل، والقدرة على التكيف مع رغبات واذواق العملاء.
- تخفيض زمن المنتجات الجديدة في الاسواق، وهذا من خلال اختصار دورة حياة المنتج على مستوى مراحل تقديمه للأسواق، وتحقيق الاسبقية على هذا المستوى.
- السرعة في تطوير المنتج، والمقصود من هذا هو الفترة ما بين ابتكار وتطوير المنتجات وتقليصها ما امكن، والعمل على تحقيق اسبقية على هذا المستوى خدمة لتنافسية المؤسسة.
- ب. المعرفة:** وهي محصلة خبرة ورصيد ومعلومات وتجارب ودراسات طبقت على أفراد أو فرد من مجتمع معين في وقت معين ،لذا هي تشير الى جميع الوسائل التي تعتمدھا المؤسسة في التعرف على السلوك الممكن والمتبع فعلاً. (Beyou, 2003:28)
- ت. ادخال التكنولوجيا الحديثة:** تعتبر التكنولوجيا من العناصر المهمة التي يمكن ادخالها في المؤسسات لتحقيق الجودة كميزة تنافسية، من خلال تصميم منتجات جديدة تعتمد على تكنولوجيا جديدة، حيث تساعد التكنولوجيا على القيام بالعمليات الاتية: (مرسي، ٢٠٠٣:٢٤٦)

 ١. تقليل الاخطاء وتسهيل العمليات الانتاجية، وتجديد المهام والعمليات المختلفة.
 ٢. تقييم النتائج، وتدقيق التغذية العكسية، وتحسين القدرة على البحث والتطوير، ومساعدة المؤسسة في الابداع وخلق منتجات جديدة او تطوير المنتجات الحالية.
 ٣. دراسة السوق من اجل معرفة احتياجات ومتطلبات العملاء.
 ٤. تراكم الخبرة في التكنولوجيا، مما يؤدي الى تحسين نوعية العمليات الانتاجية وزيادة حجمها والضغط على التكاليف.

يعرف شومبيتر التطور على انه مزج عناصر الانتاج بشكل مختلف، وذلك من خلال الابداع، حيث يمكن تحقيق التمايز عبر ضغط، أو تقليل تكاليف الانتاج، أو التكاليف الاخرى المباشرة كانت أو غير المباشرة، وهذا من خلال القيام بمختلف المهام اليومية، ويمكن تحقيق ذلك عبر الاتي:

 ١. الانتاج باقل تكلفة من خلال توزيع المهام وتنظيمها بطريقة ملائمة ومتناسقة.

٢. تحسين نوعية العمليات، من خلال تبسيطها ونزع التكرار فيها.
 ٣. تحقيق أعلى إنتاجية في العمل، من خلال تحفيز العاملين.
 ٤. الاهتمام بالمهام التي لها صلة بالعملاء بشكل مباشر.
- ث. ادخال التقنيات الحديثة في التسويق: اذ يمكن ان تُحقق الميزة التنافسية انطلاقاً من اهداف التسويق الاتية: (محمد، ٢٠٠٣: ٢٢).
١. الاستجابة الدقيقة لمتطلبات العملاء.
 ٢. الاستجابة الملائمة والسريعة للعملاء.
 ٣. التسعير الملائم للمنتجات المتاحة.
 ٤. ادخال منتجات جديدة وخلق الطلب عليها.
 ٥. امكانية اتصال العملاء بالمؤسسة وبسهولة.
- ج. تطوير الموارد البشرية: تعد من أهم العوامل التي تساعد المؤسسة في تحقيق الميزة التنافسية من خلال دعم الابداع والابتكار، والتدريب المستمر للموارد البشرية، وتشجيع روح العمل الجماعية والتعاون فيما بينهم وبالتالي تحقيق واشباع اهداف ورغبات كل من المؤسسة والفرد (مخلوف، ٢٠١٠: ٧).
- فضلاً عن الاتي: (قاسم وابراهيم، ٢٠١٨: ١٦٥-١٦٧)
- أ. تطوير القدرات التنظيمية والادارية: ان تطوير الهياكل التنظيمية المناسبة، والاساليب الادارية الملائمة، ووضع النظم التي تنسق المعلومات والمعارف غير كافي لإدخال التغيير الجذري المناسب، فمن الضروري اختيار القيادة التي تمتلك القدرة اللازمة لأحداث التغيير.
 - ب. وفورات الحجم الاقتصادية: وتبوء ضمن المؤشرات الاقتصادية التي تعكس الميزة التنافسية التي تنتج عن تخفيض تكلفة الوحدة الواحدة وتعظيم المخرجات، بوجود تكاليف ثابتة داخل منحنى تكلفة العمل.
 - ت. شبكات الموزعين والموردين الخضراء: اذ تفترض متطلبات الاستراتيجيات الخضراء العاجلة من الحكومة والمؤسسات والعملاء في ظل ارتفاع التلوث والصناعات ذات الاستهلاك العالي للموارد، ان تحدث تغيرات هيكلية، وتبني حقيقي لاستراتيجيات خضراء لتطوير وبيع المنتجات الخضراء، لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة، والجدول الآتي يوضح مصادر بناء الميزة التنافسية.

الجدول (3): يوضح مصادر الميزة التنافسية

المصادر الرئيسية	المصادر الفرعية
العلاقات	ولاء الزبائن للعلامات التجارية وارتفاع كلفة التحول عند العمل العلاقات بعيدة الامد مع شركاء سلسلة التوريد واتفاقيات التحالفات الاستراتيجية التنسيق والتكامل مع شركاء سلسلة التوريد وكثافة قوة المساومة
القانوني	تسجيل براءة الاختراع وقيود العقود ومنافعها والعلامات التجارية لها ميزات ضريبية ومناطق التجارة الحرة القانونية لها محددات التجارة العالمية وتقليص الدور الحكومي بها
التنظيمي	وفرة الموارد المالية ومصانع ومعدات حديثة فاعلية نظم الاستخبارات عن المنافسين والزبائن الثقافة والاهداف المشتركة والتصور وقوة السمعة التنفيذية
الموارد البشري	ادارة المواهب بتفوق، والنزاهة وتدريب العاملين، واستثمار الموارد البشرية بالعمل
المصادر الرئيسية	المصادر الفرعية
المنتج	حقوق الملكية والعلامة التجارية والاسم وتقديم منتجات راقية وجديدة التفوق بالخصائص أو النوعية، وضمانات وترخيص المنتج التطوير والبحث، والتفوق بتصوير المنتج
التسعير	وفورات اقتصادية، وكلفة انتاج منخفضة انخفاض كلف التوزيع، وقوة مساومة مع البائعين، وضخامة حجم عملية الشراء
التوزيع	كثافة تكامل سلسلة التوريد، رقابة الخزين الفوري وكثافة نظام التوزيع، كثافة في الخبرة التسويقية
الترويج	صورة المؤسسة، تفوق قوى البيع، موازنة ضخمة للترويج، كثافة الخبرة التسويقية، الابداع

المصدر: (سالم، ٢٠١٧: ٣١)

خامساً: عناصر الميزة التنافسية

هنالك مجموعة من العناصر المكونة للميزة التنافسية ومن اهمها الآتي: (عبد الغفور، ٢٠١٥: ٣٥):

١. **الموارد الطبيعية:** بالرغم من اهمية توفر الموارد الطبيعية لتحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة، إلا

إنه عدم توفر هذه الموارد لم يعد سبباً يحول دون تحقيق الميزة التنافسية، وذلك نتيجة التغيرات

العالمية والمحلية التي حدثت في الآونة الاخيرة، فاليابان مثلاً استثمرت في العقول ومن ثم لم

تعد الموارد على راس اولويات المعادلة التنافسية.

٢. **راس المال في المؤسسات:** يعد راس مال المؤسسات قادراً على تحقيق ميزة تنافسية وبدرجة

عالية، وفي الوقت الحالي ومع الاقتصاد العالمي الجديد العابر للحدود، وامكانية الاستفادة من

رؤوس الاموال في المجتمع، وعدم ارتباطها بالحدود السياسية والجغرافية، وذلك عبر الشركات

متعددة الجنسيات، فقد ادى الى تراجع اهمية توافر راس المال للمؤسسة في تحقيق المنافسة.

٣. **التكنولوجيا:** تلعب التكنولوجيا دوراً مهماً في تحسين الكفاءة الانتاجية، وفي تحقيق الميزة

التنافسية عبر عمليات خلق المعرفة واستيعابها، وايضاً ابتكار تكنولوجيا جديدة وتطبيقها في

اداء الاعمال، ولكن الاستفادة من هذا العنصر لا يقتصر على مؤسسة بعينها، اذ تستطيع الكثير من المؤسسات الحصول على التكنولوجيا.

٤. الموارد البشرية: يمثل العنصر البشري ذو التعليم المتميز والمهارة العالية بعداً استراتيجياً مهماً في تحقيق الميزة التنافسية، اذ يعدّ من اهم المصادر غير الملموسة التي لها دور كبير في خلق التكنولوجيا وتطبيقها، كونها عنصراً غير قابل للمحاكاة أو التقليد بشكل سهل وسريع من قبل المنافسين.

٢.٢ انواع الميزات التنافسية

هنالك العديد من الميزات التنافسية التي تسعى المصارف لتحقيقها، وفي الدراسة الحالية يُركز على ثلاث ميزات تنافسية وهي (القيمة السوقية، حجم الموجودات، والربحية) ويمكن تناولها تبعاً للاتي:

١.٣.٢ ميزة القيمة السوقية

اولاً: مفهوم القيمة السوقية

يعدّ مفهوم القيمة السوقية من المواضيع التي تبلورت وخضعت للنقاش ولفترة طويلة، ولاسيما في تاريخ الفكر الاقتصادي ثم المحاسبي والمالي، (مصطفى واسماعيل، ٢٠١٨: ١٢٥) اذ تعد القيمة السوقية الان مؤشراً مقبولاً عالمياً في المؤسسات، حيث انها تمثل القيمة الاجمالية للمؤسسة أو القيمة الاجمالية للسهم، وتعدّ القيمة السوقية بمثابة مؤشراً سوقياً مهماً لقيمة الاسهم وقيمة المؤسسات بشكل عام (Jaya , 2012).

وتمثل القيمة السوقية القيمة التي يباع فيها السهم في سوق الاوراق المالية، الذي يتمثل بعدد الاسهم العادية مضروبة بسعر السهم الواحد في السوق (Almumani, 2018: 39)، وقد تكون هذه القيمة اصغر أو اكبر من القيمة الدفترية والقيمة الاسمية، حيث يتم تقييم سعر السهم في السوق على اساس العلاقة بين سعر ذلك السهم والارباح المحتجزة والربح الذي تحصل عليه المؤسسة، وذلك وفقاً لما تمتلكه المؤسسة من موجودات (صادق، ٢٠١٨: ٥١)، وقد اشار العالم الاقتصادي فريدمان الى ان المؤسسات يجب ان تعظم القيمة السوقية أو الربح، ويمكن النظر الى القيمة السوقية على انها توفير الاساس لقيمة ثروة المساهمين (Hart & Zingales, 2017: 248).

إذ أن القيمة السوقية مفيدة للمستثمرين بشكل مستقل عن موقفهم تجاه المخاطر، لذلك سيستمر المستثمرون في استغلال الفرص المرجحة لهم حتى تختفي هذه الفرص (El Ibrami, 2012: 259)،

كذلك ان المساهمين لديهم محافظ متنوعة، ولهذا يهتمون في اجمالي القيمة السوقية لقيمة المؤسسة (Hart& Zingales, 2017: 251)، وبالرغم من ان القيمة السوقية غالباً ما يشار اليها بقيمة المؤسسة، أو ما تستحقه المؤسسة، فالقيمة السوقية الحقيقية للمؤسسة اكثر تعقيداً مما يتوقعه بعضهم (Boyte,2020)، حيث ان العوامل التي تستخدم في تحديد القيمة السوقية للسهم تختلف وغير ثابتة، فهي تتغير من وقت الى آخر وان التنبؤات حول القيمة السوقية متغيرة (شومان، ٢٠١٧ : ٤٤)، وبما ان القيمة السوقية للسهم تعد من المؤشرات والمعايير الدولية الرئيسية التي يمكن استخدامها للتعبير عن قيمة المؤسسة، لذا فان هناك تعاريف عديدة للقيمة السوقية.

ثانياً: تعريف القيمة السوقية

لقد تعددت التعاريف في القيمة السوقية ويمكن ذكر ابرز تلك التعاريف بالاتي:

حيث تعرف بانها القيمة التي تحدد على اساس التفاعل بين قوى العرض والطلب في السوق المالية، وهذه القيمة تكون متغيرة بشكل مستمر، ولا يمكن ان تظهر في الميزانية العمومية للمؤسسة (Lind& Nordlund, 2019: 3)، وعرفت بانها السعر الذي يكسبه الموجود المالي في السوق، أو هي القيمة التي يمنحها مجتمع الاستثمار الى اعمال أو اسهم معينة، وغالباً ما تستخدم القيمة السوقية للدلالة على قيمة اسهم المؤسسة المتداولة علناً في السوق، ويُحسب من خلال ضرب عدد الاسهم المتداولة في سعر السهم الحالي (Scott,2020).

وعرفت كذلك على انها تشير الى أعلى سعر يمكن ان يدفعه الراغب بشراء خدمة أو سلعة، وتمثل اقل سعر يبيع به البائع الراغب بالبيع اذا كان لدى كل من البائع والمشتري جميع المعلومات ذات الصلة بالشراء والخدمة أو سلعة تعرض في السوق ولفترة معينة (Sanders, 2018:207)، وقد عرفت بانها قيمة توازنه بين العرض والطلب في السوق، ومن ثم فهي تشير الى اجماع السوق على قيمة السهم (Ross et al, 2010: 23).

كذلك عرفت وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية بانها تمثل المبلغ الذي يمكن دفعه أو الحصول عليه عند شراء أو بيع اداة مالية في السوق النشطة (Lind & Nordlund, 2019:8)، وعرفت بانها هي القيمة التي يتوقع حامل السهم الحصول عليها، عند تصفية موجودات المشروع وانهاء اعماله بالكامل، بعد اقصاء الالتزامات المترتبة على المؤسسة كافة بما فيها حقوق الاسهم الممتازة (الاسدي واخرون، ٢٠١٨ : ٦٨).

مما سبق يمكن تعريف القيمة السوقية على انها تمثل السعر الذي به تُداول احدى الموجودات في اطار مزاد تنافسي، وغالباً ما تُستخدم القيمة السوقية بالتبادل مع القيمة العادلة، وان سعره في السوق قد يكون اعلى أو اقل أو مساوي للقيمة الدفترية للسهم، ففي بداية عمل المؤسسة يمكن ان تكون القيمة السوقية للسهم مساوية للقيمة الدفترية وذلك بسبب عدم وجود سجل اداء للمؤسسة يدل على مدى ربحيتها، بينما عندما تكون ربحية المؤسسة عالية فهذا يشير الى ان سعر السهم في السوق يزيد على القيمة الدفترية للسهم، اما اذا قلت الربحية فان سعر السهم في السوق سينخفض تحت القيمة الدفترية للسهم.

ثالثاً: العوامل المؤثرة على القيمة السوقية

هنالك عوامل عديدة يمكن ان تؤثر في القيمة السوقية للسهم، فالعديد من الدراسات التي تذكر العوامل التي يمكن ان تؤثر على القيمة السوقية، وكل دراسة تحدد عوامل مؤثرة مختلفة عن الدراسات الاخرى، وحسب ما تركز عليه الدراسة، وفي هذه الدراسة تُجمع بعض العوامل التي ذكرت من الدراسات السابقة وسنذكر بعضها.

ان القيمة السوقية تتأثر بمجموعة من العوامل ومن هذه العوامل ما يأتي: (مشكور وصادق،

(٢٠١٩: ٢٨)

١. التوقعات الخاصة بربحية السهم، ووقت تدفق الارباح.

٢. احتمال تدفق الارباح، ودرجة المخاطر.

٣. سياسات توزيع الارباح، وهيكل التمويل.

وهناك عوامل اخرى يمكن ان تؤثر على القيمة السوقية للسهم ومنها الاتي

(Kapoor et al ,2009:294):

١. تنبؤات المستثمرين لأرباح المؤسسة في المستقبل، ومن ثم التنبؤ بربحية السهم.

٢. التنبؤ بمقدار الارباح التي يمكن توزيعها.

٣. الظروف السياسية والاقتصادية المتوقعة.

فضلاً عن وجود عوامل اخرى يمكن تلخيصها بالآتي:

١. القيمة الدفترية: يهتم اغلب المحللين بالسعر الذي يشتري ويباع به السهم، وخصوصاً ان كان

اقل من القيمة الدفترية، ويفسر هذا بانه اشارة للشراء، فهي تمثل مقياساً لما اضافته المؤسسة

من اموال على القيمة الاسمية التي صدر بها السهم (Chung &Hrazdil,2011).

٢. توزيعات الارباح: يتأثر السعر السوقي للسهم بحصته من الارباح الموزعة اكثر من تأثره بحصته من الارباح المحتجزة، وفي الغالب لا تكون نقد يمكن التصرف به، اذ يُعدّ النقد بحد ذاته غير منتج، وليس من مصلحة المؤسسة ان تجمد اموالها في موجودات غير منتجة (Tandeliln, 2010:51).

ومن اهم العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للسهم هو ما يتنبأ به المتعاملون من ربحية للمؤسسة في المستقبل (McShane, 2011:641)، حيث ان هذا التوقع ما هو الا تنبؤ بما سيكون عليه سعر السهم في المستقبل، وهو يختلف من شخص لأخر ومن فترة لأخرى، فضلا عن وجهات النظر المتعددة والمختلفة، ونتيجة هذا يظهر عدم الثبات أو التغير في سعر السهم، كذلك ان القيمة السوقية قد تكون اقل أو اعلى أو تعادل القيمة الاسمية للسهم، وتتفاوت القيمة السوقية للسهم وفقاً للعوامل الاتية:

١. الطلب والعرض: تتغير اسعار الاسهم في اسواق الاسهم بشكل يومي، وهناك عوامل عديدة تكون وراء نقصان أو زيادة الطلب والعرض في السعر السوقي للسهم، اذ يمكن ان تشمل سلوك السوق والعوامل الخارجية.

٢. الاداء المالي: يعد الاداء المالي للمؤسسة من العوامل الرئيسية التي تؤثر في اسعار الاسهم، وهناك العديد من العوامل الخارجية والداخلية التي تؤثر على اداء المؤسسة المالي، فالعوامل الداخلية تتمثل في تغيير مجلس الادارة للمؤسسة، ووضع ادارة جديدة، وانشاء موجودات جديدة، اما العوامل الخارجية فقد تشمل القواعد المحاسبية، التضخم والظروف الاقتصادية، سلوك المستثمرين، ظروف السوق والمنافسة. (Das et al, 2007: 4)

٣. الاتجاهات الاقتصادية: وهي تشير الى الوضع الاقتصادي للبلد، سواء كان كساداً أو تضخماً، وعلى سبيل المثال اذا كان بلد معين في حالة من انتعاش وازدهار اقتصادي ففي هذه الحالة سيرتفع سعر السهم السوقي مع ارتفاع الاسعار السوقية للاسهم الاخرى، وبالعكس ذلك ان كان السعر السوقي للسهم التابع للمؤسسة التي تواجه انخفاضاً في مستوى اعمالها، نتيجة تأثرها بالحالة الاقتصادية فانه سينخفض سعر سهم المؤسسة في السوق، بسبب تأثرها بالحالة الاقتصادية لهذا البلد (Al-tamimi et al, 2011:7).

وكذلك يمكن ان تتوقف القيمة السوقية على الربح الذي تحققه الاسهم، اضافة الى معدل العائد المطلوب لهذا النوع من الاستثمارات التي يميل لها المستثمرون، وبهذا فإن القيمة السوقية للسهم هي عبارة عن رسملة ارباح السهم بمعدل العائد المطلوب (الزبيدي، ٢٠١١: ٢١٢).

وصنف Kumar العوامل التي تمثل اكثر العوامل تأثيراً في القيمة السوقية للاسهم، التي تتمثل بالعوامل الداخلية والخارجية، ويمكن توضيح بعضها كالآتي: (Kumar, 2017: 113)

١. عوامل داخلية: وهي العوامل التي يمكن تمثيلها بحجم أو حصة المؤسسة في السوق، العائد على استثمارات المؤسسة، معدل النمو.

٢. عوامل خارجية: وهي العوامل التي يمكن ان تمثلها الظروف الاقتصادية، البيئة السياسية، تدفق المؤسسات الاستثمارية، معدل الفائدة، الاحداث الدولية.

علاوة على ما تقدم يمكن القول ان القوة المؤثرة لتحريك السهم في السوق تعتمد على خمس عوامل وهي (اداء الصناعة، اداء المؤسسة، اداء السوق، الاعتبارات المالية، قرارات المستثمرين) ومنها يمكن القول ان هذه العوامل الخمسة هي المؤثرة على حركة اسعار الاسهم في سوق الاسهم (Islam et al, 2015: 261).

وكذلك يمكن القول ان القيمة السوقية للاسهم تتأثر بعاملين اساسيين هما (العائد والمخاطرة) باعتبار ان المبدأ الاساس في الادارة المالية والمصرفية يمثل المبادلة بين العائد والمخاطرة، باعتبار ان جميع المستثمرين يتخذون قراراتهم الاستثمارية على اساس العائد والمخاطرة، وقُسمت العوامل الاساسية المؤثرة في القيمة السوقية الى عوامل داخلية وخارجية، معتمداً في ذلك على الادبيات المالية، واختصر ذلك بالآتي:

١. عوامل خاصة بالمؤسسة: يتأثر سعر كل سهم من اسهم المؤسسة بعدد من العوامل الخاصة بأدائها، ومن المعروف ان هذه العوامل تنقسم الى قسمين (عوامل تشغيلية، وعوامل مالية) التي تعكس المخاطرة المالية والتشغيلية للمؤسسة (Ramadan, 2013: 15-22)، وتشمل (التكاليف التشغيلية والتكاليف المالية، مستوى الارباح، عدد الاسهم، سمعة المؤسسة، الارباح الموزعة، القيمة الدفترية للسهم، توقعات المستثمرين)، وغيرها من العوامل التي يمكن ان تؤثر على القيمة السوقية للسهم (Gitman et al, 2012: 287).

٢. العوامل العامة: تتمثل العوامل العامة بعدد من العوامل التي تؤثر في الاقتصاد بصورة عامة، وتشمل في تأثيرها كل القطاعات والمؤسسات المالية، وتتمثل بالمخاطر غير القابلة للتوزيع أو

المخاطر العامة أو النظامية، وتشمل (التضخم، حجم السيولة المتاحة للاستثمار، اسعار الفائدة، اسعار الصرف، الناتج المحلي الاجمالي، السياسة المالية والنقدية، والظروف السياسية وغيرها)، ومن الواضح ان تأثير بعض هذه العوامل قد يكون مباشراً في حين يكون التأثير غير مباشر للعوامل الاخرى (الفريجي، ٢٠١٣: ٤٤).

ومما سبق يلاحظ ان اغلب الدراسات قد اشارت الى ان عناصر تصنيف (CAMELS) تشير الى العاملين الرئيسيين اللذان يؤثران على القيمة السوقية هما العائد والمخاطرة، حيث ان الربحية تعكس العائد وبالنتيجة فهي تؤثر على القيمة السوقية، كذلك تعبر العوامل الاخرى عن العامل الثاني وهو المخاطرة، اذ ان جودة الموجودات والادارة تشير الى المخاطر التشغيلية أو مخاطر الاعمال التي يتعرض لها المصرف، بالإضافة الى ان كفاية رأس المال تبين هامش الامان الذي يوفره المصرف لمودعيه كونه يعمل بأموالهم، لذا فإن انخفاض كفاية رأس المال سوف يعرض المصرف الى الافلاس، كذلك ان عنصر السيولة يعبر عن مخاطر السيولة وان الحساسية لمخاطر السوق والتي تعبر عن المخاطر العامة التي يتعرض لها المصرف، ونتيجة لما سبق فإن درجة التصنيف يجب ان تؤثر ايضاً على القيمة السوقية لئلا يتركب ان يكون اكبر من تأثير اي من عوامل التصنيف منفردة باعتبار ان هذا التصنيف يعكس هذه العوامل مجتمعة (3: Madura, 2008).

ومما سبق يمكن ان نستنتج بعض العوامل المؤثرة في القيمة السوقية وكالاتي:

١. الآلية التي يتبعها المصرف في توزيع الارباح فيما يتعلق بتحديدته للأرباح المحتجزة.
٢. التقديرات الموضوعية للربح المستقبلي.
٣. طبيعة الاستثمارات وحجمها في هيكل التمويل، وما المخاطر الناجمة المرتبطة .
٤. العلاقة بين ارباح المؤسسة والمخاطر السوقية والقدرة على تحقيق التوازن.

رابعاً: قياس القيمة السوقية

استخدم في القياس انموذج (Tobin's Q)، اذ ظهر هذا النموذج على يد العالم جيمس توبين (Tobin James) في الستينات من القرن الماضي باعتباره نموذج يقيس الاداء المالي، اذ عدّه توبين على انه يقيس الربح المستقبلي للاستثمار، وتم تعريفه على انه مقياس لنسبة القيمة السوقية للمؤسسات ويستخدم عادة في مجال الاقتصاد والعلوم المالية، اذ يُعدّ مؤشراً للأداء الجيد للمؤسسات، كذلك ينظر لهذا النموذج على انه افضل مقاييس الاداء المالي، ويتميز (Tobin's Q) بسهولة احتسابه اذا ما استند على

المعلومات المالية والمحاسبية الصحيحة والمتوفرة عن القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات (النعيمة، ٢٠١٩ : ١٢٤).

وهناك بعض الدراسات التي اشارت لمقياس (Tobin's Q) في تحليل و القيمة السوقية للسهم وتفسيرها، حيث حاول العديد من الباحثين تحليل التفسيرات حول هذه المعادلة، حيث ذهبوا الى نسبة (Tobin's Q) وتأثيراتها المختلفة في ادارة المؤسسات (العودات، ٢٠١٥ : ٤٨).

وتمثل قيمة (Tobin's Q) مقياساً لفرص نمو المؤسسة، حيث تُقارن قيمتها السوقية مع القيمة الدفترية لأجمالي موجودات المؤسسة، فضلاً عن انها تشير الى ان اكبر قيمة من العائد الحقيقي على الاستثمار تتحقق مع ارتفاع النسبة، إلا إنه ازداد استخدام (Tobin's Q) مقياساً للأداء بالنظر لقدرته على تجاوز بعض المشاكل التي قد تواجهها المقاييس المحاسبية مثل الاختلاف في المخاطر وقوانين الضرائب وغيرها، كذلك لوحظ ان هذا المقياس يمثل المقياس الملائم الذي يقيس تأثير التنوع على اسعار الاسهم، اذ يحدد التغييرات التي تنشأ في القيمة، وانه يمثل مقياساً لرأس المال السوقي، وتستخدم ضمناً اسعار الخصم الصحيحة المعدلة حسب المخاطر وتقلل من العيوب التي قد تحدث بسبب القوانين المحاسبية والضريبية، ويُعدّ (Tobin's Q) من افضل المقاييس لقياس اداء المؤسسات قياساً باي اجراءات محاسبية اخرى مثل العائد على حق الملكية (ROE) أو العائد على الموجودات (ROA)، اذ يمكن احتساب نسبة (Tobin's Q) بسهولة بالاعتماد على المعلومات المالية والمحاسبية المتوفرة في البيانات المالية (Khasawneh & Obeidat, 2016:193).

كذلك تستخدم نسبة (Tobin's Q) لتحديد الفرضيات المختلفة المتعلقة بالاستيلاء على المؤسسة، اذ ان تحقق نسبة عالية من تلك النسبة يعطي المؤسسة امكانية الاستيلاء على مؤسسات اخرى، وبالعكس اذ ان انخفاضها في المؤسسة يجعل هذه المؤسسة عرضة للاستيلاء من المؤسسات الاخرى (شرشاب، ٢٠١٨ : ٦٨).

وقد وجدت الدراسة ان هذا المقياس يُعدّ من انسب المقاييس لقياس قيمة المؤسسات من وجهة نظر المساهمين واصحاب المصالح الاخرين، وذلك لاعتماده على الاسعار السوقية للاسهم الذي يُعدّ مرتكزاً مهماً لتقييم المؤسسات من قبل المستثمرين على المدى الطويل، وهو يتناسب مع الافصاح الاختياري بشكل اكثر.

لذا اعتمدت الدراسة الحالية على نموذج (Tobin's Q) لحساب القيمة السوقية، الذي استحدثه العالم (Tobin James) في عام 1969، وتمت صياغة هذه النسبة كالآتي:

(Bartlett & Partnoy, 2020: 358)

قيمة المؤسسة = القيمة السوقية لحقوق الملكية ÷ القيمة الاستبدالية لإجمالي الموجودات

ونظراً للصعوبة في احتساب القيمة الاستبدالية للموجودات، فقد دعى ذلك اغلب الباحثين الى استعمال النموذج المعدل منها، وكالآتي:

قيمة المؤسسة = القيمة السوقية لحقوق الملكية ÷ القيمة الدفترية لإجمالي الموجودات

اذ إن:

القيمة السوقية لحقوق الملكية = (سعر السهم العادي من نهاية كل سنة * عدد الاسهم العادية المكتتب بها)
القيمة الدفترية لأجمالي الموجودات = قيمة الموجودات المسجلة في نهاية السنة .

وبالتالي فانه عندما تكون القيمة اكبر من واحد فأن هذا دليل على نمو القيمة السوقية للمؤسسة، اما اذا كانت هذه القيمة اقل من واحد فأنها تدل على ان فرص النمو غير متاحة أو متوفرة (Gill et al 2010)، وقد اعتمدت الدراسة الحالية على مقياس (Tobin's Q) المعدل لقياس القيمة السوقية للمصارف عينة الدراسة، باعتباره اكثر المقاييس دقة في النتائج، فضلاً عن توافر البيانات المالية المصرفية التي يتطلبها هذا المقياس من جهة، ولأنه يعتبر اكثر المقاييس شيوعاً في الاستخدام من قبل غالبية الباحثين.

٢.٣.٢ ميزة حجم الموجودات

أولاً: مفهوم حجم الموجودات

تعد الموجودات من أهم الاستخدامات للأموال والموارد التي يمتلكها المصرف في تاريخ معين، وتعتمد معظم المصارف على الموجودات وذلك لأجل الحصول على الايرادات الداخلية للمصارف في المستقبل، ويتضمن هذا الجانب وجوه استعمال المصارف التجارية لمواردها، ويتبين منها مختلف العمليات المصرفية الرئيسية التي يمارسها المصرف التجاري كدائن، ولا تتبع المصارف التجارية منهجاً واحداً في

توجيه مواردها الى اوجه الاستعمال المختلفة، وانما يلعب العامل القانوني والاقتصادي دوراً مهماً في تشكيل اتجاهاتها، ويلاحظ ان الموجودات في المصارف التجارية متفاوتة من حيث السيولة، أي سهولة التحويل الى نقد بدون خسارة من جهة، اما الربحية أي المقدرة على تحقيق الايرادات فهناك بعض الارصدة النقدية الحاضرة تمثل السيولة ذاتها، ولكنها لا تحقق ايراد للمصرف فانه هنالك موجودات مثل السلف والقروض تحقق الايراد الكبير للمصارف التجارية، وفي الوقت نفسه تُعدّ اقل موجودات للمصارف التجارية من حيث السيولة (العلي، ٢٠١٣: ٢٠-٢١).

ومن هنا تعرف الموجودات بانها تمثل استخدامات الاموال التي استطاعت ان تجذبها المصارف (طالب وآخرون، ٢٠١٣: ١٣)، إذ ان معظم موجودات المصارف التجارية هي حقوقاً على مؤسسات وأشخاص آخرين، تتمثل في قروض أو استثمارات مالية - ديون على الآخرين، وتعرف الموجودات بانها المورد وليس التدفق المستقبلي النهائي (عشيش، ٢٠١٠: ٥١)، في حين يعرف هاريسون الموجودات بشكلها العام في قائمة المفاهيم بانها منافع اقتصادية متوقعة، تمتلكها المؤسسة او تسيطر عليها كنتيجة لأحداث ماضية (Harrison, 2006: 3)، وقد تعرف بانها العناصر التي تبين في الميزانية العمومية، وتحدد العناصر بالاتي: (Clark et al, 2012: 8)

أ. حق السيطرة والامتلاك من قبل المؤسسة.

ب. من المنافع الاقتصادي التي ربما اشتقت من المالكين أو أستخدمت عبر فترة زمنية معينة أو سيطرتهم عليها.

ومما سبق نستنتج ان الموجودات هي الموارد الاقتصادية التي يمتلكها المصرف، وهي أي ملكية ملموسة أو غير ملموسة ملائمة لسداد الدين، وبعبارة أخرى هي الاشياء التي يمكن تحويلها الى نقد بسهولة وخلال فترة زمنية محددة.

ثانياً: انواع الموجودات

تنقسم الموجودات الى نوعين اساسيين وهما:

١. **الموجودات الثابتة:** تُعدّ الموجودات الثابتة احدى اهم الموارد التي تُخصص للمؤسسة وتوضع تحت تصرفها، حيث تمثل جزءاً كبيراً من المال العام الذي تستخدمه المؤسسة في تقديم الخدمات العامة والانتاج، وبهذا تُعدّ الموجودات الثابتة تجسيد لإشباع حاجات مستقبلية في شكل امكانيات خدمات متوقعة ممكن مبادلتها أو تحويلها أو خزنها للتصدي للأحداث

المستقبلية (كام، ٢٠٠٠: ١٤٤-١٤٥)، وتعرف بانها موجودات معمرة تمتلكها الوحدة الادارية أو المؤسسة من اجل استخدامها في نشاطها التشغيلي، وليس بهدف بيعها، وعمرها يزيد عن السنة ويتطلب توفر عدة شروط ليكون الموجود موجوداً ثابتاً: (بني عطا، ٢٠٠٧: ٢٧)

أ. ان يزيد عمرها الاقتصادي عن السنة.

ب. ان تمتلك المؤسسة هذا الموجودات.

ت. ان يكون الهدف من اقتنائها هو التشغيل وليس البيع.

ومن الجدير بالذكر ان درجة الفاعلية والكفاءة في استغلال الموجودات الثابتة يؤثر على العوائد الاقتصادية للمؤسسة، ومن ثم يؤثر على ربحيتها، اضافة الى ان تكلفة امتلاك الموجودات الثابتة وتصليحها وتحسينها يؤثر على ربحية المؤسسة الاقتصادية، ومن العوامل التي تؤثر ايضاً هي العمر المقدر لهذه الموجودات، الذي يلعب دوراً رئيسياً في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، وعلى هذا الاساس تصنف الموجودات الثابتة الى الاتي: (حسن، ٢٠١٣: ٣٢١)

- الموجودات الملموسة: وتسمى بالموجودات المادية أو المعمرة، التي يمكن التحقق من وجودها مادياً، والتي تفتتيها المؤسسة أو المنشأة بقصد امتلاكها، واستخدامها في نشاطها التشغيلي، وتتمثل ب(الاراضي، المباني، المعدات، كذلك الاثاث، الآلات، والتجهيزات).
- الموجودات غير الملموسة: وهي تلك الموجودات التي تعود على الوحدة الاقتصادية أو المؤسسة بالمنافع الاقتصادية المستقبلية، ومن الصعب التحقق منها مادياً، وتقدير تلك المنافع بشكل دقيق، ومن امثلتها (براءة الاختراع، شهرة المحل، العلامة التجارية) وهي تحقق أرباحاً عالية، وتعامل مصاريف البحث والتطوير ومصاريف الدعاية والاعلان عند رسملتها بانها موجودات غير ملموسة.

٢. **الموجودات المتداولة:** يتمثل بند الموجودات المتداولة بجانب السيولة في المؤسسة نظراً لأنها تحتوي على بعض الموجودات التي يمكن تحويلها الى سيولة نقدية خلال دورة انتاجية واحدة أو خلال فترة قصيرة، وبصفة عامة يمكن ان نصف طبيعة الاستثمار في موجودات متداولة على انها ذات اجال اقل من سنة، وبالتالي يمكن تحويلها الى نقدية في فترة اقل من سنة، ويمكن تلخيص لهم انواع الموجودات المتداولة بالآتي: (الانصاري، ٢٠٠٦: ١٢٣-١٢٤)

(١) اوراق القبض: تنتج اوراق القبض كنتيجة لقيام عملاء المؤسسات بشراء البضاعة بالأجل، ويكون السداد حسب اجل اوراق القبض، وتلجأ لها معظم المؤسسات الان نتيجة المنافسة الشديدة بالسوق ولتشجيع المشتري على شراء السلع والخدمات والسداد فيما بعد، وتعد اوراق القبض من الموجودات السائلة، اذ يفترض تحصيل قيمتها في فترات زمنية متغيرة الاجل، اضافة لإمكانية التخلص من اوراق القبض عن طريق الخصم أو البيع في مقابل الحصول على قيمة اقل اذا ما رغبت المؤسسة.

(٢) النقدية: تعبر النقدية عن النقود السائلة سواء العملات النقدية أو الورقية، اضافة الى حسابات المصارف والحوالات تحت التحصيل والشيكات.

(٣) الاوراق المالية القابلة للتداول: هي عبارة عن الاوراق المالية مثل الاسهم الممتازة والاسهم العادية والسندات، التي يمكن تحويلها بسهولة الى نقدية عندما تحتاجها المؤسسة.

(٤) يتضمن بند المخزون قيمة الخامات التي تعتمد عليها الوحدة الاقتصادية في انتاج البضاعة التامة الصنع، اضافة الى انتاج تام تحت التشغيل، اضافة الى مخزون الانتاج التام الذي لم يُتفق على بيعه بعد.

فقد اشار الى الموجودات المتداولة بانها الموجودات المتداولة النقدية والموجودات الاخرى المتوقعة تحويلها الى نقدية أو استهلاكها خلال دورة التشغيل، وتتمثل دورة التشغيل في متوسط الفترة الزمنية بين الحصول على المهمات والموارد اللازمة لإنتاج منتج معين وتحقق النقدية من بيع هذا المنتج، حيث تبدأ الدورة من النقدية الى المخزون ثم الانتاج فحسابات المدينين ثم تعود مرة اخرى للنقدية، وعند وجود عدد من دورات التشغيل خلال السنة الواحدة تستخدم فترة السنة، اما اذا كانت دورة التشغيل اطول من السنة فتستخدم فترة اطول (Gibson,2014:228)، وتستعرض الموجودات المتداولة في الميزانية بهدف ايضاح درجة السيولة، وتتمثل البنود الخمسة الاساسية التي تدرج ضمن الموجودات المتداولة في (النقدية، الاوراق المالية القابلة للتداول، حسابات المدينين، المخزون، المدفوعات المقدمة)، وتدرج النقدية بقيمتها المحددة، بينما تُقيم الاوراق المالية القابلة للتداول على اساس السوق أو التكلفة ايهما اقل، وتدرج حسابات المدينين بالمقدار المقدر تحصيله منها، ويوضح المخزون بصفة عامة على اساس التكلفة أو السوق ايهما اقل، وتقيم البنود المدفوعة مقدماً بالتكلفة، ولا تعد البنود السابقة ضمن الموجودات المتداولة اذا لم يكن من المتوقع تحققها خلال دورة التشغيل أو سنة ايهما اطول، فعلى سبيل المثال ان النقدية المخصصة

لأغراض أخرى بخلاف سداد المطلوبات المتداولة والاستخدام في العمليات الجارية تستبعد من الموجودات المتداولة، فالقاعدة العامة هي أنه إذا كان موجود معين سيتحول إلى نقدية أو سيستخدم في سداد التزاماتها المتداولة خلال دورة التشغيل أو سنة أيهما أطول، فإنه يصنف كموجود متداول أو موجود غير متداول بناءً على هدف الإدارة، وعندما تحصل المؤسسة بشكل استثمارات في سندات أو أسهم عادية وتنوي الاحتفاظ بها في الأجل الطويل فإنه لا يجب تصنيفها كموجود متداول (كيسو و ويجلات، ٢٠١٤: ١٢٧-١٢٨).

وتتكون الموجودات المتداولة من النقد والبنود المتوقعة تحقيقها نقداً أو بيعها أو استهلاكها خلال دورة تشغيل المؤسسة أو سنة واحدة أيهما كان أطول، والموجودات المتداولة تعبر عن النقدية والموجودات الأخرى التي من المتوقع تحويلها إلى نقد أو استهلاكها في تقديم الخدمات أو إنتاج السلع في سياق العمل العادي، وقد حدد مجلي معايير المحاسبة الدولية الموجودات المتداولة الآتي: (Mashkor, 2020: 28-29)

أ. المخزون الذي يتضمن بنود الممتلكات الملموسة (محتفظ بها للبيع في سياق العمل أو قيد الإنتاج لمثل هذا الشيء) وتشمل تكلفة المخزون جميع النفقات التي تم تكبدها بشكل مباشر أو غير مباشر.

ب. الحسابات المدينة وتشتمل على الذمم المدينة (المطالبات النقدية ضد المدينين للمؤسسة) يشيع استخدام مصطلح الحسابات المدينة للإشارة إلى الذمم المدينة من العملاء التجاريين التي لا تدعمها ملاحظات مكتوبة، والحسابات المدينة يمكن تعريفها على أنها الارصدة المستحقة على العملاء في تاريخ معين، وهي تنشأ نتيجة البيع بالدين بدلاً من الدفع نقداً.

ت. الأسهم القابلة للتسويق وتمثل الأوراق المالية القابلة للتسويق استثمارات مؤقتة لتأمين العائد على الأموال.

ث. النقد ويشمل العملات المعدنية والعملية الموجودة والودائع المصرفية، إذا كانت تخضع للسحب الفوري، مثل الحسابات الجارية، والأوراق القابلة للتداول، أي قابلة للتحويل عن طريق المصادقة بما في ذلك (الشيكات المصرفية، والحوالات المالية، والحوالات المصرفية)، وما إلى ذلك.

أما السيولة فهي تمثل قدرة المصرف على مواجهة المسحوبات من الودائع، ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة، وإضافة إلى مواجهة الطلب على القروض دون تأخير (Lucy et al, 2018: 19)،

وعرفت السيولة بانها مدى توافر موجودات قابلة للتحويل الى سيولة نقدية بصورة سريعة ومن دون خسائر، في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها من دون تأخير، فهي تتكون من متغيرين اساسيين هما الموجودات السائلة وتواريخ الاستحقاق للديون (Nabeel & Husain,2017:28).

مما سبق يتضح ان السيولة المصرفية هي قدرة المصرف في مواجهة التزاماته المالية، والتي تتألف بشكل كبير من الاستجابة لطلبات المودعين للسحب من الودائع، والاستجابة لطلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع، مما يتطلب من المصرف الاحتفاظ بجزء من موجوداته بهيئة نقدية متاحة، فضلاً عن موجودات شبه سائلة وهي التي يمكن تحويلها بسرعة وبسهولة الى نقد ومن دون خسائر في قيمتها.

ثالثاً: انواع المصارف وفقاً لحجم الموجودات

تقسم المصارف على اساس حجم الموجودات الى الآتي: (طالب واخرون، ٢٠١٨: ٧٨)

١. مصارف المجتمع: وهي المصارف التي يكون اجمالي موجوداتها اقل من ترليون دولار، التي تختص بدورها بخدمة المجتمع، وتضطلع بوظيفة تقديم الخدمات بالتجزئة وخدمات الصيرفة الاستهلاكية، مثل القروض الاستهلاكية للأفراد.
٢. المصارف الاقليمية: هي المصارف التي يكون اجمالي موجوداتها اكبر من ترليون دولار، التي تمتاز بتقديمها لمجموعة خدمات واسعة وغالبيتها خدمات بالجملة، ومثالها القروض الصناعية والتجارية للمؤسسات الكبيرة، والتي تحتاجها من اجل تمويل انشطتها طويلة الاجل.
٣. مصارف مراكز النقد: وهي مصارف ذات موجودات تمتاز عن سابقتها بكونها تدخل الى السوق من اجل تمويل قروض واستثمارات بكميات كبيرة جداً من رؤوس الاموال، وغالباً ما تنشأ هذه المصارف من عقد صفقات تحالف بين مجموعة من المصارف التجارية الصغيرة للعمل معاً كمركز تمويل واحد.

ومما سبق يتبين ان الموجودات في المصارف التجارية تنقسم الى قسمين بخلاف الموجودات الاخرى، وهما الموجودات السائلة وعوامل التوظيف والموجودات السائلة يمكن للمصرف تحويلها الى نقدية في اقل وقت ممكن وباقل خسائر، ومن ثم يلاحظ ان العائد من هذه الموجودات بصفة عامة منخفضة بالمقارنة مع باقي الموجودات، أما التوظيف فينقسم الى قسمين هما القروض والاستثمارات، فالقروض يصعب على المصرف استردادها من العملاء قبل تاريخ استحقاقها وبالتالي تنتفي صفة السيولة منها،

ومن جهة أخرى فإن هذه القروض هي المصدر الرئيسي لأرباح المصرف نظراً لضخامة حجمها بالمقارنة مع الموجودات الأخرى، ونظراً للفوائد المرتفعة نسبياً التي يتقاضاها المصرف وفيما يتعلق بالاستثمارات فتتمثل بالأسهم والسندات التي يقتنيها المصرف بهدف تحقيق الربح منها، وكذلك مساهماته في مؤسسات أو مصارف أخرى وعادةً يصعب تصفية هذه الاستثمارات في وقت وجيز، وإن حدث هذا فإن ذلك غالباً ما ينتج خسائر للمصرف، وبالتالي تنتهي صفة السيولة منها، ومن جهة أخرى فإن هذه الاستثمارات تحقق للمصرف عائداً أعلى مما تحققه الموجودات السائلة.

رابعاً: قياس حجم الموجودات

تترتب الموجودات في الميزانية حسب درجة سيولتها، أي حسب الفترة الزمنية التي تحتاجها للوصول إلى سيولة، وتتكون من الآتي: (صلاح، ٢٠٠٦: ٧)

١. الاستثمارات: ويتألف هذا الصنف من مجموعة من القيم الدائمة والاملاك التي تشتريها المؤسسة أو أنشأتها، فالاستثمارات عبارة عن موجودات ثابتة معنوية ومادية، تقتنيها المؤسسة أو تنشئها بطرقها الخاصة، وذلك لاستخدامها بشكل دائم وليس لغرض البيع، وهي لا تستهلك عند أول استخدام، وحتى يُعدّ الموجود استثماراً لا بد أن تتوفر الشروط التالية:
 - أ. الغرض: انشائه بهدف الاستعمال وليس للبيع.
 - ب. الملكية: أن يكون ملك للمؤسسة عن طريق الانجاز أو الحيازة وليس بطريقة الحيازة.
 - ت. القيمة: أن تكون قيمته معتبرة نسبياً.
 - ث. العمر الانتاجي: أن يكون عمره على الأقل سنة.

٢. النتيجة السنوية: تحدد النتيجة للدورة بالفرق بين الموجودات والالتزامات للميزانية، وفي حالة قسم الموجودات عن الالتزامات عند نهاية الفترة، فذلك دليل على أن هنالك موجودات إضافية تحققت بنفس الموارد الأولية، وهذه الإضافات تعبر عن الأرباح، فيسجل في الالتزامات موجباً لتحقيق التوازن، أو يسجل في الموجودات سالباً، وعند حصول العكس فهذا يعني أن المؤسسة بنفس الالتزامات الأولية تمول أقل من الموجودات الأولية، وهذا الفرق يعبر عن الخسارة فأما يسجل في جانب الموجودات موجباً أو في جانب الالتزامات سالباً لتحقيق التوازن السابق أو الجديد،

وعليه يمكن قياس حجم الموجودات وفق المعادلة الآتية: (الشباني، ٢٠١٤: ١٤)

$$AS = L + OE$$

اذ إن :

المصطلح	اسم المصطلح باللغة الانكليزية	اسم المصطلح باللغة العربية
AS	Asset Size	حجم الموجودات
L	Liabilities	الالتزامات
PR	Owners Equity	حقوق الملكية

٣.٣.٢ الربحية

اولاً: مفهوم الربحية

يؤدي القطاع المصرفي دوراً مهماً في الاقتصاد، لأنه يقوم على قبول الودائع وتدفع عند الطلب أو في الآجال المحددة وتقوم على توفير الاموال للقطاعات الاخرى في الاقتصاد، وهذه القطاعات لا يمكنها ان تؤدي وظائفها ان كان القطاع المصرفي غير مريح (Sarwar et al,2018:39)، وبذلك يستخدم الربحية لعدة سنوات، باعتبارها من الاولويات القصوى للعمليات المصرفية، حتى في السنوات الاخيرة التي حازت على قدر كبير من الاهتمام من قبل الخبراء (Do et al,2020:374)، وتعد الارباح مصدراً رئيسياً للمصارف من حيث التمويل الذاتي لها (Vernimmen et al ,2011:227)، وتحقيق الارباح يجعل من المصارف اكثر استعداداً على مواجهة المعوقات عند حدوثها في المستقبل واكثر قدرة في السيطرة عليها، ومن هنا يمكن القول ان الربحية هي المؤشر الكاشف للمركز التنافسي للمصرف في الاسواق المصرفية وجودة ادارتها (Greuning ,2003).

وكذلك يمكن تعريفها بانها مقدار التغير في قيمة صافي الموجودات للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة (Jeter et al ,2012:46)، وهي ايضا تعرف من المنظور الاقتصادي بانها (الزيادة في الثروة التي تتضمن زيادة الايرادات الناتجة عن تكاليفها مضافاً لها تكاليف الفرصة البديلة (نبيلة، ٢٠١٦: ٣)، فالربحية تعبر عن العلاقة بين الايرادات التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي اسهمت في تحقيق هذه الارباح، وتعد الربحية هدفاً للمؤسسة ومقياساً في الحكم على كفاءتها سواء على مستوى

الوحدات الجزئية أو مستوى الوحدة الكلية، وتُقاس الربحية من خلال العلاقة بين المبيعات والارباح المتحققة، أو من خلال العلاقة بين الارباح والاستثمارات التي تحقيقها (Macmillan,2019:24).

وان الدافع الرئيسي لعمل المصارف التجارية يتمثل في تحقيق الارباح، حيث يوفر للمصارف التجارية الاستقرار المالي ويمنحها قدرة اكثر على مقاومة الصدمات السلبية (Otekunrin et al, 2019:154)، اذ يمثل الربح عنصراً اساسياً لبقاء المؤسسات المالية، حيث يُعدّ انسب مصدراً لأموال المصارف، ويفترض ان تكون الرغبة الرئيسية لبقاء المؤسسات المالية واستمرارها هي تحقيق الربح (Udom & Eze,2018: 80)، وهذا لان الاقتصادات التي لديها قطاع مصرفي مريح تكون قادرة بشكل افضل على تحمل الصدمات السلبية، وتسهم في استقرار النظام المالي (Islam et al, 2017: 2).

كذلك يُعدّ الربح الهدف الاساسي والجوهرى للمصارف التجارية، وان جميع الانشطة التي تُنفّذ من قبل المصارف التجارية واستراتيجياتها المصممة هي لأجل تحقيق هذا الهدف الكبير، وهذا لا يعني ان المصارف التجارية ليس لها اهداف اخرى، اذ يمكن ان يكون للمصارف التجارية اهداف اضافية (اهداف اجتماعية، اهداف اقتصادية)، ولكن الربحية تمثل الهدف الرئيسي لها (On gore& Kusa,2013:23)، حيث تمثل الربحية بالمعنى الدقيق القدرة على تحقيق الربح من جميع الانشطة التجارية للشركة أو المؤسسة أو المنظمة، ويبين هذا مدى قدرة وكفاءة الادارة على تحقيق الربح، وذلك من خلال استخدام كافة الموارد المتاحة في السوق، ولكن مصطلح الربحية ليس مرادفاً لمصطلح الكفاءة، وانما تمثل الربحية مقياساً مهماً للكفاءة، وبالرغم من ان الربحية تعد مقياساً هاماً لكفاءة الاداء، إلا أنه لا يمكن للربحية ان تؤخذ لوحدها مؤشراً أو دليلاً نهائياً لقياس الكفاءة (Yenesew, 2014: 20).

ومما سبق يتبين ان الربحية هي محصلة لسياسات مختلفة تتخذها الادارة، والمصارف بطبيعتها تعيش في منافسة شديدة فيما بينها وفي كافة المجالات، وتتفق مبالغ كبيرة بهذا الاتجاه، ومن ثم فلا يمكن لأي نظام مصرفي ان يعارض سعي المصارف لجني الارباح المعقولة هذا لان الربحية تُعدّ مؤشراً للكفاءة والاستغلال المناسب والامثل لثروات البلد وموارده، وتقيس نسب الربحية كفاءة المؤسسة في استغلال هذه الموارد بشكل امثل لتحقيق الارباح، وهي تعطي معلومات يمكن استخدامها للتمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده على اساس الاستحقاق وصافي التدفق والذي يتحدد بموجب الاساس النقدي، وتبعاً لهذا فأن تحقيق المؤسسة لرقم مرتفع من صافي الدخل لا يعني بالضرورة انها حققت تدفق

نقدي مرتفع وبالعكس، اذ انه كلما ارتفع صافي التدفق النقدي التشغيلي الموجب الذي تحققه المؤسسة خلال العام كلما زادت الارباح.

ثانياً: اهمية الربحية

تعد الربحية مهمة جداً ليس بسبب المعلومات التي تقدمها أو تمنحها حول ازدهار الاقتصاد في أي سنة من السنوات فقط، وانما هي مهمة أيضاً لان الارباح تعد المحدد الرئيسي للتوظيف والنمو في المدى المتوسط، كذلك تعد التغيرات في الربحية عاملاً مساهماً ومهماً للغاية في تحقيق التقدم الاقتصادي من خلال التأثير الواضح على قرارات الاستثمار وادخارات المؤسسات، وهذا لان الارتفاع في نسبة الارباح يحسن موقف السيولة النقدية من خلال التدفقات النقدية، وبهذا فإن الربحية تحسن من وضع التدفقات النقدية للمؤسسات، وتوفر مقداراً اكبر من المرونة في مصادر تمويل استثمارات المؤسسات، اي من خلال الاحتفاظ بالأرباح (Ayanda et al, 2013: 156)، ومن ثم فإن الربحية تمثل معياراً لقياس كفاءة المؤسسة التشغيلية (Chiboole & Jagongo, 2020: 63)، وتعمل المصارف التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال اتخاذ قراراتين:

أ. قرار الاستثمار: هو مجموعة من القرارات المتصلة بطريقة استخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لديها لاقتناء مختلف انواع موجوداتها، ويظهر اثر هذا القرار في الربحية من خلال التنويع الامثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف انواع الموجودات (Sehrish et al, 2011: 61)، وهذا من خلال التوازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي الى تعطيل الموارد، ودون اي نقص يؤدي الى ضياع الفرص وهذا لأجل تمكين المصارف التجارية من تحقيق افضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة (حزوري، ٢٠١٨: ٧٧).

ب. قرار التمويل: وهو قرار يتعلق بكيفية اظهار المصادر التي سيُحصل من خلالها على الاموال اللازمة للمصارف التجارية لأجل تمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس اثر هذا القرار على الربحية من خلال الترتيب لمصادر الاموال (ودائع وحقوق مالكيين وديون)، وبشكل يمكن اصحاب المؤسسة من الحصول على اكبر عائد ممكن، ومن ثم يمكن القول ان الربحية هي هدف استراتيجي يمكن المصارف من النمو والاستمرارية وذلك لان الخسائر وعدم القدرة على

تحقيق الربح ستؤدي في النهاية الى التأثير في حقوق الملاك وبالتالي التصفية (Albulescu, 2015).

ثالثاً: قياس الربحية

تعد الربحية احدى المؤشرات الاساسية والمهمة في تقييم الاداء المالي، وهي تعد مقياساً نسبياً يشير الى قدرة المؤسسة لتحقيق وكسب الارباح، كذلك تعد الربحية النتيجة النهائية للقرارات التي تتخذها ادارة المصرف، وذلك لان نسب الربحية تعد من اكثر النسب اهمية ومصادقية في فحص وتحديد مقدرة المصرف على توليد الارباح، اذ تقوم الربحية بقياس مدى فعالية السياسات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية والقرارات التي تتخذها الادارة (Do et al, 2020: 374)، وهناك مؤشرات مالية يمكن من خلال حساب وتحليل وقياس ربحية المصارف بما يسهم في تعظيم قدرة المصارف على تغطية المخاطر أو القيمة السوقية للسهم الواحد أو تعظيم الثروة، ولحساب الربحية في المصارف توجد معدلات مالية اساسية، تمثل اكثر المعادلات دقة في قياس الربحية لدى المصارف التي اشارت لها الدراسة الحالية وكالاتي: (سعيد، ٢٠١٧: ٢٥١):

١. معدل العائد على الموجودات (ROA)

٢. معدل العائد على حق الملكية (ROE)

ويمكن توضيحها بالآتي:

١. معدل العائد على الموجودات (ROA):

ويستند هذا المقياس في قياس الربحية على العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي اسهمت في تحقيقه، ويعرف العائد على الموجودات بأنه صافي الدخل من الايرادات بعد الفوائد والضرائب مقسوماً على مجموع الموجودات (Moussa, 2012: 20)، وكذلك تعرف بأنها مقدرة الاستثمار المعني على تحقيق عائد من استخدامه (Girbert, 2007: 109)، وتعد هذه النسبة من اكثر النسب استخداماً في قياس ربحية المصارف، حيث يقوم هذا المعدل بقياس قدرة الصناعة المصرفية على قياس الاداء المالي للمصرف ومدى توليد الدخل، كذلك تبين هذه النسبة مدى مقدرة الادارة في الحصول على الودائع بتكلفة مقبولة واستثمارها في أنشطة اقتصادية ومالية مربحة مما ينعكس على قدرة النسبة في قياس الاداء المالي (On gore & Kusa, 2013: 239)، ومما تقدم يمكن حساب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الدخل على اجمالي الموجودات، ووفقاً للمعادلة الاتية (Bhattarai, 2017: 4).

$$ROA = \frac{NI}{TA} \times 100\%$$

اذ إن :

المصطلح	المصطلح باللغة الانكليزية	المصطلح باللغة العربية
ROA	Return On Asset	العائد على الموجودات
NI	Net Income	صافي الدخل
TA	Total Asset	اجمالي الموجودات

كذلك يبين مؤشر العائد على الموجودات كيفية تحويل الموجودات في المصرف الى ارباح، حيث ان ارتفاع المعدل دليل على تحسن الاداء المالي في المصارف، والاستخدام الفعال للموجودات اما انخفاض المعدل فهو يدل على انخفاض كفاءة استخدام الموجودات (On gore & Kusa, 2013: 239).

٢. معدل العائد على حق الملكية (ROE)

يعرف العائد على حقوق الملكية بأنه حاصل قسمة صافي الدخل بعد الفوائد والضرائب على حقوق الملكية (Moussa, 2012: 20)، وهو يشابه الى حد كبير العائد على الموجودات، كذلك يُعدّ هذا المعدل من النسب الأكثر استخداماً في تقييم الاداء المالي للمصارف (Do et al, 2020: 375)، لبساطته في قياس وحساب الاداء المالي، وفي الوقت نفسه يُعدّ مؤشراً فعالاً يعبر عن الاداء المستقبلي (Barad, 2010: 108)، ومن خلال هذه النسبة يمكن المقارنة بين المصارف المختلفة من حيث الهيكل والحجم (Kalunda & Ogada, 2019: 137)، وتُحسب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الدخل على اجمالي حق الملكية وكالاتي (Alamry, 2020: 148):

$$ROE = \frac{NI}{TE} \times 100\%$$

اذ إن :

المصطلح	المصطلح باللغة الانكليزية	المصطلح باللغة العربية
ROE	Return On Equity	العائد على حقوق الملكية
NI	Net Income	صافي الدخل
TE	Total Equity	اجمالي حقوق الملكية

وتمثل هذه النسبة مدى امكانية المصرف في توظيف اموال المساهمين بفاعلية وكفاءة من اجل تحقيق الربح خلال فترة محددة (On gore & Kusa, 2013: 239)، اذ كلما ارتفعت نسبة العائد على

حق الملكية كلما كان استخدام المصارف لمصادرهما المالية بمستوى افضل من الكفاءة والفعالية (Kalunda & Ogada, 2019: 137).

ومما سبق يتضح ان الربحية تمثل مقياساً وهدفاً للمؤسسة، حيث تستخدم للحكم على درجة كفاءتها على مستوى الوحدات الجزئية أو مستوى الوحدات الكلية، وتُعدّ الربحية احدى المصادر الاساسية في توليد راس المال بهيئة احتياطات وارباح متراكمة، لهذا توجد عدة وسائل أو طرق يمكن من خلالها تحسين ربحية المصارف ومنها الاتي:

١. ضبط النفقات وترشيدها ولاسيما في المصروفات العامة.
 ٢. زيادة اسعار بعض الخدمات المصرفية التي تسمح فيها التشريعات المصرفية، بإمكانية زيادتها مع مراعاة الحالة التنافسية.
 ٣. الانتفاع وبشكل كامل من الموجودات والاموال المتاحة تحت تصرف المصرف.
 ٤. البحث عن فرص جديدة يمكن ان يقدمها المصرف في أنشطة وقطاعات جديدة أو مناطق جغرافية جديدة أو خدمات جديدة لعملاء حاليين أو لعملاء جدد.
- ومما سبق فأن العائد على الموجودات يعتبر من النسب المهمة جداً والمعتمد في قياس ربحية المؤسسة، وهي تعتمد على قرارات المصارف اضافة عن القرارات التي لا يمكن السيطرة عليها والمتعلقة بالسياسات الحكومية والاوضاع الاقتصادية، اما العائد على حق الملكية فأن هذه النسبة تمثل المردود الذي يحققه المالكون قبل توزيع مقسوم الارباح، نسبة الاموال التي قدمها المالكون في اطار المساهمون في هيكل تمويل المصرف.

المبحث الثالث

انعكاس المخاطر المالية النظامية على الاداء المصرفي لتحقيق الميزات التنافسية

يتضمن هذا المبحث دراسة العلاقة والاثـر بين المخاطر المالية النظامية المتمثلة ب(مخاطر الائتمان، مخاطر الملاءة المالية، ومخاطر جودة الموجودات) والميزات التنافسية المتمثلة ب(القيمة السوقية، حجم الموجودات، والربحية "العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية")، وان كل متغير من المتغيرات (المستقلة) تربطه علاقة مع المتغيرات التابعة (الميزات التنافسية)، ومن خلال الاطلاع على دراسات ربطت بعض المتغيرات ببعض البعض الاخر، سيُعرف نظرياً على العلاقة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة مع المتغيرات التابعة للدراسة، وستبحث العلاقة بين متغيرات الدراسة نظرياً تبعاً للآتي:

اولاً: علاقة مخاطر الائتمان بالميزات التنافسية

١. علاقة مخاطر الائتمان بالقيمة السوقية

يعد الائتمان المصرفي من اهم التسهيلات والخدمات التي تقدمها المصارف التجارية للمؤسسات والافراد، وفي المجالات التجارية والصناعية والزراعية كافة وغيرها لتتمكن هذه المؤسسات من ممارسة انشطتها وعملياتها، وهنالك العديد من الدراسات التي قامت بربط العلاقة بين مخاطر الائتمان والقيمة السوقية ومن بين تلك الدراسات دراسة (Thomas& Szakal,2002) التي هدفت الى قياس مخاطر الائتمان واثـرها على قيمة المصرف، وقد وجدت علاقة ايجابية ومعنوية احصائياً، ويفسر ذلك من خلال الدور الذي تلعبه استراتيجية المصرف في ادارة مخاطر الائتمان وتحديد مدى رفضه او قبوله للمخاطر الائتمانية، وتتوافق هذه الدراسة مع دراسة (الاطرش، ٢٠٠٥) من حيث النتائج التي لخصت العلاقة بين المتغيرين بعلاقة طردية، وذلك بخلاف بعض الدراسات الاخرى التي وجدت علاقة عكسية بين المتغيرين ومن بين تلك الدراسات دراسة (Muhammad et al ,2017) فقد أكدت الدراسة على أن انخفاض نسبة مخاطر الائتمان يزيد من القيمة السوقية للمصارف التجارية، وهذا يدل على أن الدراسة قد توصلت إلى وجود علاقة سلبية ما بين مخاطر الائتمان والقيمة السوقية للمصارف. وتوافق هذه الدراسة فليح مع دراسة (Rumondor et al ,2015) التي اوضحت بأن ازدياد مخاطر الائتمان يخفض القيمة السوقية.

ومما سبق لا يمكن تحديد العلاقة بين المتغيرين نظرياً، فبعض الدراسات اكدت الى وجود علاقة سلبية وهي المعتاد عليها والبعض وجد العلاقة ايجابية، قد تكون العلاقة بين المتغيرين مرتبطة بسياسة

المصرف وتوقعات المستثمرين وظروف السوق، وهي التي تعكس العلاقة بين المتغيرين ويبقى تحديد العلاقة في الدراسة الحالية الى الربط الاحصائي في الجانب العملي للدراسة.

٢. علاقة مخاطر الائتمان بحجم الموجودات

هنالك بعض الدراسات التي ربطت العلاقة بين مخاطر الائتمان وحجم الموجودات ومن بين تلك الدراسات دراسة (المحمود، ٢٠١٤)، إذ أشارت الى أن العلاقة بين المتغيرين سلبية، مفسر ذلك على ان القروض تعد من اكثر انواع الموجودات باحتمالية عدم السداد، التي تتصف بأكبر قدر من مخاطر الائتمان، وان القدرة على سداد القروض تنهار لدى المقترض قبل ان تظهر المعلومات المحاسبية أي المشكلة بوقت طويل، وهنالك صعوبة كبيرة تواجه عملية تقييم نوعية الموجودات بسبب النقص في المعلومات المتاحة، وفي الواقع ان العديد من المصارف الامريكية التي اشترت مصارف اخرى فوجئت بنوعية ضعيفة للموجودات بالرغم من قيامها بمراجعة وافية لهذه الموجودات قبل الشراء، وتتفق مع هذه الدراسة العديد من الدراسات من حيث العلاقة بين المتغيرين لا يسع ذكرها هنا.

ومما سبق يتبين ان مخاطر الائتمان تحمل اهم مصادر المخاطر وهي (تعرض الائتمان لحساسية السوق، عمليات منح الائتمان ومراقبته، والسيولة)، وبالتالي ان حدوث مخاطر الائتمان ينعكس سلباً على موجودات المصارف التجارية.

٣. علاقة مخاطر الائتمان بالربحية

تعد الربحية هدفاً للمؤسسة ومقياساً للحكم على كفاءتها سواء كان على المستوى الجزئي أو الكلي للمؤسسة، وأن العديد من الدراسات التي ربطت بين مخاطر الائتمان وربحية المصارف، ومن بين تلك الدراسات دراسة (بودور، ٢٠١٨-٢٠١٩) التي اشارت الى ان العلاقة بين المتغيرين معنوية سلبية، أي علاقة مخاطر الائتمان مع كل من العائد على حق الملكية والعائد على الموجودات، وذلك يعني أن وجود علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان ومؤشرات الربحية في المصارف، وتفسير ذلك ان الزيادة في نسبة التسهيلات غير العاملة يدفع المصرف الى اقتطاع جزء من ارباحه كمخصصات لتغطية الخسائر على تلك التسهيلات اذا ما حدثت، مما يؤدي الى النقص في صافي ارباح المصرف، ومن ثم فيؤثر سلباً على ارباح المصرف، وتتوافق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (هناوي، ٢٠١٧)، التي وضحت وجود علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان والربحية، وكذلك تتوافق نتائج كلا الدراستان مع نتائج العديد من الدراسات لا يسع ذكرها.

ومما سبق يلاحظ ان تحقيق الارباح وتعظيمها هو الهدف الاساسي الذي تسعى اليه المؤسسات المالية وغير المالية بأنواعها كافة ، غير ان تعظيم الارباح في المؤسسات التي تتخذ من الوساطة المالية بين المستثمرين والمدخرين عملاً لها تقيده اعتبارات عديدة، اضافة الى الاعتبارات الاعتيادية الاخرى التي تفيد المؤسسات الاخرى، وبالتالي تظهر العلاقة العكسية بين مخاطر الائتمان والربحية للمصارف التجارية.

ثانياً: انعكاس مخاطر الملاءة المالية على الميزات التنافسية

١. انعكاس مخاطر الملاءة المالية على القيمة السوقية

هنالك العديد من الدراسات التي ربطت بين نسبة كفاية رأس المال والقيمة السوقية ومن بين تلك الدراسات دراسة (نجاه، ٢٠١٥) التي هدفت الى قياس تأثير الملاءة المالية على القيمة السوقية في المصارف التجارية واوضحت الدراسة الى ان العلاقة بين متغيرين طردية، وكذلك دراسة (الدهلكي، ٢٠١٨) التي توصلت الى ان العلاقة بين المتغيرين هي علاقة ايجابية وتتوافق كلا الدراستين مع دراسة (الحسناوي، ٢٠١٣) التي توصلت الى وجود علاقة وثيقة بين حجم رأس المال والقيمة السوقية وبهذا يتبين ان العلاقة طردية، ويتضح مما سبق ان ارتفاع نسبة الملاءة المالية لدى المصارف تزيد من قيمتها السوقية وبالعكس، حيث تنخفض القيمة السوقية عند انخفاض نسبة الملاءة المالية ويفسر ذلك الى وجود علاقة ايجابية.

٢. انعكاس مخاطر الملاءة المالية على حجم الموجودات

كما ذكر سابقاً يمثل مقدار رأس المال الذي يكون ملائم، اذ يستطيع من خلاله المصرف من انجاز انشطته ووظائفه كافة دون التعرض للتصفية او الخسارة ، وبالتالي تتحدد العلاقة التي تربط ما بين المخاطر المحيطة بالمصرف ومصادر الاموال الخاصة به وبين موجودات المصرف، وقد حدد بعض الباحثين علاقة مختلفة من باحثٍ الى اخر بين مخاطر الملاءة وحجم الموجودات، حيث اشارت دراسة (احمد، ٢٠١٣)، بانه لا يوجد تأثير لكفاية رأس المال على حجم موجودات المصرف بسبب الفعاليات والانشطة التي يقوم المصرف بممارستها، بينما اكدت دراسة (Almarzoqi et al, 2015) الى وجود علاقة سلبية بين مخاطر الملاءة المالية وحجم موجودات المصرف، اذ بينت الدراسة بانه اذا ما زادت المصارف من موجوداتها بطريقة غير مناسبة فأن هذا يؤدي الى زيادة مخاطر الملاءة المالية نتيجة الخسائر الناتجة عن الانشطة المصرفية الجديدة.

ومما سبق يتبين ان كفاية رأس المال تحدد العلاقة التي تربط ما بين المخاطر المحيطة بموجودات المصرف وبين مصادر اموال المصرف، ويهدف التحسين من درجة قياس الملاءة المالية في المصارف اقترت لجنة بازل الدولية ما يعرف ب (بازل I) الذي حدد معايير تطبيقية وعملية لقياس ملاءة المصرف وسلامته، وكان الغرض منها هو التأكد من ان المصارف تحتفظ بحدٍ ادنى من اموالها الذاتية للتصدي للمخاطر التي تتعرض لها، بهدف استيعاب اي خسائر يمكن ان تتعرض لها، معتمدة في ذلك على تحديد حجم رأس المال المناسب ومقارنة مع حجم الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر خارج وداخل الميزانية، اذ ان كفاية رأس المال تبين قدرة موجودات المصرف على تغطية التزاماته، ونستنتج مما سبق وجود اثر معنوي بين كفاية رأس المال وحجم الموجودات في المصارف.

٣. انعكاس مخاطر الملاءة المالية على الربحية

هنالك دراسات عديدة تشير الى ان نسبة الملاءة المالية لها علاقة بربحية المصارف التجارية ومن هذه الدراسات هي دراسة (Almaqtari et al, 2018) التي اوضحت ان هناك علاقة طردية بين نسبة رأس المال وربحية المصارف التجارية، وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (Alper et al, 2011) والتي بينت وجود نفس العلاقة بين الملاءة وربحية المصارف التجارية.

بينما بينت دراسة (Fani et al, 2018) ان للملاءة المالية ارتباطاً وثيقاً ولكن غير مباشر مع ربحية المصارف، وبين (Alamirew, 2015) ان المصارف في البلدان النامية تحتاج الى هيكل رأسمالي فعال، لأنها تمنحها القدرة على البقاء امام الازمات المالية وتتيح للمودعين شبكة امان افضل في اوقات الافلاس والتقلبات الاقتصادية والصعوبات المالية، وبإمكان المصارف التي تتمتع بمستوى عالٍ من الاسهم ان تخفض تكلفة رأس المال التي يمكن ان تؤثر بشكل طردي على الربحية، وقد جاء في دراسة (Alamirew, 2015) بأن بعض الدراسات توصلت الى نتائج توضح العلاقة الطردية بين نسبة الملاءة المالية وربحية المصارف التجارية (Alamirew, 2015: 16-17).

وفي هذا الخصوص يتضح من الدراسات السابقة بالتجربة، انه توجد علاقة ارتباط بين نسبة الملاءة وربحية المصارف التجاري، واثبتت هذه الدراسات ان العلاقة بين متغيري الملاءة والربحية تكون ايجابية عندما يزداد رأس مال المصرف حيث ان هذه الزيادة تؤدي الى زيادة ارباحه ايضاً، وان الاستمرار في زيادة رأس المال تجعل الارباح مستمرة بالزيادة، واذا كان رأس المال مستمر في الانخفاض فقد يؤدي الى الاستمرار في الانخفاض في تحقيق الارباح.

ومما سبق يتبين ان الزيادة في راس المال للمصارف التجارية تحقق خصائص ومميزات للمصارف التجارية، ومن المعروف ان زيادة ربحية المصارف يعطي انطباعاً جيداً لدى المساهمين على ان الارباح القابلة للتوزيع ستكون مرتفعة، فضلاً عن ازدياد الارباح المحتجزة، وكل ذلك يعزز من ثقة المساهمين بالمصرف مما يزيد من سمعة المصرف في البيئة التي يعمل بها ويتمكن من جذب الزبائن، وبالتالي ترتفع القيمة السوقية للمصرف، كذلك ان زيادة كفاية راس المال تعطي انطباعاً جيداً على زيادة الربحية في المصارف التجارية، وبالتالي تعزز من سمعة المصرف وقيمته.

ثالثاً: انعكاس مخاطر جودة الموجودات على الميزات التنافسية

١. انعكاس مخاطر جودة الموجودات على القيمة السوقية

ان تقييم جودة الموجودات يتضمن تصنيف عوامل مخاطر الاستثمار التي قد تواجه المصارف وقياسها بأرباح المصارف، اذ ان جودة الموجودات تمثل انعكاساً لكفاءة القرارات الائتمانية للمصارف وممارسات القروض والسلف وسياسات الاستثمار التي تشكل جزءاً كبيراً من موجودات المصارف، ان ازدياد هذه النسبة يشير الى انخفاض جودة الموجودات وبالعكس، فانخفاضها يدل على ان جودة الموجودات عالية، وهناك العديد من الدراسات التي وضحت علاقة جودة الموجودات بالقيمة السوقية في المصارف التجارية، اذ بينت دراسة (الدهلكي، ٢٠١٨) التي هدفت الى دراسة اثر تصنيف (CAMELS) على القيمة السوقية للمصارف التجارية، ان زيادة التصنيف يزيد من القيمة السوقية في المصارف التجارية، اي ان المصارف التجارية التي تكون نسبة جودة موجوداتها منخفضة تكون في التصنيف المرتفع من حيث جودة الموجودات والعكس صحيح، ومن هنا يمكن القول انه توصلت الدراسة الى وجود علاقة سلبية بين جودة الموجودات والقيمة السوقية للمصارف التجارية، وتتوافق دراسة الدهلكي مع دراسة (الحسناوي، ٢٠١٣) التي انتهت الى وجود علاقة وثيقة بين جودة الموجودات والقيمة السوقية وان العلاقة بينهما سلبية.

٢. انعكاس مخاطر جودة الموجودات على حجم الموجودات

ان جودة الموجودات تمثل حجر الاساس لمستوى مصداقية معدلات راس المال، وذلك لكون معظم مخاطر الاعسار المالي في المؤسسات المالية تنشأ في الغالب عن طريق نوعية الموجودات أو مشاكل تحويلها لسيولة عند الحاجة اليها، وقد اشارت دراسة ل(المحمود، ٢٠١٤) لطردية العلاقة بين جودة الموجودات وحجم الموجودات في المصارف، إذ إنه يمكن أن يقاس حجم المصرف عادة بمقدار ما

يملكه المصرف من حقوق ملكيه أو ما يملكه من موجودات، كذلك إن زيادة حجم الموجودات التجارية للمصارف يزيد من قدرتها على الاستثمار، إذ من المتوقع دائماً أن زيادة موجودات المصارف تؤدي الى زيادة ربحيتها في المصارف، ومما سبق يتضح ان نوعية وجودة الموجودات وحجم الموجودات المناسب في المصارف يؤدي الى زيادة ربحيتها.

٣. انعكاس مخاطر جودة الموجودات على الربحية

توجد العديد من الدراسات التي اشارت الى وجود علاقة بين جودة الموجودات وربحية المصارف التجارية، ومن بينها دراسة (AS pal et al, 2019) التي بينت على ان انخفاض نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض تعطي مؤشراً حديثاً لجودة الموجودات في المصارف التجارية وذات كفاءة عالية وبالعكس، عند ازدياد نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض تعكس ان جودة الموجودات للمصارف التجارية تكون منخفضة، واوضحت الدراسة انه كلما انخفضت هذه النسبة كلما كان افضل للمصارف التجارية، واشارت ايضا دراسة (Fani et al , 2018) ان جودة الموجودات للمصارف التجارية ترتبط بعلاقة قوية مع ربحية المصارف التجارية، ولكن هذا الارتباط غير مباشر مع ربحية المصارف.

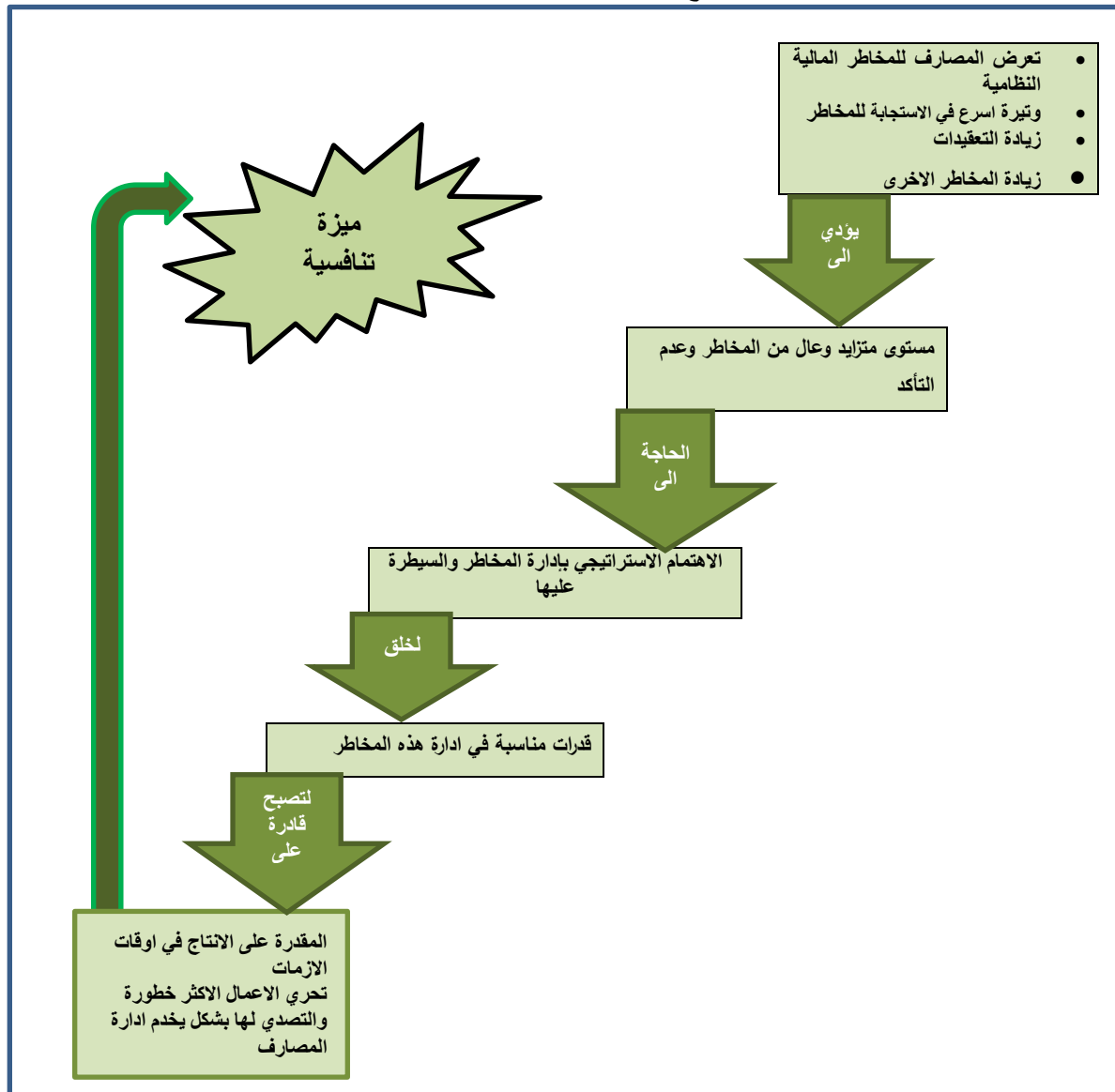
في حين وجدت دراسة (Almaqtari et al, 2018) ان العلاقة عكسية بين جودة الموجودات للمصارف التجارية وربحيته، وتفسر الدراسة ان زيادة نسبة جودة الموجودات تؤدي الى انخفاض ربحية المصارف التجارية، وعند انخفاض نسبة جودة الموجودات تزداد ربحية المصارف التجارية، وتتفق هذه الدراسات مع العديد من الدراسات ومنها دراسة (Almaqtari et al, 2018) ودراسة (Alper & Anbar, 2011) حيث توصلت كلتا الدراستين الى نتائج تكشف عن وجود علاقة عكسية بين نسبة جودة الموجودات وربحية المصارف التجارية.

ومما سبق يتضح ان توظيف الاموال في الاستثمارات يكون مضموناً، ومنح القروض مقابل ضمانات مما يضمن استرجاع القروض مع الفوائد، وبالتالي الاستفادة من الفوائد لأنها تعني زيادة الربحية، وهذا يحصل عندما تكون جودة الموجودات عالية والتي تحصل عندما تنخفض نسبة جودة الموجودات في المصارف التجارية، لان هذا يشير الى أن المصارف قادرة على السداد، وكلما انخفضت هذه النسبة كلما زادت ربحيتها وبالتالي تعزيز القيمة السوقية للمصارف التجارية.

وفي ختام هذا المبحث الذي يلخص العلاقة التي يتم دراستها وبحثها في الدراسة الحالية هي مدى قدرة المؤسسة على الاستفادة من قدراتها الخاصة بإدارتها لهذه المخاطر، وتحويل تلك المخاطر التي تواجه

المصارف الى ميزات تنافسية تعزز وتقوي وجودها في السوق، وتزيد من ارباحها، وبذلك تكتسب المزيد من الزبائن، وتتفوق على منافسيها في كل أو جزء مما تنتجه وتقدمه للسوق، بإمكان القدرات الخاصة للمصارف بإدارة المخاطر التأثير على كل من القيمة والتكلفة التي تمنحها لمنتجاتها وخلق ميزات مبتكرة على منافسيها، وبذلك يمكن وضع مخطط شكلي يوضح العلاقة بين المخاطر والميزات التنافسية، وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل (2): يوضح العلاقة بين هذه المخاطر والميزات التنافسية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (Elahe, 2010: 21)

الفصل الثالث

قياس وتحليل انعكاس المخاطر المالية النظامية على الميزات التنافسية

المبحث الأول: قياس وتحليل المخاطر المالية النظامية والميزات التنافسية
المبحث الثاني: القياس والتحليل الإحصائي لانعكاس المخاطر المالية النظامية
على تحقيق الميزات التنافسية واختبار الفرضيات

تمهيد:

بعد استعراض المفاهيم النظرية لكل المتغيرات المشمولة في الدراسة وهي المتغيرات المستقلة (مخاطر الائتمان، مخاطر الملاءة المالية، مخاطر جودة الموجودات)، والمتغيرات التابعة (القيمة السوقية، حجم الموجودات، الربحية "العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية")، والتي تم استعراضها في الفصل السابق (الفصل الثاني)، من حيث المفهوم والتعريف والاهمية ومؤشرات القياس، اذ ان في هذا الفصل تُطبق رياضياً وتُوظف نتائجها في البرنامج الاحصائي spss vr.24 لغرض قياس الاثر والعلاقة بين متغيرات الدراسة وتحليلها.

يتناول المبحث الأول من هذا الفصل قياس وتحليل المتغيرات المستقلة وهي (مخاطر الائتمان، مخاطر الملاءة المالية، مخاطر جودة الموجودات)، كما تُقاس نتائج المتغيرات التابعة وهي (القيمة السوقية، حجم الموجودات، الربحية "العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية") وتُحلل، ويتم ذلك من خلال جمع البيانات الخاصة بكل متغير التي تم جُمعت من البيانات المنشورة للمصارف عينة الدراسة وتوظيفها في المعادلات الرياضية الخاصة بكل متغير مشمول في هذه الدراسة.

في حين يتناول المبحث الثاني من هذا الفصل قياس انعكاس المخاطر المالية النظامية (مخاطر الائتمان، مخاطر الملاءة المالية، مخاطر جودة الموجودات)، على الميزات التنافسية (القيمة السوقية، حجم الموجودات، الربحية "العائد على الموجودات، والعائد على حق الملكية") وذلك من خلال توظيف النتائج الواردة في المبحث الأول من هذا الفصل في البرنامج الاحصائي spss vr24، ومن ثم تحليل نتائج العلاقة والاثار واختبار الفرضيات. وعليه فإن هذا الفصل يتناول المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: قياس وتحليل المخاطر المالية النظامية والميزات التنافسية.

المبحث الثاني: القياس والتحليل الإحصائي لانعكاس المخاطر المالية النظامية على تحقيق

الميزات التنافسية واختبار الفرضيات.

المبحث الأول

قياس وتحليل المخاطر المالية النظامية والميزات التنافسية

١.١ نبذة مختصرة عن المصارف عينة الدراسة

١.١.١ المصرف التجاري العراقي

أسس المصرف التجاري العراقي كشركة مساهمة خاصة في 11 شباط لعام 1992، وبموجب شهادة التأسيس الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات، تبعاً لقانونها النافذ في عام 1983، براس مال قدره (150,000,000) دينار عراقي، وقد جرت عدة تغييرات على راس ماله حيث استمر المصرف بزيادة راس ماله المدفوع اذ اصبح (250,000,000) دينار عراقي في عام 2014، واستمر بهذا القدر من راس المال حتى الوقت الحالي، ويُعدّ المصرف التجاري العراقي اول مصرف عراقي خاص أُسس وسمح البنك المركزي العراقي رقم (12) بإجازه في عام 1991، وبدأ المصرف بمزاولة نشاطاته المختلفة في 12 تموز 1992، وبهذا اتسعت اعمال المصرف في داخل العراق وخارجه، وقد حقق المصرف نمواً كبيراً في مركزه المالي خلال الاعوام الاخيرة مما ساعده على استجذاب المزيد من الاعمال، اضافة الى تحقيق زيادة في الموجودات والالتزامات، حيث بلغ اجمالي الموجودات التي يحتفظ بها المصرف حوالي (449,777,104,000) دينار عراقي في عام 2019، ويقوم المصرف بتقديم خدمات عديدة من اجل تلبية احتياجات زبائنه، وقد بلغ عدد موظفي المصرف في عام 2019 حوالي (214) موظفاً بينما كان عدد الفروع (11) فرعاً ويكون عملها داخل العراق فقط.

الاهداف الرئيسية التي يسعى المصرف الى تحقيقها هي كالاتي:

- أ. تطوير سمعة المصرف كمصرف عراقي رائد والمزود المفضل للخدمات والمنتجات المالية.
- ب. زيادة قاعدة العملاء المحلية والدولية وذلك من خلال توفير الحلول الملائمة لخدمة العملاء، التي منها استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة.
- ت. المساهمة وبشكل ايجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق.
- ث. تعظيم قيمة حقوق المساهمين بجانب المحافظة على العائد في بيئة امنة.
- ج. ترسيخ ثقافة المخاطر وادارة التكاليف في المصارف.

٢.١.١ مصرف بغداد

أسس مصرف بغداد كشركة مساهمة في 18 شباط في عام 1992 بموجب شهادة التأسيس التي صدرت عن دائرة تسجيل الشركات على وفق القانون النافذ في عام 1983، حيث بلغ رأس المال (100,000,000) دينار عراقي مدفوع منه (25,000,000) دينار، ويُعد مصرف بغداد ثاني مصرف عراقي خاص أُسس وقد سمح البنك المركزي العراقي رقم 12 بإجازه في عام 1991، وبدأ المصرف في مزاوله نشاطاته المختلفة في 12 ايلول 1992، وقد جرا عدة تغييرات على رأس ماله المصرفي اذ قام المصرف بزيادة رأس ماله المدفوع منذ عام 1997 حتى وصل الى (52,973,256,470) دينار في عام 2005، واصبح حوالي (250,000,000) دينار في عام 2013، وبقي على حاله حتى نهاية عام 2019، وبهذا اتسعت اعمال الصيرفة داخل العراق وخارجه، وقد تمكن المصرف من تحقيق نمواً كبيراً في المركز المالي خلال الاعوام الاخيرة مما يسمح له باستجذاب المزيد من الاعمال، بالإضافة الى زيادة الموجودات والالتزامات، حيث بلغ اجمالي موجودات المصرف المحتفظ بها في عام 2019 حوالي (1,132,744,205,000) دينار عراقي، وقد بلغ عدد موظفي المصرف حوالي (789) موظفاً في عام 2019 بينما بلغ عدد فروع (22) فرعاً تعمل في داخل العراق فقط، فضلاً عن ان المصرف يقوم بتقديم العديد من الخدمات وذلك بهدف تلبية احتياجات زبائنه المختلفة.

الاهداف الاساسية للمصرف يمكن تمثيلها بالاتي:

أ. المساهمة في التنمية الاقتصادية.

ب. العمل على تقديم خدمات مصرفية متطورة.

ت. العمل على تطوير خدمات ومنتجات تخدم فئات المجتمع كافة.

ويشكل عام كان اداء المصرف خلال عام 2019 متوازناً مع اداء السوق بحيث يعمل المصرف على تحقيق افضل اليرادات وباقل خسائر ممكنة ضمن الظروف الحالية والاستجابة للمتطلبات التمويلية والمصرفية لمختلف القطاعات الاقتصادية حيث واصل المصرف العمل على تعزيز مركزه الريادي في سوق المصارف العراقية مرتكزاً في هذا على مسيرته وانجازاته خلال فترة عمر المصرف التي تمتد لأكثر من ربع قرن من الريادة والتميز، وذلك بالاستمرار في العمل على تطوير الخدمات والمنتجات والانظمة الالكترونية، والعمل على اعادة انتشاره في منافذ التوزيع وتطوير قنوات التوزيع الالكتروني.

٣.١.١ المصرف الاهلي للاستثمار

أسس المصرف الاهلي للاستثمار كشركة مساهمة في 1 شباط في عام 1995 وكان راس ماله (400,000,000) دينار، وقد حصل على اجازة الصيرفة من البنك المركزي العراقي بتاريخ 1995/3/28 بغرض ممارسة نشاطه المصرفي، حيث كان يسمى بالمصرف الاهلي للاستثمار والتمويل الزراعي، ولكن في تاريخ 1998/10/1 قام البنك المركزي العراقي بالسماح للمصرف بتعديل عقد التأسيس لأجل ممارسة اعمال الصيرفة الشاملة، وقد استمر المصرف بالعمل على زيادة راس ماله حتى بلغ (600,000,000) دينار في عام 2010 و(150,000,000) دينار في عام 2012، وبلغ (250,000,000) دينار في عام 2013 واستمر على هذا الحال حتى نهاية عام 2019، وقد بلغ اجمالي موجودات المصرف في عام 2019 حوالي (632,802,950,000) دينار عراقي، وبلغ عدد فروع المصرف في نهاية عام 2019 حوالي (15) فرعاً وثلاثة مكاتب تعمل داخل العراق فقط، بينما بلغ عدد موظفيه حوالي (346) موظفاً في نهاية 2019.

الاهداف الرئيسية التي يسعى المصرف لتحقيقها بما يأتي:

- أ. السعي لأجل زيادة وتطوير القطاع المصرفي.
- ب. تقديم خدمات مصرفية حديثة ومتطورة.
- ت. العمل على تطوير الخدمات والمنتجات التي تخدم فئات المجتمع كافة.

٢.١ قياس وتحليل المتغيرات المستقلة

١.٢.١ تحليل مخاطر الائتمان للمصارف عينة الدراسة

يعد الائتمان المصرفي من اهم الخدمات المصرفية المقدمة من المصارف التجارية العراقية للجمهور، والشركات والوحدات الاقتصادية ومؤسسات الدولة المختلفة، وفي الوقت نفسه يلعب الائتمان دوراً مهماً في دعم عملية التنمية الاقتصادية وذلك لكونه وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين من خلال تحويل النقود المستلمة من المصرف بشكل ودائع مصرفية من شخص لديه فائض الى شخص بحاجة لهذا الفائض، اضافة الى مساهمته في توجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية المنتجة ومساعدته على الاستغلال الامثل للموارد، ولكن بالمقابل ان عجز المقرض عن سداد القرض في التاريخ المحدد له يؤدي ذلك الى تعرض المصرف الى خسائر مالية وهذا ما يسمى بمخاطر الائتمان ولغرض قياس مخاطر الائتمان استُخدمت نسبة الديون المشكوك في تحصيلها الى القروض المستحقة، حيث ان ارتفاع هذه النسبة يدل على ازدياد مخاطر الائتمان، وبالعكس عند انخفاض هذه النسبة فتكون مخاطر الائتمان في المصارف منخفضة، وتُحسب وفق المعادلة الآتية :

$$CR = \frac{ADD}{TL}$$

اذ إن:

المصطلح	اسم المصطلح باللغة الانكليزية	اسم المصطلح باللغة العربية
CR	Credit Risk	مخاطر الائتمان
ADD	Allowance for Doubt full Depts.	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
T L	Total Loans	اجمالي القروض

وجداول (1) الاتي يوضح كيفية احتساب مخاطر الائتمان للمصارف عينة الدراسة.

جدول(1): مقارنة نتائج حساب مخاطر الائتمان (مليون دينار)

ت	القيمة السنة	ADD (1)	TL (2)	CR (2÷1)=(3)
أ	المصرف التجاري العراقي			
1	2010	9891	35965	0.27
2	2011	8533	82914	0.10
3	2012	225	2311	0.097
4	2013	129	3956	0.033
5	2014	2791	7154	0.39
6	2015	5460	9102	0.59
7	2016	13436	29245	0.45
8	2017	10195	30932	0.32
9	2018	10961	31242	0.35
10	2019	6499	11447	0.57
	المتوسط			
				%0.31
ب	مصرف بغداد			
1	2010	15156	180800	0.084
2	2011	17000	149782	0.113
3	2012	17000	147401	0.115
4	2013	17000	219170	0.078
5	2014	17000	228904	0.074
6	2015	30000	237923	0.126
7	2016	25240	195066	0.129
8	2017	30302	145602	0.21
9	2018	30223	161955	0.186
10	2019	30939	149603	0.20
	المتوسط			
				%0.13
ج	المصرف الاهلي للاستثمار			
1	2010	2481	36973	0.067
2	2011	3755	49054	0.077
3	2012	4156	67493	0.062
4	2013	7533	115538	0.065
5	2014	19167	165327	0.116
6	2015	23651	184042	0.129
7	2016	18333	124683	0.14
8	2017	27114	134356	0.20
9	2018	18284	76828	0.24
10	2019	17653	168965	0.10
	المتوسط			
				%0.11

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة

ويتضح من الجدول أعلاه ان نسبة مخاطر الائتمان في المصارف عينة الدراسة تختلف من سنة الى اخرى، وذلك بسبب التغير في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وكذلك الانخفاض أو الارتفاع في القروض المستحقة نسبة الى مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، لذا فإن نسبة القروض المشكوك في تحصيلها الى القروض المستحقة تبين مدى قدرة المصرف في ادارة الائتمان، اذ ان ارتفاع

هذه النسبة يدل على ارتفاع كمية المبالغ المعرضة لإمكانية عدم التحصيل، وانخفاض هذه النسبة يدل على ان القروض ستُحصل في مواعيد استحقاقها.

ويمكن بيان درجة تصنيف كل مصرف من المصارف عينة الدراسة على وفق ما ورد في الجدول (1) الذي ذُكر في المبحث الاول من الفصل الثاني، وفق الجدول الاتي:

(1)جدول درجة تصنيف مخاطر الائتمان

مستوى المخاطر الائتمانية	درجة المخاطر الائتمانية	نسبة مخصص الائتمان (من قيمة الديون)	تصنيف الديون
الاول	مخاطر منخفضة	5%	ديون جيدة
الثاني	مخاطر معتدلة	8%	ديون جيدة
الثالث	مخاطر مقبولة	13%	ديون جيدة
الرابع	مخاطر مرتفعة نسبياً	30%	ديون غير جيدة (دون المستوى)
الخامس	مخاطر مرتفعة	60%	ديون غير جيدة (مشكوك في تحصيلها)
السادس	مخاطر مرتفعة جداً	100%	ديون غير جيدة (ردينة)

ويتضح من الجدول اعلاه ان نسبة مخاطر الائتمان كانت متباينة على مستوى المصرف الواحد، اذ بلغت مخاطر الائتمان في المصرف التجاري العراقي اعلى حداً لها (0.59%) في سنة 2015 وهي نسبة غير جيدة، وبلغ ادنى حد لهذه النسبة (0.97%) في سنة 2012 وهي تمثل نسبة جيدة للديون، وبمتوسط بلغ قدره (0.31%)، وان ارتفاع هذه النسبة خلال فترة الدراسة دليل على ان مخاطر الائتمان مرتفعة في المصرف التجاري نتيجة ارتفاع الديون المشكوك في تحصيلها، لذا يجب العمل على تخفيض نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لأجل خفض مخاطر الائتمان.

اما مصرف بغداد فقد كانت نسب مخاطر الائتمان لديه متباينة، حيث بلغت اعلى حداً لها في سنة 2017 اذ بلغت (0.21)، وكان ادنى حداً لها (0.74) في سنة 2014، وبمتوسط بلغ قدره (0.13%)، وهي تقع ضمن تصنيف الديون المشكوك في تحصيلها، وان الارتفاع في هذه النسبة دليل على زيادة مخاطر الائتمان نتيجة زيادة الديون المشكوك في تحصيلها.

اما المصرف الاهلي للاستثمار فقد كانت اعلى نسبة لمخاطر الائتمان (0.24) وذلك في سنة (2018)، بينما كان ادنى حداً لها (0.129) في سنة (2015)، وبمتوسط بلغ (0.11%) وهذه النسبة تقع ضمن نسبة الديون الغير جيدة، ويلحظ ان مخاطر الائتمان لهذا المصرف تزداد في السنوات التالية للدراسة وهذا يشير الى زيادة مخاطر الائتمان.

ولغرض تقييم مخاطر الائتمان في المصارف عينة الدراسة فان المتوسط العام لمخاطر الائتمان للمصرف التجاري العراقي خلال فترة الدراسة بلغ (0.31%) ومن ثم يليه مصرف بغداد بمتوسط بلغ

(0.13%) ويليه المصرف الاهلي للاستثمار بمتوسط (0.11%) اذ يمثل اقل درجة مخاطر عدم سداد الديون.

٢.٢.١ نتائج قياس مخاطر الملاءة المالية (كفاية رأس المال) في المصارف مجال الدراسة

لقياس نسبة كفاية رأس المال (CAR) ينبغي أولاً إعداد الحسابين رأس المال الإجمالي (TC)، والموجودات المرجحة بالمخاطر (RWA) للمصارف عينة الدراسة، بالاعتماد على بيانات تلك المصارف، لذا سيجري قياس وتحليل نتائج كفاية رأس المال وكما في النقاط الرئيسية الآتية:

أولاً: نتائج قياس إجمالي رأس المال (TC) للمصارف عينة الدراسة

يمكن قياس اجمالي رأس المال للمصارف عينة الدراسة على وفق المعادلة الآتية:

$$TC = CCT_1 + SCT_2$$

رأس المال الإجمالي (TC) = رأس المال الأساسي (CCT₁) + رأس المال المساند (SCT₂)

اذ يحسب رأس المال الأساسي (CC) للمصارف عينة الدراسة على وفق المعادلة الآتية:

$$CCT_1 = PC + GR$$

رأس المال الأساسي (CC) = رأس المال المدفوع (PC) + الاحتياطيات العامة (GR)

وبالتالي يمكن قياس الاحتياطيات العامة (GR) من خلال معرفة الاحتياطيات المعلنة (DR)،

أي التي يقوم المصرف بالإعلان والإفصاح عنها، وكذلك الفائض المتراكم (AS) على وفق المعادلة الآتية:

$$GR = AS + DR$$

اي ان: الاحتياطيات العامة (GR) = الاحتياطيات المعلنة (DR) + الفائض المتراكم (AS)

إذ إن:

General Reserves = GR الاحتياطيات العامة.

Accumulated Surplus = AS الفائض المتراكم.

Declared Reserves = DR الاحتياطيات المعلنة.

وتوضح الجداول أدناه نتائج قياس رأس المال الأساس للمصارف عينة الدراسة، تبعاً للبيانات المتوفرة في

جداول الملحق رقم (1) للمصارف التجارية عينة الدراسة، وعلى وفق معادلة قياس رأس المال الأساس:

جدول (2) نتائج حساب رأس المال الإجمالي (TC) للفترة (2010-2019)

المصرف التجاري العراقي					المصرف	أ
TC (4+3)= (5)	SCT ₂ (4)	CCT ₁ (1+2)= (3)	GR (2)	PC (1)	النسبة السنة	ت
116695	22156	94539	34539	60000	2010	1
158239	23054	135185	35185	100000	2011	2
173680	30480	143200	34200	100000	2012	3
232816	36237	196579	44579	152000	2013	4
322841	38456	284385	34385	250000	2014	5
309150	34949	274201	24201	250000	2015	6
292404	10463	281941	31941	250000	2016	7
302004	10195	291809	41809	250000	2017	8
293419	9461	283958	33958	250000	2018	9
281900	9971	271929	21929	250000	2019	10

مصرف بغداد					المصرف	ب
TC (4+3)= (5)	SCT ₂ (4)	CCT ₁ (1+2)= (3)	GR (2)	PC (1)	النسبة السنة	ت
137339	18551	118788	18788	100000	2010	1
161143	21523	139620	26720	112900	2011	2
229300	22047	207253	32253	175000	2012	3
316355	25093	291262	41262	250000	2013	4
316073	23654	292419	42419	250000	2014	5
325979	57491	268488	18488	250000	2015	6
308062	25240	282822	32822	250000	2016	7
307244	30302	276942	26942	250000	2017	8
296967	30224	266743	16743	250000	2018	9
304580	30939	273641	23641	250000	2019	10

المصرف الأهلي					المصرف	ج
TC (4+3)= (5)	SCT ₂ (4)	CCT ₁ (1+2)= (3)	GR (2)	PC (1)	النسبة السنة	ت
52914	0	52914	2914	50000	2010	1
105417	0	105417	5417	100000	2011	2
154660	0	154660	54660	100000	2012	3
168541	0	168541	16541	152000	2013	4
286242	22813	263429	13429	250000	2014	5
294108	33569	260539	10539	250000	2015	6
306172	18333	287839	37839	250000	2016	7
312819	27114	285705	35705	250000	2017	8
269050	11284	257766	7766	250000	2018	9
274295	17653	256642	6642	250000	2019	10

يتضح من جدول (2) بأن إجمالي رأس المال (TC) للمصارف عينة الدراسة متفاوتة بالزيادة والنقصان خلال فترة الدراسة، وذلك بسبب الاختلاف الحاصل في كل من رأس المال الأساس (CCT₁) المتكون من (الفوائض النقدية، الاحتياطيات العامة) والمتجمع بشكل متراكم منذ بداية تأسيس المصارف، وكذلك بسبب التباينات الواضحة في رأس المال المساند (SCT₂)، إذ يلحظ أن رأس مال المصرف التجاري العراقي متباين، ويسعى نحو التزايد إذ بلغ رأس مال المصرف (322841) مليون كحد أعلى في

سنة 2014، و(116695) مليون كحد أدنى في سنة 2010، وبذلك يمكن القول إن المصرف يقوم بعمليات زيادة مستمرة وبشكل سنوي في رأس المال، ونتيجة زيادة رأس المال يزداد الأمان المصرفي، وعليه فهو يحقق أحد أهدافه الأساسية والمهمة وهو حماية المصرف من المخاطر المحيطة به.

اما مصرف بغداد فقد بلغ راس ماله (325979) كأعلى حد له في سنة (2015) وكان ادنى حد له (137339) في سنة 2010، بينما بلغ راس مال المصرف الاهلي للاستثمار(312819) في سنة 2017 ومثل اعلى حد له، بينما كان ادنى حد له (52914) في سنة 2010، ويلحظ ان مصرف بغداد يمتلك راس مال اجمالي اكبر مما هو عليه في المصارف الاخرى، ومن ثم يليه المصرف التجاري العراقي ويليها المصرف الاهلي للاستثمار.

ثانياً: نتائج قياس الموجودات المرجحة بالمخاطر (RWA) للمصارف عينة الدراسة

يمكن قياس الموجودات المرجحة بالمخاطر (RWA) للمصارف عينة الدراسة وتحليلها من خلال جمع الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان (CR)، ومخاطر التشغيل (OR)، ومخاطر السوق (MR)، ووفقاً للمعادلة الآتية:

$$RWA = (CR + OR + MR)$$

إذ إن:

RWA : إجمالي الموجودات المرجحة بمخاطر.

CR : الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية.

OR : مخاطر تشغيل.

MR : المخاطر السوقية.

ويمكن قياس الموجودات المرجحة بالمخاطر (مخاطر الائتمان، مخاطر التشغيل، مخاطر السوق) تبعاً للآتي:

١. نتائج قياس الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان RWA(CR) للمصارف عينة الدراسة

تُقاس الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان RWA(CR) للمصارف عينة الدراسة من خلال جمع الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان داخل الميزانية (WBCRWA)، والموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان خارج الميزانية (OBCRWA) وفق المعادلة الآتية:

$$RWA (CR) = WBCRWA + OBCRWA$$

$$WBCRWA = A \times DR$$

$$OBCRWA = OBA \times DR$$

إذ إن:

$WBCRWA =$ الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية.

$A =$ الموجودات.

$OBCRWA =$ الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية.

$OBA =$ مبلغ الموجودات بعد استبعاد التأمينات.

$DR =$ نسبة المخاطر.

الجدول (3) يوضح: نتائج قياس الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان $RWA(CR)$ للمصارف عينة الدراسة

(مليون دينار)

المصرف	ت	السنة	(1) WBCRWA	OBCRWA (2)	RWA(CR) (1+2)=(3)
أ المصرف التجاري العراقي	1	2010	7741894.4	1004271.4	8746165.8
	2	2011	1336983.9	323733	1660716.9
	3	2012	670584	3738	674322
	4	2013	631890.5	309959.8	941850.3
	5	2014	33626601	436698	34063299
	6	2015	1242321.9	771321.2	2013643.1
	7	2016	165667.5	373	166041
	8	2017	496808	2448	499256
	9	2018	596234.8	373	596607.8
	10	2019	579970.4	2081	582051.4
ب مصرف بغداد	1	2010	373910	23439.6	397349.6
	2	2011	402799.5	112119	514918.5
	3	2012	539122.9	191088.6	730211.5
	4	2013	775998.9	34431.8	810430.7
	5	2014	856003.8	39k839.2	895843
	6	2015	143840	18771.8	162612
	7	2016	177456.2	28229.2	205685.4
	8	2017	421212.2	61300.2	482512.4
	9	2018	174254.3	149006	323260.3
	10	2019	277988.9	62958	340946.9
ج المصرف الأهلي للاستثمار	1	2010	111557.3	5621	117178.3
	2	2011	82163.8	10020.4	92184.2
	3	2012	67078.7	34158	101236.7
	4	2013	201878	66739.8	268617.8
	5	2014	88150	53994	142144
	6	2015	190808.6	87393.8	278202.4
	7	2016	34947	105046	139993
	8	2017	58690	92997	151687
	9	2018	35501	47190	82691
	10	2019	63357	111203	174560

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج ملحق (2) و(3)

يتضح من جدول (3)، أن الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان داخل وخارج الميزانية كانت متباينة وعلى مستوى المصرف الواحد، إذ بلغت أدنى قيمة للموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان من بين المصارف عينة الدراسة بقيمة (166041) مليون دينار في المصرف التجاري العراقي في سنة 2016، اما مصرف بغداد فقد كانت ادنى قيمة له (162612) مليون دينار في سنة 2015، في حين بلغت في المصرف الاهلي للاستثمار ادنى قيمة (82691) مليون دينار في سنة 2018، اما اعلى قيمة للموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان لكل المصارف فقد بلغت في المصرف التجاري العراقي (34063299) مليون دينار في سنة 2014، اما في مصرف بغداد فقد بلغت (895843) مليون دينار في سنة 2014، في حين بلغت في المصرف الاهلي للاستثمار (278202) مليون دينار في سنة 2015.

ولغرض تقييم المصارف عينة الدراسة من حيث امتلاكها لموجودات ائتمانية خطرة ، إذ يتضح أن أدنى قيمة للموجودات الائتمانية الخطرة من بين المصارف عينة الدراسة كانت لدى مصرف الأهلي للاستثمار بقيمة (82691) مليون دينار، ويليه مصرف بغداد وبقيمة (162612) مليون دينار، ومن ثم يليهما المصرف التجاري العراقي بقيمة أكبر من المصرفين السابقين وقد بلغت (166041) مليون دينار وعند الموازنة بين المجاميع يتضح أن المصرف التجاري العراقي يمتلك موجودات خارج وداخل الميزانية أكبر مما هو عليه في باقي المصارف عينة التطبيق، ويعد هذا المصرف الأكثر خطورة بين مصارف عينة الدراسة، ويليه مصرف بغداد، ومن ثم المصرف الأهلي للاستثمار الذي يعد أقل خطورة من المصرفين الآخرين.

٢. نتائج قياس وتحليل مخاطر التشغيل (OR) للمصارف عينة الدراسة

تُقاس مخاطر التشغيل من خلال ضرب النسبة المرجحة لمخاطر التشغيل (a) (15%) بقيمة إجمالي الدخل (GI) لآخر ثلاث سنوات مقسوماً على 3 سنوات (n)، على وفق طريقة المؤشر الأساسي والمعادلة الآتية توضح ذلك وكما يأتي:

$$OR = \sum GI / n \times a$$

إذ إن:

OR = مخاطر التشغيل

GI = إجمالي الدخل

$$n = \text{عدد السنوات}$$

$$a = \text{نسبة الترجيح}$$

جدول (4) يوضح: مقارنة نتائج حساب مخاطر التشغيل (OR) (مليون دينار)

مخاطرة التشغيل OR			نسبة ألفا (4) %	(GI/3)			المصرف السنة	
المصرف الاهلي للاستثمار (7) (4×3) =	مصرف بغداد (6) (4×2) =	المصرف التجاري العراقي (5) (4×1) =		المصرف الاهلي للاستثمار (3)	مصرف بغداد (2)	المصرف التجاري العراقي (1)		
35071.2	2838.9	1124	15	233808	18926	7495	2010	1
35040.9	2990.1	1308.9	15	233606	19934	8726	2011	2
1122.6	3541.05	1811.25	15	7484	23607	12075	2012	3
1885.5	4670.4	1648.95	15	12570	31136	10993	2013	4
2194	5064.15	1773	15	14627	33761	11820	2014	5
1499	4245.3	1462.95	15	9991	28302	9753	2015	6
2055	3645.45	1303.65	15	13703	24303	8691	2016	7
1893	2475.9	1273.95	15	12618	16506	8493	2017	8
1395	2084.25	1417.5	15	9299	13895	9450	2018	9
581	1286	1367.85	15	3872	8573	9119	2019	10

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة

يتبين من الجدول (4)، أن مقدار الأموال اللازمة لتغطية مخاطر التشغيل (OR) في المصارف عينة الدراسة متذبذبة بشكل متباين على مستوى المصرف الواحد، وذلك بسبب التذبذب في مجمل الدخل GI، أي أن هناك علاقة طردية بين إجمالي الدخل وبين مقدار الأموال اللازمة لتغطية مخاطر التشغيل تبعاً لطريقة المؤشر الأساسي، حيث كلما ارتفعت مبالغ إجمالي الدخل كلما ارتفعت قيمة الأموال اللازمة لتغطية مخاطر التشغيل والعكس صحيح، وعلى أساس المؤشر الأساسي يتعين على المصارف اتخاذ الحيطة والحذر، وقياس مخاطر التشغيل سنوياً للمتابعة، ولأجل تقييم المصارف عينة الدراسة من حيث أقل المخاطر بينها يتضح أن أدنى قيمة للأموال اللازمة لتغطية مخاطر التشغيل بين المصارف عينة الدراسة كان لدى المصرف الاهلي للاستثمار وبقية (581) مليون دينار من بين المصارف عينة الدراسة، ويليه المصرف التجاري العراقي بقيمة (1124) مليون دينار، ومن ثم يليهما مصرف بغداد وبقية (1286) مليون دينار.

٣. نتائج قياس وتحليل مخاطر السوق MR للمصارف عينة الدراسة

يمكن حساب مخاطر السوق (MR) للمصارف عينة الدراسة من خلال ضرب النسبة المرجحة بمخاطر السوق (8%) بقيمة حاصل جمع الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان (RWA) مع مخاطر التشغيل (OR) على وفق المعادلة الآتية:

$$MR = \sum RWA + OR \times 8\%$$

ويوضح الجدول (5) نتائج حساب وتحليل مخاطر السوق للمصارف عينة الدراسة على المعادلة المذكورة آنفاً:

جدول (5) يوضح: نتائج حساب مخاطر السوق (MR) للمصارف عينة الدراسة (مليون دينار)

مخاطر السوق MR			نسبة ألفا (4)	(GI/3)			المصرف السنة	ت
المصرف الاهلي للاستثمار (7) (4×3) =	مصرف بغداد (6) (4×2) =	المصرف التجاري العراقي (5) (4×1) =		المصرف الاهلي للاستثمار (3)	مصرف بغداد (2)	المصرف التجاري العراقي (1)		
12179.96	32015.08	699783.184	%8	152249.5	400188.5	8747289.8	2010	1
10178.008	41432.688	132962.064	%8	127225.1	517908.6	1662025.8	2011	2
8184.744	58700.204	54090.66	%8	102309.3	733752.55	676133.25	2012	3
216403	65208.088	75479922	%8	2705033	815101.1	943499025	2013	4
11547	72073	2725205.76	%8	144338	900907.15	34065072	2014	5
11037	13349	161208.484	%8	137965	166857.1	2015106.05	2015	6
11364	16746.468	13388	%8	142048	209330.85	167344.15	2016	7
12286	38799.064	40042.444	%8	153580	484988.3	500529.95	2017	8
6727	26027.564	47842.024	%8	84086	325344.55	598025.3	2018	9
14011	27378.628	57506.912	%8	175141	342232.85	583419.25	2019	10

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج جداول (3) و (4)

يتبين من الجدول (5)، أن مقدار الأموال اللازمة لأجل تغطية مخاطر السوق (MR) في المصارف عينة الدراسة تزداد بصورة متباينة وعلى مستوى المصرف الواحد، وذلك بسبب الزيادة في الموجودات المرجحة بالمخاطر، حيث ان هنالك علاقة طردية بين مخاطر السوق و حجم الأموال اللازمة لتغطية تلك المخاطر، أي كلما ازدادت مبالغ الموجودات الخطرة كلما ازدادت الأموال اللازمة لتغطية مخاطر السوق والعكس صحيح، اذ كلما انخفضت مبالغ الموجودات الخطرة كلما انخفضت الأموال اللازمة لتغطية مخاطر السوق، وعلى أساس هذا المؤشر يتعين على المصارف اتخاذ الحيطة والحذر وقياس مخاطر السوق بشكل مستمر، لقد تبين أن أدنى قيمة للأموال اللازمة لتغطية مخاطر السوق لكل مصرف كانت بقيمة (6727) مليون دينار في مصرف الاهلي للاستثمار في سنة 2018، وبقيمة (13349) مليون دينار في مصرف بغداد في سنة 2015، وبقيمة (13388) مليون دينار في المصرف التجاري العراقي في سنة 2016، أما أعلى قيمة للأموال اللازمة لتغطية مخاطر السوق (MR) لكل مصرف كانت بقيمة (75479922) مليون دينار في المصرف التجاري في سنة 2013، وبقيمة

(216403) مليون دينار في المصرف الاهلي للاستثمار في سنة 2013، وبقيمة (72073) مليون دينار في مصرف بغداد في سنة 2014.

وبعد اتمام قياس مخاطر (الائتمان، والتشغيلية، والسوقية) يمكن قياس إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر للمصارف عينة الدراسة على وفق الجدول الآتي:

جدول (6): مقارنة نتائج حساب الموجودات المرجحة بالمخاطر (RWA) للمصارف عينة الدراسة (مليون دينار)

أ	المصرف	ت	العام	(CR) (1)	(OR) (2)	(MR) (3)	RWA (1+2+3)=(4)
المصرف التجاري العراقي		1	2010	8746165.8	1124	699783.184	9447072.984
		2	2011	1660716.9	1308.9	132962.064	1794987.864
		3	2012	674322	1811.25	54090.66	730223.91
		4	2013	941850.3	1648.95	75479922	76423421.25
		5	2014	34063299	1773	2725205.76	36790277.76
		6	2015	2013643.1	1462.95	161208.484	2176314.534
		7	2016	458040.5	1303.65	13387.532	472731.682
		8	2017	127524.6	1273.95	40042.444	168840.994
		9	2018	85107.8	1417.5	47842.024	134367.324
		10	2019	43515.4	1367.85	57506.912	102390.162

ب	المصرف	ت	العام	(CR) (1)	(OR) (2)	(MR) (3)	RWA (1+2+3)=(4)
مصرف بغداد		1	2010	397349.6	2838.9	32015.08	432203.58
		2	2011	514918.5	2990.1	41432.688	559341.288
		3	2012	730211.5	3541.05	58700.204	792452.754
		4	2013	810430.7	4670.4	65208.088	880309.188
		5	2014	895843	5064.15	72072.572	972979.722
		6	2015	162611.8	4245.3	13348.568	180205.668
		7	2016	399685.4	3645.45	16746.468	420077.318
		8	2017	139025.4	2475.9	38799.064	180300.364
		9	2018	323260.3	2084.25	26027.564	250886.814
		10	2019	222246.9	1285.95	27378.628	250911.478

ج	المصرف	ت	العام	(CR) (1)	(OR) (2)	(MR) (3)	RWA (1+2+3)=(4)
المصرف الأهلي للاستثمار		1	2010	117178.3	35071.2	12179.96	164429.46
		2	2011	92184.2	35040.9	10178.008	137403.108
		3	2012	101236.7	1122.6	8184.744	110544.044
		4	2013	268617.8	1885.5	216402.64	486905.94
		5	2014	142144	2194	11547	155885
		6	2015	136466	1499	11037	149002
		7	2016	139993	2055	11364	153412
		8	2017	151687	1893	12286	165866
		9	2018	82628	1395	6727	90750
		10	2019	174560	581	14011	189152

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج جداول (3) و(4) و(5)

يتضح من الجدول (6) أن مقدار الموجودات المرجحة بالمخاطر في المصارف عينة الدراسة تذبذب بالزيادة من سنة لأخرى، ويعود السبب في تلك الزيادة إلى زيادة كل من الموجودات المرجحة بمخاطرة (الائتمان، السوق، التشغيل)، مما يتعين على المصارف أن تحتفظ برأس مال كافٍ لتغطية إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر المحسوبة في الجدول المقارن (3-4)، ويتضح أنّ هنالك علاقة طردية بين الموجودات المرجحة لكل من مخاطرة (الائتمان، السوق، والتشغيل)، وبين إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر (RWA)، أي كلما ارتفعت مبالغ قيم الموجودات المرجحة لمخاطر (الائتمان، والسوق، والتشغيل) كلما ارتفعت قيمة إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر (RWA)، وبالعكس عند انخفاض مبالغ قيم الموجودات المرجحة بالمخاطر (الائتمان، والسوق، والتشغيل)، فإن قيمة إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر (RW) تنخفض.

ثالثاً: نتائج قياس وتحليل نسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة

يمكن حساب نسبة كفاية رأس المال (CAR) للمصارف عينة الدراسة وتحليلها عن طريق قسمة رأس المال الإجمالي في المصارف على إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر وعلى وفق المعادلة الآتية:

$$CAR = \frac{TC}{RWA} \times \%100$$

إذ إن :

CAR = كفاية راس المال.

TC = إجمالي رأس المال.

RWA = إجمالي الموجودات المرجحة بمخاطر.

تُقاس نسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة من خلال قسمة نتائج جدول (1) على قيم نتائج جدول (6) ويضرب الناتج بنسبة 100%، وفي الجدول (7) توضيح احتساب نسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة وفق المعادلة أعلاه:

جدول (7): مقارنة نتائج قياس نسبة كفاية رأس المال (CAR) (مليون دينار)

ت	القيمة	TC (1)	RWA (2)	CAR (2/1) = (3)
---	--------	-----------	------------	--------------------

				السنة	
المصرف التجاري العراقي					أ
0.012	9447072.984	116695	2010	1	
0.088	1794987.864	158239	2011	2	
0.238	730223.91	173680	2012	3	
0.003	76423421.25	232816	2013	4	
0.009	36790277.76	322841	2014	5	
0.142	2176314.534	309150	2015	6	
0.618	472731.682	292404	2016	7	
1.789	168840.994	302004	2017	8	
2.183	134367.324	293419	2018	9	
2.753	102390.162	281900	2019	10	
%0.78	المتوسط				
مصرف بغداد					ب
0.318	432203.58	137339	2010	1	
0.288	559341.288	161143	2011	2	
0.289	792452.754	229300	2012	3	
0.359	880309.188	316355	2013	4	
0.325	972979.722	316703	2014	5	
1.809	180205.668	325979	2015	6	
0.733	420077.318	308062	2016	7	
1.704	180300.364	307244	2017	8	
1.183	250886.814	296967	2018	9	
1.213	250911.478	304580	2019	10	
%0.82	المتوسط				
المصرف الاهلي للاستثمار					ج
0.322	164429.46	52914	2010	1	
0.767	137403.108	105417	2011	2	
1.400	110544.044	154660	2012	3	
0.346	486905.94	168541	2013	4-	
1.836	155885	286242	2014	5	
1.974	149002	294108	2015	6	
1.995	153412	306172	2016	7	
1.900	165866	312819	2017	8	
2.964	90750	269050	2018	9	
1.450	189152	274295	2019	10	
%1.50	المتوسط				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج جداول (2) و(6)

يتضح من جدول (7)، أن نسبة كفاية رأس المال (CAR) للمصارف عينة الدراسة تختلف من سنة إلى آخر، وذلك بسبب التباين في إجمالي رأس المال، وكذلك الارتفاع أو الانخفاض في الموجودات المرجحة بالمخاطر بالنسبة إلى إجمالي رأس المال، لذا توضح هذه النسبة مدى قدرة المصارف على استخدام إجمالي رأس المال لمواجهة الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف نتيجة التعامل بالموجودات الخطرة، ويطلق على هذه النسبة نسبة هامش الأمان (security marging)، وإن انخفاض هذه النسبة يدل على ارتفاع المخاطر المصرفية، أي ان هنالك علاقة عكسية معناها أنه بانخفاض هذه النسبة ترتفع

المخاطر التي تتعرض لها الأنشطة الاستثمارية والائتمانية من خلال انخفاض قدرة إجمالي رأس المال على تغطية المخاطر، وبالعكس عند ارتفاع النسبة فإن المخاطر المصرفية تنخفض، إضافة إلى إن هنالك علاقة طردية بين الزيادة في كفاية رأس المال والزيادة في إجمالي رأس المال، وتعد نسبة كفاية رأس مال المصرف التجاري العراقي ومصرف بغداد، والمصرف الأهلي للاستثمار، ولفترة الدراسة كاملة أكبر من نسبة الحد الأدنى المسموح بها (10.5%) لكفاية رأس المال بموجب متطلبات لجنة بازل (III)، إذ يلحظ ارتفاع النسب بشكل كبير في المصارف عينة الدراسة، وهذا يدل على أن المصارف تحافظ على مواردها المالية نتيجة المخاطر التي تكتنفها الأنشطة الاستثمارية، مما دفع المصارف لزيادة حجم رؤوس أموالها نسبة إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر بشكل كبير، حيث أن هنالك علاقة عكسية بين نسبة كفاية رأس المال والموجودات المرجحة بالمخاطر، إذ إن الزيادة في الموجودات المرجحة بالمخاطر تدل على انخفاض نسبة كفاية رأس المال وبالعكس.

ويتبين من الجدول (7) أن نسبة كفاية رأس المال كانت متباينة على مستوى المصرف الواحد، إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال في مصرف التجاري العراقي حداً أعلى بنسبة (2.753) في سنة 2019 و(0.003) حداً أدنى في سنة 2013 وبمتوسط سنوي بلغ (0.78)، حيث أن الارتفاع بنسبة الكفاية كان لسببين رئيسيين الأول النمو المستمر في رأس المال، والثاني السياسة الاستثمارية للمصرف من خلال تجنب الاستثمارات الخطرة، فضلاً عن توجيه أغلب الموارد المالية لديه إلى الاستثمار في حوالات الخزينة عديمة المخاطر، أما مصرف بغداد فقد كانت نسبة كفاية رأس المال متباينة وذلك بسبب اختلاف نسبة النمو في موجودات المصرف المرجحة بالمخاطر وفي إجمالي رأس المال خلال مدة الدراسة، إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال حداً أعلى (1.809) في سنة 2015 و(0.288) حداً أدنى في سنة 2011 وبمتوسط سنوي بلغ قدره (0.82)، أما المصرف الأهلي للاستثمار فقد كانت نسبة كفاية رأس المال متباينة النمو خلال الفترة من (2010) إلى (2019) وذلك بسبب النمو المستمر في إجمالي رأس المال للمدة المذكورة، إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال حداً أعلى بنسبة (2.964) في سنة 2018 و(0.322) حداً أدنى في سنة 2010 وبمتوسط سنوي بلغ قدره (1.50)، إذ إن ارتفاع نسبة الكفاية كان لسببين رئيسيين الأول النمو المستمر في رأس المال، والثاني السياسة الاستثمارية للمصرف من خلال تجنب الاستثمارات الخطرة، فضلاً عن توجيه أغلب المصادر المالية لديه إلى الاستثمار في أرصدة في الحساب المطلق لدى البنك المركزي الذي يخلو من المخاطر.

ولأجل تقييم كفاية رأس المال في المصارف عينة الدراسة فإن المتوسط العام لنسبة كفاية رأس المال في المصرف التجاري العراقي خلال فترة الدراسة بلغ (0.78) وتعد هذه النسبة هي الأكثر خطورة بالقياس مع المصارف عينة الدراسة الأخرى، وذلك نتيجة العلاقة العكسية بين نسبة كفاية رأس المال والمخاطر المالية، ويأتي بعده مصرف بغداد وبنسبة متوسط بلغت (0.82)، ثم يأتي المصرف الأهلي للاستثمار بأعلى نسبة متوسط من المصارف الأخرى خلال فترة الدراسة إذ بلغت نسبة المتوسط للمصرف (1.50)، وإن هذا الارتفاع في نسب كفاية رأس المال عن الحدود الدنيا التي حددتها متطلبات لجنة بازل(III)، يعطي دليلاً على اتباع المصارف سياسة استثمارية، وائتمانية متحفظة من حيث توظيف مواردها المالية، بالإضافة لهذا هي تعبر عن قوة المركز المالي للمصارف عينة الدراسة من حيث قدرة رؤوس أموالها في مواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها العمل المصرفي، كما تعكس مقدرة جيدة على تغطية الخسائر التي قد تواجهها المصارف.

٣.٢.١ تحليل جودة الموجودات للمصارف عينة الدراسة

ان ارتفاع هذه النسبة يدل على ضعف جودة الموجودات للمصرف وبالعكس، اي انه عند انخفاض نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض تكون جودة الموجودات لدى المصرف جيدة ، وتُحسب وفقاً للمعادلة الآتية:

$$AQ = NPL/TL \times \%100$$

اذ إن :

AQ = جودة الموجودات

NPL = القروض المتعثرة

TL = اجمالي القروض

والجدول الآتي يوضح كيفية احتساب جودة الموجودات للمصارف عينة الدراسة.

جدول (8): مقارنة نتائج حساب مخاطر جودة الموجودات (مليون دينار)

ت	القيمة السنة	NPL (1)	TL (2)	AQ (2÷1)=(3)
أ	المصرف التجاري العراقي			
1	2010	13485	35965	0.37
2	2011	12060	82914	0.15
3	2012	428	2311	0.19
4	2013	1004	3956	0.25
5	2014	2525	7154	0.35
6	2015	8632	9102	0.95

0.665	29245	19468	2016	7
0.65	30932	20314	2017	8
0.44	31242	13950	2018	9
0.59	11447	6707	2019	10
%0.46	المتوسط			
مصرف بغداد				ب
0.121	180800	21940	2010	1
0.114	149782	17135	2011	2
0.094	147401	13842	2012	3
0.153	219170	33611	2013	4
0.046	228904	10448	2014	5
0.25	237923	60390	2015	6
0.381	195066	74365	2016	7
0.422	145602	61559	2017	8
0.433	161955	70232	2018	9
0.336	149603	50387	2019	10
%0.23	المتوسط			
المصرف الاهلي للاستثمار				ج
0.322	36973	11910	2010	1
0.248	49054	8828	2011	2
0.186	67493	9129	2012	3
0.689	115538	79593	2013	4
1.067	165327	176467	2014	5
0.443	184042	81611	2015	6
0.04	124683	5040	2016	7
0.037	134356	5057	2017	8
0.052	76828	4018	2018	9
0.045	168965	7585	2019	10
%0.31	المتوسط			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة

ويتضح من الجدول اعلاه ان نسبة جودة الموجودات في المصارف عينة الدراسة تختلف من سنة لأخرى، والسبب في هذا يعود الى الزيادة في القروض المتعثرة اضافة الى الارتفاع أو الانخفاض في اجمالي القروض نسبة الى القروض المتعثرة، حيث ان نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض تبين جودة موجودات المصرف وبالتالي قدرة المصارف في ادارة موجوداتها المالية.

ان ارتفاع نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض دليل على ارتفاع نسبة المبالغ المعرضة للخطر وعدم تحصيلها، اما انخفاض هذه النسبة فإنه يدل على ان القروض تحصل حسب مواعيد استحقاقها، ومن هنا يتضح ان هنالك علاقة عكسية مع جودة الموجودات وعلاقة طردية مع القروض المتعثرة، وهذا يعني انه بارتفاع نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض نتيجة ارتفاع القروض المتعثرة ومن ثم يكون السبب في ارتفاع نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض نتيجة انخفاض جودة الموجودات لدى المصرف.

ويتضح من الجدول ان نسبة جودة الموجودات كانت متباينة على مستوى المصرف الواحد، اذ فيما يخص المصرف التجاري العراقي فقد بلغت جودة الموجودات (0.665) في سنة 2016 وهي نسبة جيدة

ومرضية لإدارة المصرف، وبلغت حداً أعلى لها (0.15) في سنة 2011، وبمتوسط سنوي بلغ (0.46)، ويلاحظ ان هذه النسبة خلال فترة الدراسة كانت ضمن التصنيف المرضي لجودة الموجودات، اما مصرف بغداد فقد كانت مخاطر جودة الموجودات لديه متباينة، اذ بلغت هذه النسبة (0.433) كحد ادنى لمصرف بغداد في سنة 2018، وكانت اعلى نسبة له (0.04) في سنة 2016، وبلغ المتوسط العام لمصرف بغداد (0.23)، ولغرض تقييم مخاطر جودة الموجودات لهذا المصرف نجد ان اعلى نسبة له تقع ضمن التصنيف مرضية الذي يقع بين (20-50%)، ويتطلب من المصرف العمل على البقاء على هذه النسبة ان لم يتمكن من تخفيضها اذ ان ارتفاع هذه النسبة يحقق خسائر راس مالية كبيرة للمصرف، اما المصرف الاهلي للاستثمار فقد بلغت ادنى نسبة له (0.689) في سنة 2013، وكان اعلى حد لهذه النسبة (0.04) في سنة 2016، وبمتوسط عام بلغ (0.31) وتقع هذه النسبة ضمن القروض الغير مرضية مما يتطلب من المصرف العمل على تخفيض حجم القروض المتعثرة لديه.

ولغرض تقييم مخاطر جودة الموجودات في المصارف عينة الدراسة يتم ذلك من خلال مقارنة المتوسط العام، فالمتوسط العام للمصرف التجاري العراقي (0.46 %) ويليهِ المصرف الاهلي للاستثمار بمتوسط بلغ (0.31%)، ومن ثم يليهِ مصرف بغداد بنسبة (0.23%) والذي يمثل اقل درجة مخاطرة في عدم السداد.

٣.١ قياس وتحليل المتغيرات التابعة

١.٣.١ تحليل القيمة السوقية للمصارف عينة الدراسة

من اجل قياس القيمة السوقية للمصارف عينة الدراسة فقد استُخدم نموذج (Tobin's Q) المعدل الذي أُشير اليه في المبحث الثاني من الفصل الثاني، الذي تلخص من خلال نسبة القيمة السوقية لاسهم المتداولة الى القيمة الدفترية لأجمالي الموجودات ويمكن ايضاحه بالمعادلة الاتية:

$$\text{Tobin's Q} = \text{MVT} / \text{TABV}$$

اذ إن :

MVT = القيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة من (القيمة السوقية للسهم الواحد * عدد الاسهم المتداولة).

TABV = القيمة الدفترية لأجمالي الموجودات

فكلما اقتربت نسبة (Tobin's Q) من الواحد الصحيح فأن ذلك يدل ان قيمة المصرف بمستوى افضل وادائه جيد، وبالعكس اذ عندما تقترب النسبة من الصفر فأن ذلك يدل على تدني قيمة المصرف وان موجودات المصرف مسعرة بأعلى من قيمتها الحقيقية، والجدول ادناه يوضح قياس قيمة كل مصرف من المصارف عينة الدراسة وكما هو في جدول (9):

جدول(9): قياس القيمة السوقية للمصارف عينة الدراسة

ت	البيان السنة	القيمة السوقية للسهم (بالدينار)	عدد الاسهم (بالملايين)	D MVT (بالملايين)	TABV (بالملايين)	Tobin's Q (%)
المصرف التجاري العراقي						
1	2010	1.390	60000	83400	204164	0.408
2	2011	1.270	10000	127000	247446	0.51
3	2012	1.270	100000	127000	293437	0.432
4	2013	0.920	150000	138000	334843	0.412
5	2014	0.660	250000	165000	449273	0.367
6	2015	0.410	250000	102500	414889	0.247
7	2016	0.46	250000	115000	423819	0.271
8	2017	0.47	250000	117500	460616	0.255
9	2018	0.49	250000	122500	443946	0.275
10	2019	0.48	250000	120000	449777	0.266
المتوسط						
%0.34						
مصرف بغداد						
1	2010	3.31	85000	281350	961063	0.293
2	2011	3.38	100000	338000	875267	0.386
3	2012	3.960	112900	447084	1300655	0.344
4	2013	2.446	275000	672650	1764905	0.381
5	2014	2.130	250000	532500	1827505	0.291
6	2015	1.370	250000	342500	1549537	0.22
7	2016	0.908	250000	227000	1200424	0.189
8	2017	0.810	250000	202500	1090153	0.19
9	2018	0.610	250000	152500	1113539	0.14
10	2019	0.296	250000	74000	1132744	0.065
المتوسط						
%0.24						
المصرف الاهلي للاستثمار						
1	2010	0.860	50000	43000	107558	0.400
2	2011	0.696	100000	69600	184665	0.377
3	2012	1.540	100000	154000	337249	0.46
4	2013	1.245	152000	189240	542453	0.349
5	2014	0.570	250000	142500	615235	0.23
6	2015	0.50	250000	125000	535006	0.2
7	2016	0.516	250000	129000	578847	0.223
8	2017	0.464	250000	116000	603214	0.192
9	2018	0.427	250000	106750	524948	0.203
10	2019	0.610	250000	152500	632802	0.241

المتوسط	%0.28
---------	-------

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة

يتضح من جدول (9) أن نسب القيمة السوقية لجميع المصارف عينة الدراسة ولجميع سنوات فترة الدراسة بعيدة عن (1) يلحظ أن نسبة القيمة السوقية خلال فترة الدراسة متباينة من سنة لأخرى، إذ بلغ متوسط القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي بواقع نسبة (0.34)، وقد كان حدها الأدنى في سنة 2015 بواقع نسبة بلغت (0.247)، أما حدها الأعلى فقد كان بواقع نسبة بلغت (0.51) في سنة 2011، وتعد هذه النسبة ضعيفة، إذ يلحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن نسب القيمة في أغلب السنوات ضعيفة نتيجة كبر الفجوة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية، اما مصرف بغداد فقد كانت اعلى نسبة له (0.386) في سنة 2011 ، وكان ادنى حد لهذه النسبة (0.14) في سنة 2018، وبمتوسط عام بلغ (0.24) ولغرض تقييم المصرف يلحظ ان هذه النسبة تأخذ بالانخفاض التدريجي في السنوات التالية من الدراسة وهذا بسبب الفرق الكبير بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لمصرف بغداد، أما المصرف الأهلي للاستثمار فقد كانت جميع نسب القيمة السوقية لدى المصرف دون النصف خلال مدة الدراسة ولم تقترب من (1)، إذ بلغ متوسط القيمة السوقية خلال مدة الدراسة نسبة بلغت (0.24)، وقد كان حدها الأعلى في سنة 2012 بواقع نسبة قد بلغت (0.46)، أما حدها الأدنى فقد بلغت نسبة (0.192) في سنة 2015.

ولغرض تقييم القيمة السوقية للمصارف عينة الدراسة من خلال المتوسط العام لكل مصرف يلاحظ أن المصرف التجاري العراقي قد حقق أعلى متوسط من المصارف الاخرى خلال فترة الدراسة إذ بلغ متوسط القيمة السوقية لدى المصرف نسبة (0.34 %)، ويليه المصرف الأهلي للاستثمار بمتوسط قيمة بلغت نسبته (0.28 %)، ومن ثم يليهما مصرف بغداد بمتوسط قيمة بلغت نسبته (0.24 %)، ويلحظ ان جميع نتائج المتوسطات في المصارف عينة الدراسة منخفضة جداً، بما فيها المصرف الذي أخذ المرتبة الأولى من بينها ألا إنه لم تقترب فيه نسبة القيمة السوقية من (1) ولا في أي سنة من سنوات فترة الدراسة، فضلاً عن ان المتوسط العام الذي حققه لم يصل إلى النصف من النسبة المحددة بواحد (1).

٢.٣.١ تحليل حجم الموجودات لمصارف عينة الدراسة

غالباً ما يُقاس حجم المصرف بمقدار ما يملكه من موجودات ،اذ ان زيادة حجم موجودات المصارف التجارية يزيد من قدرتها على الاستثمار ،اذ دائماً ما يتوقع ان زيادة حجم موجودات المصارف سوف يؤدي الى زيادة ربحيتها ،وفي حال ما تم قياس حجم المصارف التجارية بما تملكه من حقوق ملكية (راس المال المدفوع والاحتياطات والارباح غير الموزعة) نلاحظ ان المصارف التي تمتلك حقوق ملكية كبيرة تكون الاموال المتوفرة لديها اكبر وقدرتها في استثمار هذه الاموال اكبر ، اضافة الى انه زيادة حقوق الملكية تؤدي الى زيادة ثقة المتعاملين مع المصارف مما قد ينعكس على حجم ودائع العملاء لديها، وبالتالي زيادة الرافعة المالية التي بدورها تعظم معدل العائد على حقوق الملكية، وفي هذه الدراسة أُعتمد المعادلة التالية لقياس حجم موجودات المصارف التجارية عينة الدراسة:

$$A S = L + P R$$

اذ إن :

المصطلح	اسم المصطلح باللغة الانكليزية	اسم المصطلح باللغة العربية
AS	Asset Size	حجم الموجودات
L	Liabilities	الالتزامات
PR	Property Rights	حقوق الملكية

ويوضح جدول (10) نتائج قياس رأس المال الأساس للمصارف عينة الدراسة، تبعاً للبيانات المتوفرة في الجداول الاتية:

جدول (10): مقارنة نتائج حساب حجم الموجودات (مليون دينار)

ت	القيمة السنة	L (1)	PR (2)	AS (2+1)= (3)
أ	المصرف التجاري العراقي			
1	2010	109624945	94538893	204163838
2	2011	112261767	135184629	247446396
3	2012	160236268	143200259	303436527
4	2013	138264072	196579178	334843250

449272568	284385241	164887327	2014	5
414889153	274201298	140687855	2015	6
423819	281941	141878	2016	7
460617	291809	168808	2017	8
443945	283958	159987	2018	9
449777	271929	177848	2019	10
195582989	المتوسط			
مصرف بغداد				ب
961063	118788	842275	2010	1
875267	139620	735647	2011	2
1300655	207253	1093402	2012	3
1764904	291262	1473642	2013	4
1827505	292419	1535086	2014	5
1549536	268488	1281048	2015	6
1200424	282822	917602	2016	7
1090153	276942	813211	2017	8
1113539	266743	846796	2018	9
1132744	273641	859103	2019	10
1281579	المتوسط			
المصرف الاهلي للاستثمار				ج
1075583	529135	546448	2010	1
897892	105417	792475	2011	2
337248	154660	182588	2012	3
542405926	168480	542237446	2013	4
615235072	263429	614971643	2014	5
535005927	260539	534745388	2015	6
578847	287839	291008	2016	7
603214	285705	317509	2017	8
524948	257766	267182	2018	9
532803	256642	276161	2019	10
169719746	المتوسط			

ويتضح من الجدول (10) ان حجم الموجودات مقاساً بمجموع الالتزامات وحقوق الملكية تتفاوت نسبةً في المصارف عينة الدراسة ومن سنة لأخرى ،ففي المصرف التجاري العراقي بلغت نسبة حجم الموجودات (449272568) كأعلى حد لها في سنة 2014، وبلغ ادنى حد لهذه النسبة (423819) في سنة 2016، وبمتوسط سنوي بلغ (195582989)، اما مصرف بغداد فقد بلغت اعلى نسبة له (1827505) في سنة 2014، في حين ادنى حد لهذه النسبة (875267) في سنة 2010، وبمتوسط سنوي بلغ (1281579)، في حين اعلى حد لهذه النسبة في المصرف الاهلي للاستثمار (615235072) وذلك خلال سنة 2014، في حين بلغ ادنى حد لهذه النسبة (337248) في سنة 2014، وبمتوسط سنوي بلغ قدره (169719746).

ولغرض تقييم حجم الموجودات في المصارف عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة يستخدم المتوسط العام للمصارف عينة الدراسة اذ بلغ المتوسط العام للمصرف التجاري العراقي (195582989)، ويليه

المصرف الاهلي للاستثمار بمتوسط بلغ (169719746)، ومن ثم يليهما مصرف بغداد بمتوسط بلغ (1281579) الذي يمثل اقل المصارف نسبة في حجم الموجودات.

٣.٣.١ تحليل الربحية في المصارف عينة الدراسة

ما زالت الربحية هي المعيار الرئيسي في الحكم على كفاءة المصارف، إذ تُعدّ الربحية مؤشراً قوياً على مدى نجاح المصارف في تحقيق اهدافها، فالربحية تدعم الموقف المالي للمصارف وتزيد من قيمتها، والمصارف التي تتميز بتحقيق ارقام ونسب ربحية مرتفعة يكون لديها قدرة اكبر في النمو والتوسع في السوق وبالتالي التخفيض من المخاطر الائتمانية وبالعكس، فالمصارف التي تتخفّض نسب ربحيتها أو تحقق خسائر فأنها تفقد قدرتها على المنافسة وترتفع مخاطرها الائتمانية، وستُفاس الربحية للمصارف عينة الدراسة بالاعتماد على مؤشرين وهما العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية وكالاتي:

١- العائد على الموجودات

حيث استخدمت المعادلة الاتية لإيجاد العائد على الموجودات

$$ROA = \frac{NI}{TA} \times 100\%$$

اذ إن :

ROA = العائد على الموجودات.

NI = صافي الربح.

TA = اجمالي الموجودات.

ويوضح الجدول (11) نتائج حساب العائد على الموجودات في المصارف عينة الدراسة:

جدول (11): مقارنة نتائج حساب الربحية (العائد على الموجودات) (مليون دينار)

ت	القيمة السنة	NI (1)	TA (2)	ROA (2÷1)=(3)
أ	المصرف التجاري العراقي			
1	2010	5166	204164	0.025
2	2011	7181	247446	0.029

0.025	293347	7217	2012	3
0.027	334843	8877	2013	4
0.021	449273	9215	2014	5
0.017	414889	7245	2015	6
0.018	423819	7578	2016	7
0.021	460616	10050	2017	8
0.024	443946	10864	2018	9
0.014	449777	6532	2019	10
%0.02	المتوسط			
مصرف بغداد				ب
0.014	961063	13669	2010	1
0.023	875267	20958	2011	2
0.019	1300655	25099	2012	3
0.018	1764905	32067	2013	4
0.015	1827505	27781	2014	5
0.014	1549537	21717	2015	6
0.016	1200424	20245	2016	7
0.006	1090152	6122	2017	8
0.004	1114538	4152	2018	9
0.006	1132744	7299	2019	10
%0.01	المتوسط			
المصرف الاهلي للاستثمار				ج
0.568	107558	61142	2010	1
0.048	184665	8945	2011	2
0.046	337249	15415	2012	3
0.026	542453	13874	2013	4
0.011	615235	6991	2014	5
0.004	535006	2368	2015	6
0.006	578847	3302	2016	7
0.005	603214	2858	2017	8
(0.015)	524948	(7967)	2018	9
0.014	632802	9164	2019	10
%0.07	المتوسط			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة

ويتضح من الجدول اعلاه ان الربحية في المصارف عينة الدراسة مقاسة بالعائد على الموجودات متباينة من مصرف لآخر، ففي المصرف التجاري العراقي بلغت نسبة العائد على الموجودات (0.029) كأعلى حد لهذه النسبة في سنة 2011، وبلغ ادنى حد لهذه النسبة (0.014) في سنة 2019، وبمتوسط سنوي بلغ (0.02 %)، في حين بلغ اعلى حد لهذه النسبة في مصرف بغداد (0.023) وذلك خلال سنة 2011، وكان ادنى حد لهذه النسبة (0.004) خلال سنة 2018، وبمتوسط سنوي بلغ قدره (0.01 %)، اما المصرف الاهلي للاستثمار فقد كان اعلى حد لهذه النسبة فيه (0.568) خلال سنة 2010، في حين بلغ ادنى حد لهذه النسبة (-0.015) خلال سنة 2018 اذ حقق المصرف خسارة في هذا العام، في حين بلغ المتوسط السنوي له (0.07 %).

ولأجل تقييم الربحية من خلال العائد على الموجودات في المصارف عينة الدراسة وخلال مدة الدراسة فيكون عن طريق المتوسطات العامة اذ بلغ المتوسط العام للمصرف الاهلي للاستثمار (0.07 %)، ويليه المصرف التجاري العراقي بمتوسط سنوي بلغ (0.02 %)، ومن ثم مصرف بغداد بمتوسط سنوي (0.01%) وهو اقل المصارف تحقيق للربحية تبعاً لهذه المؤشر .

٢- العائد على حق الملكية

اما قياس الربحية باستخدام مؤشر العائد على حق الملكية يتم استخدام المعادلة الاتية:

$$ROE = \frac{NI}{TE} \times 100\%$$

اذ إن :

ROE = العائد على حق الملكية.

NI = صافي الدخل.

TE = اجمالي حقوق الملكية .

ويوضح الجدول (12) التالي نتائج حساب العائد على حقوق الملكية:

جدول (12): مقارنة نتائج حساب الربحية(العائد على حق الملكية) (مليون دينار)

ت	القيمة السنة	NI (1)	TE (2)	ROE (2÷1)=(3)
أ	المصرف التجاري العراقي			
1	2010	5166	94539	0.05
2	2011	7181	135185	0.053
3	2012	7217	143200	0.05
4	2013	8877	196579	0.045
5	2014	9215	284385	0.032
6	2015	7245	274201	0.026
7	2016	7578	281941	0.026
8	2017	10050	291809	0.034
9	2018	10864	283958	0.038
10	2019	6532	271929	0.024
	المتوسط			
				%0.03
ب	مصرف بغداد			
1	2010	13669	118788	0.115
2	2011	20958	139620	0.150
3	2012	25099	207253	0.121
4	2013	32067	291262	0.110
5	2014	27781	292419	0.095
6	2015	21717	268488	0.080
7	2016	20245	282822	0.071

0.022	276942	6122	2017	8
0.015	266743	4152	2018	9
0.026	273641	7299	2019	10
%0.08	المتوسط			
المصرف الاهلي للاستثمار				ج
0.116	529135	61142	2010	1
0.084	105417	8945	2011	2
0.0996	154660	15415	2012	3
0.082	168480	13874	2013	4
0.027	263429	6991	2014	5
0.009	260539	2368	2015	6
0.011	287839	3302	2016	7
0.01	285705	2858	2017	8
(0.031)	257766	(7967)	2018	9
0.036	256642	9164	2019	10
%0.04	المتوسط			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة

ويتضح من الجدول اعلاه ان الربحية مقاسة بالعائد على حقوق الملكية ان العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة الدراسة وخلال مدة الدراسة متباينة، اذ بلغت في المصرف التجاري العراقي (0.053) وهي اعلى حد لهذه النسبة خلال سنة 2011، في حين بلغ ادنى حد لهذه النسبة (0.024) وكانت هذه النسبة في سنتي 2019، وبمتوسط سنوي بلغ (0.03 %)، اما فيما يخص مصرف بغداد فقد بلغت اعلى نسبة له (0.150) خلال سنة 2011، بينما كان ادنى حد لهذه النسبة (0.015) خلال سنة 2018، وبمتوسط سنوي بلغ قدره (0.08 %)، اما فيما يخص المصرف الاهلي للاستثمار فقد كانت اعلى نسبة له (0.116) خلال سنة 2010، في حين بلغ ادنى حد لهذه النسبة (-0.031) خلال سنة 2018 اذ حقق المصرف خسارة في هذا العام، في حين بلغ المتوسط السنوي (0.04 %).

ولأجل تقييم ربحية المصارف عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة وفقاً لمؤشر العائد على حق الملكية يكون عن طريق المتوسط العام اذ بلغ المتوسط العام في مصرف بغداد التجاري (0.08)، ويليه الاهلي للاستثمار بمتوسط بلغ قدره (0.04) ، ومن ثم المصرف التجاري العراقي بمتوسط قدره (0.03)، وهو يمثل اقل المصارف ربحية وفقاً لهذا المؤشر. ويلحظ من المقارنة بين المؤشرين لربحية للمصارف عينة الدراسة، فنجد ان المصرف التجاري العراقي حقق عائد على حق الملكية اكبر من العائد على الموجودات اذ بلغ العائد على حق الملكية (0.03)، اما مصرف بغداد فقد حقق عائد على حق الملكية اكبر من العائد على الموجودات وبلغ قدره (0.08)، اما المصرف الاهلي للاستثمار كان العائد على حق الملكية فيه اكبر من العائد على الموجودات وبلغ (0.04)، ومن هذه النتائج نجد ان ربحية المصارف

مقاسة بالعائد على حق الملكية حققت نتائج افضل من العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة
ولكل فترة الدراسة.

المبحث الثاني

القياس والتحليل الإحصائي لانعكاس المخاطر المالية النظامية على تحقيق الميزات
التنافسية واختبار الفرضيات

يتناول هذا المبحث وصف الارتباط بين المتغيرات الثلاثة (مخاطر الائتمان، مخاطر الملاءة المالية، مخاطر جودة الموجودات) مع المتغيرات التابعة الثلاثة (القيمة السوقية، حجم الموجودات، الربحية، "العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية") من خلال توظيف النتائج التي تم استخرجت باستخدام المعادلات الرياضية في المبحث الأول من هذا الفصل وتوظيفها في البرنامج الإحصائي SPSS rv.24 ومن ثم وصف وتحليل مخرجات البرنامج من حيث الاثر والعلاقة بين المتغيرات واختبار الفرضيات فيما يتعلق بقبولها أو نفيها، ووضع فرضيات بديلة.

ولغرض قياس الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة استُخدمت الصيغة المختصرة لمعامل الارتباط وفقاً لمعادلة (Pearson) بيرسون الآتية:

$$r = \frac{n(\sum xy) - (\sum x)(\sum y)}{\sqrt{n \sum x^2 - (\sum x)^2} \sqrt{kn \sum y^2 - (\sum y)^2}}$$

إذ يمثل r قوة الارتباط للمتغير المستقل مع المتغير التابع ويمثل x المتغير المستقل ويمثل y المتغير التابع ولأن الدراسة تتوسع إلى أكثر من متغير مستقل ومتغير تابع فقد رُمزت المتغيرات لغرض استخدامها في البرنامج الإحصائي والخروج بالنتائج وقد أخذ كل متغير مستقل وتابع رمزاً خاصاً به والجدول الآتي يوضح ذلك:

اسم المتغير باللغة العربية	اسم المتغير باللغة الانكليزية	مصطلحات المتغيرات	الرمز الاحصائي
مخاطر الائتمان	Credit Risk	CR	X1
مخاطر الملاءة المالية	Solvency Risk	SR	X2
مخاطر جودة الموجودات	Asset Quality Risk	AQR	X3
القيمة السوقية	Market Value	MV	Y1
حجم الموجودات	Assets Size	AS	Y2
العائد على الموجودات	Return On Asset	ROA	Y3
العائد على حق الملكية	Return On Equity	ROE	Y4

١.٢ التحليل الاحصائي للمصرف التجاري

١.١.٢ الاحصاءات العامة

بهدف معرفة الخصائص العامة للبيانات المدروسة تم إيجاد بعض الإحصاءات العامة مثل أقل وأعلى قيمة والوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع المتغيرات المدروسة وكما في الجدول التالي:

جدول رقم (13)

الإحصاءات العامة للمتغيرات

Descriptive Statistics					
Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
0.194653	0.31700	0.590	0.033	10	x1
1.047378	0.78350	2.753	0.003	10	x2
0.251401	0.46050	0.950	0.150	10	x3
0.093126	0.34430	0.510	0.247	10	y1
182135146.6	195582989	449272568	423819	10	y2
0.004748	0.02210	0.029	0.014	10	y3
0.011043	0.03780	0.053	0.024	10	y4

يتبين من الجدول ان ادنى قيمة للمتغير مخاطر الائتمان x1 بلغت (0.033) في حين بلغت أعلى قيمة (0.590) اما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (0.317) وبانحراف معياري مقداره (0.194653)، وان ادنى قيمة للمتغير مخاطر الملاءة المالية x2 بلغت (0.003) في حين بلغت أعلى قيمة (2.753) اما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (0.78350) وبانحراف معياري مقداره (1.047378)، في حين بلغت ادنى قيمة للمتغير مخاطر جودة الموجودات X3 بلغت (0.150) وأعلى قيمة (0.950) اما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (0.46050) وبانحراف معياري مقداره (0.251401). ان ادنى قيمة لمتغير القيمة السوقية y1 بلغت (0.247) في حين بلغت أعلى قيمة (0.510) اما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (0.34430) وبانحراف معياري مقداره (0.093126)، اما ادنى قيمة للمتغير حجم الموجودات y2 بلغت (423819) في حين بلغت أعلى قيمة (449272568) اما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (195582989) وبانحراف معياري مقداره (182135146.6)، اما ادنى قيمة للمتغير العائد على الموجودات y3 بلغت (0.014) في حين بلغت أعلى قيمة (0.029) اما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (0.02210) وبانحراف معياري مقداره (0.004748). اما ادنى قيمة للمتغير العائد على حق الملكية y4 بلغت (0.024) في حين بلغت أعلى قيمة (0.053) اما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (0.03780) وبانحراف معياري مقداره (0.011043).

٢.١.٢ بحث العلاقات بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات

والقيمة السوقية (x1,x2,x3 و y1):

سيتم هنا بحث علاقات الارتباط والاثار للمتغيرات المستقلة الثلاثة مع المتغير المعتمد القيمة السوقية y_1 وكالاتي:

اولاً: علاقة الارتباط ومعنويته بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة

الموجودات والقيمة السوقية (y_1 و x_1, x_2, x_3):

لقد وضع الباحث الفرضيات الصفرية والبديلة لغرض اختبار معنوية الارتباط بين المتغيرات وكالاتي:

الفرضية الصفرية الأولى:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والقيمة السوقية (y_1 و x_1).

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والقيمة السوقية (y_1 و x_1).

الفرضية الصفرية الثانية:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية والقيمة السوقية (y_1 و x_2).

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية والقيمة السوقية (y_1 و x_2).

الفرضية الصفرية الثالثة:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والقيمة السوقية (y_1 و x_3).

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والقيمة السوقية (y_1 و x_3).

ولغرض التحقق واختبار الفرضيات أعلاه استخدم الباحث البرنامج الاحصائي SPSS vr.24

للحصول على قيم الارتباطات ومعنويتها الاحصائية وكما في الجدول التالي:

جدول (14)

الارتباطات بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغير y_1

Correlations			
X3	X2	X1	

-0.883**	-0.625	-0.824**	Pearson Correlation	y1
0.001	0.053	0.003	Sig. (2-tailed)	
10	10	10	N	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).				

الجدول أعلاه يبين ان الارتباطات بين المتغيرين الأول والثالث والمتغير التابع القيمة السوقية y1 هي ارتباطات معنوية تحت مستوى دلالة 5% بسبب ان قيمة sig. اقل من 5%. بينما الارتباط بين المتغير مخاطر الملاءة المالية x2 والمتغير التابع القيمة السوقية y1 هو ارتباط غير معنوي تحت مستوى دلالة 5% بسبب ان قيمة sig. اكبر من 5%. اذ نلاحظ ان الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 والمتغير التابع القيمة السوقية y1 -0.824- ويشير الى ان العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية، وذلك يدل على نفي الفرضية الفرعية الاولى والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والقيمة السوقية)، واستبدالها بفرضية اخرى تدل على وجود علاقة بين المتغيرين ومفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والقيمة السوقية)، وان الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x2 والمتغير التابع القيمة السوقية y1 -0.625- ويشير الى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين المتغيرين، وذلك يثبت الفرضية الفرعية الثانية والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية والقيمة السوقية)، في حين بلغ الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x3 والمتغير التابع القيمة السوقية y1 -0.883- مما يعني ان العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية، وذلك يفيد بنفي الفرضية الفرعية الثالثة والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والقيمة السوقية)، وثبات العلاقة بين المتغيرين من خلال استبدال تلك الفرضية بفرضية اخرى مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والقيمة السوقية)

مما تقدم يتبين ان اعلى ارتباط مع المتغير التابع القيمة السوقية y1 كان للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x3 ثم يأتي ثانياً المتغير مخاطر الائتمان x1 وثالثاً المتغير مخاطر الملاءة المالية x2 .

ثانياً: بحث علاقة الاثر ومعنويته بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة

الموجودات والمتغير التابع القيمة السوقية (y1 و x1,x2,x3)

قام الباحث ببحث اثر المتغيرات المستقلة الثلاثة في المتغير المعتمد القيمة السوقية y_1 وقد وضعت لهذا الغرض الفرضيات الصفرية التالية:

الفرضية الصفرية الأولى:

H_0 : لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 على المتغير التابع القيمة السوقية y_1 .

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 على المتغير التابع القيمة السوقية y_1 .

الفرضية الصفرية الثانية:

H_0 : لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 على المتغير التابع القيمة السوقية y_1 .

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 على المتغير التابع القيمة السوقية y_1 .

الفرضية الصفرية الثالثة:

H_0 : لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع القيمة السوقية y_1 .

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع القيمة السوقية y_1 .

ان اختبار الفرضيات أعلاه والحكم بقبولها او رفضها يتطلب استخدام البرنامج SPSS الذي لخصت نتائجه بالتالي:

جدول رقم (15)

اثر المتغيرات الثلاثة في المتغير y_1

المتغير	المتغير	معامل	معامل	قيمة اختبار F	معنوية	قيمة معلمة	قيمة اختبار t	معنوية	معنوية المتغير
---------	---------	-------	-------	---------------	--------	------------	---------------	--------	----------------

الفصل الثالث..... قياس وتحليل انعكاس المخاطر المالية النظامية على الميزات التنافسية

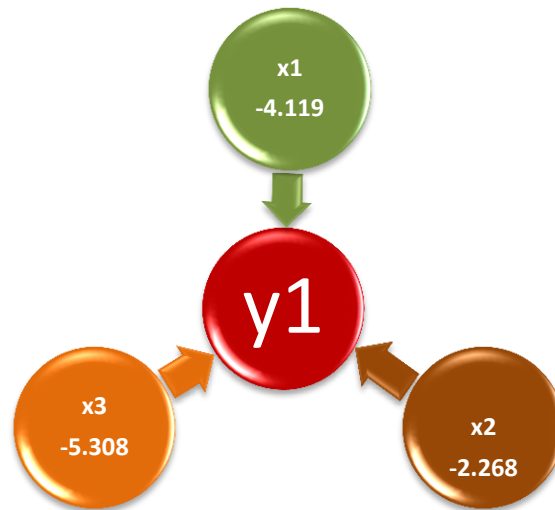
المعتمد	المستقل	التحديد	التحديد المصحح	اختبار F	الاثر	sig. اختبار t	
Y1	X1	0.68	0.64	16.967	-0.394	0.003	المتغير معنوي عكسي
	X2	0.39	0.32	5.142	-0.056	0.053	المتغير غير معنوي
	X3	0.78	0.75	28.177	-0.33	0.001	المتغير معنوي عكسي

يتضح من النتائج ان قيمة معامل التحديد للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 كانت 0.68 وقيمة معامل التحديد المصحح 0.64 وتشير هذه القيمة الى ان نموذج الانحدار المستخدم من قبل الباحث قد فسر ما نسبته 68% من الاختلافات الكلية، في حين بلغت قيمة اختبار F 16.967 بقيمة معنوية sig. مساوية الى 0.003 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% مما يدل على معنوية النموذج لأثر المتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 على المتغير التابع القيمة السوقية y1، كذلك يتضح ان قيمة معلمة الاثر -0.39 بقيمة اختبار t مساوية الى -4.119 وهي قيمة ذات دلالة معنوية عكسية كون قيمة المعنوية sig. اقل من مستوى الدلالة 5% ونستنتج من ذلك ان ارتفاع قيمة المتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض قيمة المتغير التابع القيمة السوقية y1 بمقدار 0.39. وذلك يدل على نفي الفرضية الصفرية الاولى والتي مفادها (لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 على المتغير التابع القيمة السوقية y1) واستبدالها بفرضية اخرى تثبت الاثر المعنوي لمتغير المستقل على المتغير التابع والتي مفادها (يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 على المتغير التابع القيمة السوقية y1).

في حين بلغت قيمة اختبار F 5.142 بقيمة معنوية sig مساوية الى 0.053 وبسبب ان القيمة المعنوية sig. لأثر المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x2 في المتغير التابع القيمة السوقية y1 كانت اكبر من مستوى الدلالة 5% مما يعني عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x2 في المتغير التابع القيمة السوقية y1، وذلك يعطي مفاداً على ثبات الفرضية الصفرية الثانية والتي مفادها (لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x2 على المتغير التابع القيمة السوقية y1).

بينما يتضح من النتائج ان قيمة معامل التحديد للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x3 كانت 0.78 وقيمة معامل التحديد المصحح 0.75 ، وتشير هذه القيمة الى ان نموذج الانحدار المستخدم من قبل الباحث قد فسر ما نسبته 78% من الاختلافات الكلية، في حين بلغت قيمة اختبار F 28.177 بقيمة معنوية sig. مساوية الى 0.001 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% مما يدل على معنوية النموذج لأثر المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x3 على المتغير التابع القيمة السوقية y1، كذلك يتضح ان قيمة معلمة الاثر -0.33 بقيمة اختبار t مساوية الى -5.308 وهي قيمة ذات دلالة معنوية عكسية

كون قيمة المعنوية sig. اقل من مستوى الدلالة 5% ونستنتج من ذلك ان ارتفاع قيمة المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض قيمة المتغير التابع القيمة السوقية y_1 بمقدار 0.33، وذلك يدل على نفي الفرضية الصفرية الثالثة والتي مفادها (لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع القيمة السوقية y_1) واستبدالها بفرضية اخرى تثبت الاثر المعنوي لمتغير المستقل على المتغير التابع والتي مفادها (يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع القيمة السوقية y_1)، والشكل البياني التالي يوضح مخطط لقيم اختبار t للمتغيرات المستقلة الثلاثة لبيان قوة اثرها في المتغير التابع القيمة السوقية y_1 .



شكل رقم (1)
قيم اختبار t لأثر المتغيرات المستقلة الثلاثة على المتغير y_1

٣.١.٢ بحث العلاقات بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات والمتغير التابع حجم الموجودات (y_2 و x_1, x_2, x_3)

سيتم هنا بحث علاقات الارتباط والاثار للمتغيرات المستقلة الثلاثة مع المتغير المعتمد حجم الموجودات y_2 وكالاتي:

أولاً: علاقة الارتباط ومعنويته بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات والمتغير التابع حجم الموجودات (y_2 و x_1, x_2, x_3)

لقد وضع الباحث الفرضيات الصفرية والبديلة لغرض اختبار معنوية الارتباط بين المتغيرات وكالاتي:

الفرضية الصفرية الأولى:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان وحجم الموجودات (y_2 و x_1).

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان وحجم الموجودات (y_2 و x_1).

الفرضية الصفرية الثانية:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية وحجم الموجودات (y_2 و x_2).

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية وحجم الموجودات (y_2 و x_2).

الفرضية الصفرية الثالثة:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات وحجم الموجودات (y_2 و x_3).

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات وحجم الموجودات (y_2 و x_3).

ولغرض التحقق واختبار الفرضيات أعلاه استخدم الباحث البرنامج الاحصائي SPSS vr.24 للحصول على قيم الارتباطات ومعنويتها الاحصائية وكما في الجدول التالي:

جدول (16)

الارتباطات بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغير y_2

Correlations

X3	X2	X1		
0.229 -	- 0.797**	-0.247	Pearson Correlation	y2
0.525	0.006	0.491	Sig. (2-tailed)	
10	10	10	N	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).				

الجدول أعلاه يبين ان الارتباطات بين المتغيرين مخاطر الائتمان ومخاطر جودة الموجودات x1 و x3 والمتغير التابع حجم الموجودات y2 هي ارتباطات غير معنوية تحت مستوى دلالة 5% بسبب ان قيمة sig. اكبر من 5%، بينما الارتباط بين المتغير مخاطر الملاءة المالية x2 والمتغير التابع حجم الموجودات y2 هو ارتباط عكسي معنوي تحت مستوى دلالة 5% بسبب ان قيمة sig. اقل من 5%. اذ نلاحظ ان الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 والمتغير y2 -0.247، ويدل ذلك على ثبات الفرضية الصفرية الاولى والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان وحجم الموجودات)، في حين بلغ الارتباط بين المتغير مخاطر الملاءة المالية x2 والمتغير التابع حجم الموجودات y2 -0.797 ويشير الى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية معنوية بين المتغيرين، وذلك يدل على نفي الفرضية الصفرية الثانية والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية وحجم الموجودات)، وقبول فرضية جديد تدل على وجود العلاقة بين المتغيرين والتي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية وحجم الموجودات)، بينما بلغ الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x3 والمتغير التابع حجم الموجودات y2 -0.229، وذلك يدل على عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين، وذلك يدل على ثبات الفرضية الصفرية الثالثة والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات وحجم الموجودات)

مما تقدم يتبين ان اعلى ارتباط مع المتغير التابع حجم الموجودات y2 كان للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x2 ثم يأتي ثانياً المتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 وثالثاً المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x3 .

ثانياً: بحث علاقة الاثر ومعنويته بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة

الموجودات x1,x2,x3 و y2

قام الباحث ببحث اثر المتغيرات المستقلة الثلاثة في المتغير المعتمد حجم الموجودات y_2 وقد وضعت لهذا الغرض الفرضيات الصفرية التالية:

الفرضية الصفرية الأولى:

H_0 : لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير مخاطر الائتمان x_1 على المتغير حجم الموجودات y_2 .

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير مخاطر الائتمان x_1 على المتغير حجم الموجودات y_2 .

الفرضية الصفرية الثانية:

H_0 : لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير مخاطر الملاءة المالية x_2 على المتغير حجم الموجودات y_2 .

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير مخاطر الملاءة المالية x_2 على المتغير حجم الموجودات y_2 .

الفرضية الصفرية الثالثة:

H_0 : لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير حجم الموجودات y_2 .

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير حجم الموجودات y_2 .

ان اختبار الفرضيات أعلاه والحكم بقبولها او رفضها يتطلب استخدام البرنامج SPSS الذي لخصت نتائجه بالتالي:

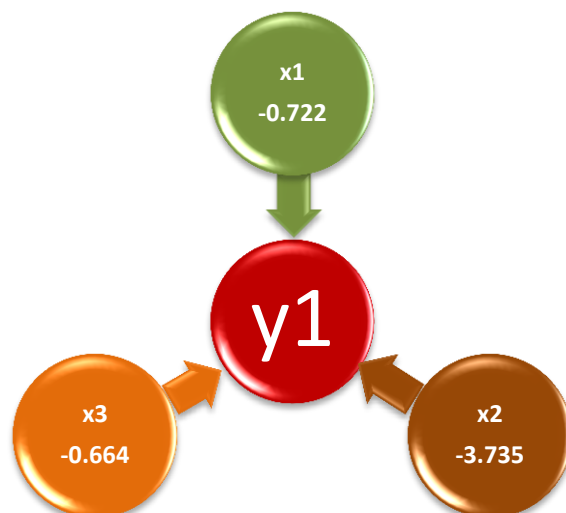
جدول رقم (17)

اثر المتغيرات الثلاثة في المتغير y_2

المتغير المعتمد	المتغير المستقل	معامل التحديد	معامل التصحيح	قيمة اختبار F	معنوية اختبار F	قيمة معلمة الاثر	قيمة اختبار t	معنوية sig. اختبار t	معنوية المتغير
Y2	X1	0.06	0.05	0.521	0.491	-0.247	-0.722	0.491	المتغير غير معنوي
	X2	0.64	0.59	13.949	0.006	-0.797	-3.735	0.006	المتغير معنوي عكسي
	X3	0.05	0.05	0.441	0.525	-0.229	-0.664	0.525	المتغير غير معنوي

يتضح من النتائج ان القيمة المعنوية sig. لأثر المتغيرين مخاطر الائتمان ومخاطر جودة الموجودات x_1 و x_3 في المتغير التابع حجم الموجودات y_2 كانت اكبر من مستوى الدلالة 5% مما

يعني عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرين مخاطر الائتمان ومخاطر جودة الموجودات x_1 و x_3 في المتغير التابع حجم الموجودات y_2 ، ويفيد ذلك بثبات الفرضية الصفرية الاولى والتي مفادها (لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير مخاطر الائتمان x_1 على المتغير حجم الموجودات y_2) بينما يتضح من النتائج ان قيمة معامل التحديد للمتغير مخاطر الملاءة المالية x_2 كانت 0.64 وقيمة معامل التحديد المصحح 0.59 وتشير هذه القيمة الى ان نموذج الانحدار المستخدم من قبل الباحث قد فسر ما نسبته 64% من الاختلافات الكلية، في حين بلغت قيمة اختبار F 13.949 بقيمة معنوية sig. مساوية الى 0.006 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% مما يدل على معنوية النموذج لأثر المتغير مخاطر الملاءة المالية x_2 على المتغير التابع حجم الموجودات y_2 ، كذلك يتضح ان قيمة معلمة الأثر -0.80 بقيمة اختبار t مساوية الى -3.735 وهي قيمة ذات دلالة معنوية عكسية كون القيمة المعنوية sig. اقل من مستوى الدلالة 5% ونستنتج من ذلك ان ارتفاع قيمة المتغير مخاطر الملاءة المالية x_2 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض قيمة المتغير التابع حجم الموجودات y_2 بمقدار 0.80، وذلك يدل على نفي الفرضية الصفرية الثانية والتي مفادها (لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير مخاطر الملاءة المالية x_2 على المتغير حجم الموجودات y_2)، وقبول الفرضية البديلة التي مفادها (يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير مخاطر الملاءة المالية x_2 على المتغير حجم الموجودات y_2)، والشكل البياني التالي يوضح مخطط لقيم اختبار t للمتغيرات المستقلة الثلاثة لبيان قوة اثرها في المتغير التابع حجم الموجودات y_2 .



شكل رقم (2)

قيم اختبار t لأثر المتغيرات المستقلة الثلاثة على المتغير y_2

٤.١.٢ بحث العلاقات بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات

والمتغير التابع العائد على الموجودات (y_3 و x_1, x_2, x_3)

سيتم هنا بحث علاقات الارتباط والاثار للمتغيرات المستقلة الثلاثة مع المتغير المعتمد العائد على الموجودات y_3 وكالاتي:

أولاً: علاقة الارتباط ومعنويته بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة

الموجودات والمتغير التابع العائد على الموجودات (y_3 و x_1, x_2, x_3)

لقد وضع الباحث الفرضيات الصفرية والبديلة لغرض اختبار معنوية الارتباط بين المتغيرات

وكالاتي:

الفرضية الصفرية الأولى:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والعائد على الموجودات (y_3 و x_1).

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والعائد على الموجودات (y_3 و x_1).

الفرضية الصفرية الثانية:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية والعائد على الموجودات (y_3 و x_2).

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية والعائد على الموجودات (y_3 و x_2).

الفرضية الصفرية الثالثة:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والعائد على الموجودات (y_3 و x_3).

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والعائد على الموجودات (y_3 و x_3).

ولغرض التحقق واختبار الفرضيات أعلاه استخدم الباحث البرنامج الاحصائي SPSS vr.24

للحصول على قيم الارتباطات ومعنويتها الاحصائية وكما في الجدول التالي:

جدول (18)

الارتباطات بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغير y_3

Correlations			
X3	X2	X1	

- 0.813**	- 0.492	- 0.922**	Pearson Correlation	y3
0.004	0.148	0.000	Sig. (2-tailed)	
10	10	10	N	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).				

الجدول أعلاه يبين ان الارتباطات بين المتغيرين مخاطر الائتمان ومخاطر جودة الموجودات x3 و x1 والمتغير التابع العائد على الموجودات y3 هي ارتباطات معنوية تحت مستوى دلالة 5% بسبب ان قيمة sig. اقل من 5%. بينما الارتباط بين المتغير مخاطر الملاءة المالية x2 والمتغير التابع العائد على الموجودات y3 هو ارتباط غير معنوي تحت مستوى دلالة 5% بسبب ان قيمة sig. اكبر من 5%. اذ نلاحظ ان الارتباط بين المتغير مخاطر الائتمان x1 والمتغير التابع العائد على الموجودات y3 -0.922 ويشير الى ان العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية، ويدل ذلك على نفي الفرضية الصفريّة الاولى والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والعائد على الموجودات)، وقبول الفرضية البديلة والتي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والعائد على الموجودات)، في حين بلغ الارتباط بين المتغير مخاطر الملاءة المالية x2 والمتغير التابع العائد على الموجودات y3 -0.492 ويشير الى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين المتغيرين، ويدل ذلك على ثبات الفرضية الصفريّة الثانية والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية والعائد على الموجودات)، بينما بلغ الارتباط بين المتغير مخاطر جودة الموجودات x3 والمتغير التابع العائد على الموجودات y3 -0.813 مما يعني ان العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية، ويدل ذلك على نفي الفرضية الصفريّة الثالثة والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والعائد على الموجودات)، وقبول الفرضية البديلة والتي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والعائد على الموجودات)، وقبول الفرضية البديلة والتي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والعائد على الموجودات)،

مما تقدم يتبين ان اعلى ارتباط مع المتغير التابع العائد على الموجودات y3 كان للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 ثم يأتي ثانياً المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x3 وثالثاً المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x2 .

ثانياً: بحث علاقة الاثر ومعنويته بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات (y3 و x1,x2,x3)

قام الباحث ببحث اثر المتغيرات المستقلة الثلاثة في المتغير المعتمد y3 وقد وضعت لهذا الغرض الفرضيات الصفريّة التالية:

الفرضية الصفرية الأولى:

H0: لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 على المتغير التابع العائد على الموجودات y3.

مقابل الفرضية البديلة

H1: يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 على المتغير التابع العائد على الموجودات y3.

الفرضية الصفرية الثانية:

H0: لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x2 على المتغير التابع العائد على الموجودات y3.

مقابل الفرضية البديلة

H1: يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x2 على المتغير التابع العائد على الموجودات y3.

الفرضية الصفرية الثالثة:

H0: لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x3 على المتغير التابع العائد على لموجودات y3.

مقابل الفرضية البديلة

H1: يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x3 على المتغير التابع العائد على الموجودات y3.

ان اختبار الفرضيات أعلاه والحكم بقبولها او رفضها يتطلب استخدام البرنامج SPSS vr.24 الذي لخصت نتائجه بالتالي:

جدول رقم (19)

اثر المتغيرات الثلاثة في المتغير y3

معنوية المتغير	معنوية sig. اختبار t	قيمة اختبار t	قيمة معلمة الاثر	معنوية اختبار F	قيمة اختبار F	معامل التحديد المصحح	معامل التحديد	المتغير المستقل	المتغير المعتمد
المتغير معنوي عكسي	0.000	-6.745	- 0.922	0.000	45.500	0.83	0.85	X1	Y3
المتغير غير معنوي	0.148	-1.600	- 0.492	0.148	2.561	0.14	0.24	X2	
المتغير معنوي عكسي	0.004	-3.944	- 0.813	0.004	15.558	0.61	0.66	X3	

يتضح من النتائج ان قيمة معامل التحديد للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 كانت 0.85 وقيمة معامل التحديد المصحح 0.83 وتشير هذه القيمة الى ان نموذج الانحدار المستخدم من قبل الباحث قد فسر ما نسبته 85% من الاختلافات الكلية، بينما بلغت قيمة اختبار F 45.500 بقيمة معنوية sig. مساوية الى 0.000 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% مما يدل على معنوية النموذج لأثر المتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 على المتغير التابع العائد على الموجودات y_3 ، كذلك يتضح ان قيمة معلمة الاثر -0.92 بقيمة اختبار t مساوية الى -6.745 وهي قيمة ذات دلالة معنوية عكسية كون قيمة المعنوية sig. اقل من مستوى الدلالة 5% ونستنتج من ذلك ان ارتفاع قيمة المتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض قيمة المتغير التابع العائد على الموجودات y_3 بمقدار 0.92، وبذل ذلك على نفي الفرضية الصفرية الاولى والتي مفادها (لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 على المتغير التابع العائد على الموجودات y_3)، وقبول فرضية بديلة تثبت اثر المتغير المستقل على المتغير التابع والتي مفادها (يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 على المتغير التابع العائد على الموجودات y_3)

بينما بلغت قيمة اختبار F 2.561 بقيمة معنوية sig. مساوية الى 0.148، وبسبب ان القيمة المعنوية sig. لأثر المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 في المتغير التابع العائد على الموجودات y_3 كانت اكبر من مستوى الدلالة 5% مما يعني عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 في المتغير التابع العائد على الموجودات y_3 ، مما يدل على ثبات الفرضية الصفرية الثانية والتي مفادها (لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 على المتغير التابع العائد على الموجودات y_3).

بينما يتضح من النتائج ان قيمة معامل التحديد للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 كانت 0.66 وقيمة معامل التحديد المصحح 0.61 وتشير هذه القيمة الى ان نموذج الانحدار المستخدم من قبل الباحث قد فسر ما نسبته 66% من الاختلافات الكلية، في حين بلغت قيمة اختبار F 15.558 بقيمة معنوية sig. مساوية الى 0.004 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% مما يدل على معنوية النموذج لأثر المتغير مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع العائد على الموجودات y_3 ، كذلك يتضح ان قيمة معلمة الأثر -0.81 بقيمة اختبار t مساوية الى -3.944 وهي قيمة ذات دلالة معنوية عكسية كون قيمة المعنوية sig. اقل من مستوى الدلالة 5% ويستنتج من ذلك ان ارتفاع قيمة المتغير المستقل

مخاطر جودة الموجودات x_3 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض قيمة المتغير التابع العائد على الموجودات y_3 بمقدار 0.81، وبذل ذلك على نفي الفرضية الصفرية الثالثة والتي مفادها (لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع العائد على لموجودات y_3)، وقبول فرضية اخرى تثبت اثر المتغير المستقل على المتغير الثابت والتي مفادها (يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع العائد على لموجودات y_3)، والشكل البياني التالي يوضح مخطط لقيم اختبار t للمتغيرات المستقلة الثلاثة لبيان قوة اثرها في المتغير التابع العائد على الموجودات y_3 .



شكل رقم (3)
قيم اختبار t لأثر المتغيرات المستقلة الثلاثة على المتغير y_3

٥.١.٢ بحث العلاقات بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات

والمتغير التابع العائد على حق الملكية (y_4 و x_1, x_2, x_3)

سيتم هنا بحث علاقات الارتباط والاثار للمتغيرات المستقلة الثلاثة مع المتغير المعتمد العائد على حق الملكية y_4 وكالاتي:

أولاً: علاقة الارتباط ومعنويته بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة

الموجودات والمتغير التابع العائد على حق الملكية (y_4 و x_1, x_2, x_3)

لقد وضع الباحث الفرضيات الصفرية والبديلة لغرض اختبار معنوية الارتباط بين المتغيرات وكالاتي:

الفرضية الصفرية الأولى:

H0: لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والعائد على حق الملكية (x1 و y4).

مقابل الفرضية البديلة

H1: توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والعائد على حق الملكية (x1 و y4).

الفرضية الصفرية الثانية:

H0: لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية والعائد على حق الملكية (x2 و y4).

مقابل الفرضية البديلة

H1: توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية والعائد على حق الملكية (x2 و y4).

الفرضية الصفرية الثالثة:

H0: لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والعائد على حق الملكية (x3 و y4).

مقابل الفرضية البديلة

H1: توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والعائد على حق الملكية (x3 و y4).

ولغرض التحقق واختبار الفرضيات أعلاه استخدم الباحث البرنامج الإحصائي SPSS vr.24

للحصول على قيم الارتباطات ومعنويتها الإحصائية وكما في الجدول التالي:

جدول (20)

الارتباطات بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغير y4

Correlations				
X3	X2	X1	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	y4
- 0.828**	- 0.470	- 0.895**		
0.003	0.170	0.000		
10	10	10		

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الجدول أعلاه يبين ان الارتباطات بين المتغيرين مخاطر الائتمان ومخاطر جودة الموجودات x1 و x3 والمتغير التابع العائد على حق الملكية y4 هي ارتباطات معنوية تحت مستوى دلالة 5% بسبب ان قيمة sig. اقل من 5%. بينما الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x2 والمتغير التابع العائد على حق الملكية y4 هو ارتباط غير معنوي تحت مستوى دلالة 5% بسبب ان قيمة sig. اكبر من 5%. اذ نلاحظ ان الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 والمتغير التابع العائد على حق الملكية y4 -0.922 ويشير الى ان العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية، مما يدل على نفي الفرضية الصفرية الاولى والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والعائد على حق الملكية)، واستبدالها بفرضية بديلة تثبت العلاقة بين المتغيرين والتي مفادها (توجد علاقة ارتباط

معنوية بين مخاطر الائتمان والعائد على حق الملكية)، في حين بلغ الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 والمتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 -0.492- ويشير الى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين المتغيرين، وذلك يعطي مفاداً على ثبات الفرضية الصفرية الثانية والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية والعائد على حق الملكية)، بينما بلغ الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 والمتغير y_4 -0.813- مما يعني ان العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية، مما يدل على نفي الفرضية الصفرية الثالثة والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والعائد على حق الملكية)، واستبدالها بفرضية بديلة تثبت العلاقة بين المتغيرين والتي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والعائد على حق الملكية).

مما تقدم يتبين ان اعلى ارتباط مع المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 كان للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 ثم يأتي ثانياً المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 وثالثاً المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 .

ثانياً: بحث علاقة الاثر ومعنويته بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة

الموجودات والمتغير التابع العائد على حق الملكية (y_4 و x_1, x_2, x_3)

قام الباحث ببحث اثر المتغيرات المستقلة الثلاثة في المتغير المعتمد العائد على حق الملكية y_4 وقد وضعت لهذا الغرض الفرضيات الصفرية التالية:

الفرضية الصفرية الأولى:

H_0 : لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 .

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 .

الفرضية الصفرية الثانية:

H0: لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x2 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y4.

مقابل الفرضية البديلة

H1: يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل الملاءة المالية x2 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y4.

الفرضية الصفرية الثالثة:

H0: لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x3 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y4.

مقابل الفرضية البديلة

H1: يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x3 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y4.

ان اختبار الفرضيات أعلاه والحكم بقبولها او رفضها يتطلب استخدام البرنامج SPSS الذي لخصت نتائجه بالتالي:

جدول رقم (21)

اثر المتغيرات الثلاثة في المتغير y4

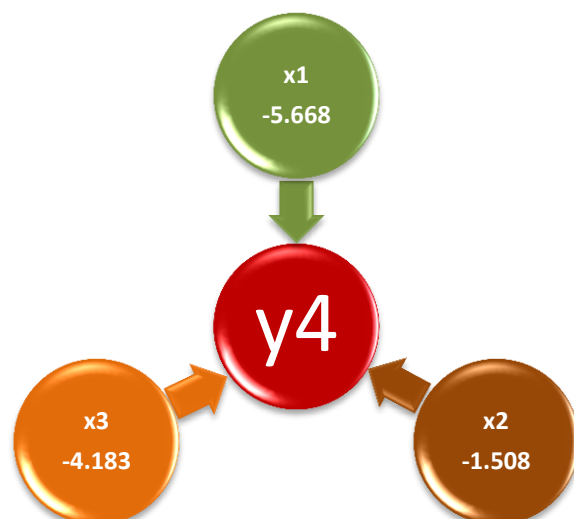
معنوية المتغير	معنوية sig. اختبار t	قيمة اختبار t	قيمة معلمة الاثر	معنوية اختبار F	قيمة اختبار F	معامل التحديد المصحح	معامل التحديد	المتغير المستقل	المتغير المعتمد
المتغير معنوي عكسي	0.000	-5.668	-0.895	0.000	32.128	0.776	0.801	X1	Y4
المتغير غير معنوي	0.170	-1.508	-0.470	0.170	2.273	0.124	0.221	X2	
المتغير معنوي عكسي	0.003	-4.183	-0.828	0.003	17.497	0.647	0.686	X3	

يتضح من النتائج ان قيمة معامل التحديد للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 كانت 0.85 وقيمة معامل التحديد المصحح 0.83 وتشير هذه القيمة الى ان نموذج الانحدار المستخدم من قبل الباحث قد فسر ما نسبته 85% من الاختلافات الكلية، بينما بلغت قيمة اختبار F 45.500 بقيمة معنوية sig. مساوية الى 0.000 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% مما يدل على معنوية النموذج لأثر المتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y4، كذلك يتضح ان قيمة معلمة الاثر -0.92 بقيمة اختبار t مساوية الى -6.745 وهي قيمة ذات دلالة معنوية عكسية كون القيمة المعنوية sig. اقل من مستوى الدلالة 5% ونستنتج من ذلك ان ارتفاع قيمة المتغير المستقل مخاطر

الاثنان x_1 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض قيمة المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 بمقدار 0.92، وبذل ذلك على نفي الفرضية الصفرية الاولى والتي مفادها (لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4) وقبول الفرضية البديلة والتي مفادها (يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4).

بينما بلغت قيمة اختبار $F_{2.273}$ بقيمة معنوية sig مساوية الى 0.170 ، وبسبب ان القيمة المعنوية sig . لأثر المتغير مخاطر الملاءة المالية x_2 في المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 كانت اكبر من مستوى الدلالة 5% مما يعني عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 في المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 ، وذلك يدل على ثبات الفرضية الصفرية الثانية والتي مفادها (لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4).

بينما يتضح من النتائج ان قيمة معامل التحديد للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 كانت 0.66 وقيمة معامل التحديد المصحح 0.61 وتشير هذه القيمة الى ان نموذج الانحدار المستخدم من قبل الباحث قد فسر ما نسبته 66% من الاختلافات الكلية، في حين بلغت قيمة اختبار $F_{15.558}$ بقيمة معنوية sig . مساوية الى 0.004 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% مما يدل على معنوية النموذج لأثر المتغير مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 ، كذلك يتضح ان قيمة معلمة الأثر -0.812 بقيمة اختبار t مساوية الى -3.944 وهي قيمة ذات دلالة معنوية عكسية كون القيمة المعنوية sig . اقل من مستوى الدلالة 5% ونستنتج من ذلك ان ارتفاع قيمة المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض قيمة المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 بمقدار 0.81، وبذل ذلك على نفي الفرضية الصفرية الثالثة والتي مفادها (لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4) وقبول الفرضية البديلة والتي مفادها (يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4)، والشكل البياني التالي يوضح مخطط لقيم اختبار t للمتغيرات المستقلة الثلاثة لبيان قوة اثرها في المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 .



شكل رقم (4)

قيم اختبار t لأثر المتغيرات المستقلة الثلاثة على المتغير y4

٢.٢ التحليل الإحصائي لمصرف بغداد

١.٢.٢ الإحصاءات العامة

بهدف معرفة الخصائص العامة للبيانات المدروسة تم إيجاد بعض الإحصاءات العامة مثل أقل وأعلى قيمة والوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع المتغيرات المدروسة وكما في الجدول التالي:

جدول رقم (22)

الإحصاءات العامة للمتغيرات

Descriptive Statistics					
Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
0.050443	0.13150	0.210	0.074	10	X1
0.608080	0.82210	1.809	0.288	10	X2
0.147527	0.23500	0.433	0.046	10	X3
0.106755	0.24990	0.386	0.065	10	Y1
327489.168	1281579.00	1827505	875267	10	Y2
0.006258	0.01350	0.023	0.004	10	Y3
0.046565	0.08050	0.150	0.015	10	Y4

يتبين من الجدول ان ادنى قيمة لمتغير مخاطر الائتمان x1 بلغت (0.074) في حين بلغت اعلى قيمة (0.210) اما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (0.13150) وبانحراف معياري مقداره (0.050443). ان ادنى قيمة لمتغير مخاطر الملاءة المالية x2 بلغت (0.288) في حين بلغت اعلى قيمة (1.809) اما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (0.82210) وبانحراف معياري مقداره (0.608080). في حين بلغت ادنى قيمة لمتغير مخاطر جودة الموجودات x3 بلغت (0.046) واعلى قيمة (0.433). اما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (0.23500) وبانحراف معياري مقداره (0.147527). وان ادنى قيمة لمتغير القيمة السوقية y1 بلغت (0.065) في حين بلغت اعلى قيمة (0.386) اما الوسط

الحسابي فقد بلغت قيمته (0.24990) وبانحراف معياري مقداره (0.106755). اما ادنى قيمة للمتغير حجم الموجودات y_2 بلغت (875267) في حين بلغت اعلى قيمة (1827505) اما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (1281579) وبانحراف معياري مقداره (327489.168). اما ادنى قيمة للمتغير العائد على الموجودات y_3 بلغت (0.004) في حين بلغت اعلى قيمة (0.023) اما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (0.01350) وبانحراف معياري مقداره (0.006258). اما ادنى قيمة للمتغير العائد على حق الملكية y_4 بلغت (0.015) في حين بلغت اعلى قيمة (0.150) اما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (0.08050) وبانحراف معياري مقداره (0.046565).

٢.٢.٢ العلاقات بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات والمتغير

التابع القيمة السوقية (y_1 و x_1, x_2, x_3)

سيتم هنا بحث علاقات الارتباط والاثار للمتغيرات المستقلة الثلاثة مع المتغير المعتمد القيمة السوقية y_1 وكالاتي:

أولاً: علاقة الارتباط ومعنويته بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة

الموجودات والمتغير التابع القيمة السوقية (y_1 و x_1, x_2, x_3)

لقد وضع الباحث الفرضيات الصفرية والبديلة لغرض اختبار معنوية الارتباط بين المتغيرات وكالاتي:

الفرضية الصفرية الأولى:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والقيمة السوقية (y_1 و x_1).

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والقيمة السوقية (y_1 و x_1).

الفرضية الصفرية الثانية:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية والقيمة السوقية (y_1 و x_2).

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية والقيمة السوقية (y_1 و x_2).

الفرضية الصفرية الثالثة:

H0: لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والقيمة السوقية (x3 و y1).

مقابل الفرضية البديلة

H1: توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والقيمة السوقية (x3 و y1).

ولغرض التحقق واختبار الفرضيات أعلاه استخدم الباحث البرنامج الاحصائي SPSS vr.24 للحصول على قيم الارتباطات ومعنويتها الاحصائية وكما في الجدول التالي:

جدول (23)

الارتباطات بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغير y1

Correlations					
X3	X2	X1	y1		
-0.805**	-0.710*	-0.795**			Pearson Correlation
0.005	0.022	0.006			Sig. (2-tailed)
10	10	10			N
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).					

الجدول أعلاه يبين ان الارتباطات بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغير التابع القيمة السوقية y1 هي ارتباطات معنوية تحت مستوى دلالة 5% بسبب ان قيمة sig. اقل من 5%. اذ نلاحظ ان الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 والمتغير التابع القيمة السوقية y1 -0.796 ويشير الى ان العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية، ويفيد ذلك بنفي الفرضية الصفرية الاولى والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والقيمة السوقية)، وقبول الفرضية البديلة والتي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والقيمة السوقية)، في حين بلغ الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x2 والمتغير y1 -0.710 ويشير الى ان العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية، ويدل ذلك على نفي الفرضية الصفرية الثانية والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية والقيمة السوقية)، وقبول الفرضية البديلة التي تثبت العلاقة بين المتغيرين والتي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية والقيمة السوقية)، بينما بلغ الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x3 والمتغير y1 -0.805 مما يعني ان العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية، ويدل ذلك على نفي الفرضية الصفرية الثالثة والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والقيمة السوقية)، وقبول الفرضية البديلة التي تثبت العلاقة بين المتغيرين والتي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والقيمة السوقية)

مما تقدم يتبين ان اعلى ارتباط مع المتغير التابع القيمة السوقية y_1 كان للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 ثم يأتي ثانياً المتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 وثالثاً المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 .

ثانياً: بحث علاقة الاثر ومعنويته بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات والمتغير التابع القيمة السوقية (y_1 و x_1, x_2, x_3)

قام الباحث ببحث اثر المتغيرات المستقلة الثلاثة في المتغير المعتمد القيمة السوقية y_1 وقد وضعت لهذا الغرض الفرضيات الصفرية التالية:

الفرضية الصفرية الأولى:

H_0 : لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 على المتغير التابع القيمة السوقية y_1 .

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 على المتغير التابع القيمة السوقية y_1 .

الفرضية الصفرية الثانية:

H_0 : لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 على المتغير التابع القيمة السوقية y_1 .

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 على المتغير التابع القيمة السوقية y_1 .

الفرضية الصفرية الثالثة:

H_0 : لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع القيمة السوقية y_1 .

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع القيمة السوقية y_1 .

ان اختبار الفرضيات أعلاه والحكم بقبولها او رفضها يتطلب استخدام البرنامج SPSS vr.24 الذي لخصت نتائجه بالتالي:

جدول رقم (24)

اثر المتغيرات الثلاثة في المتغير y1

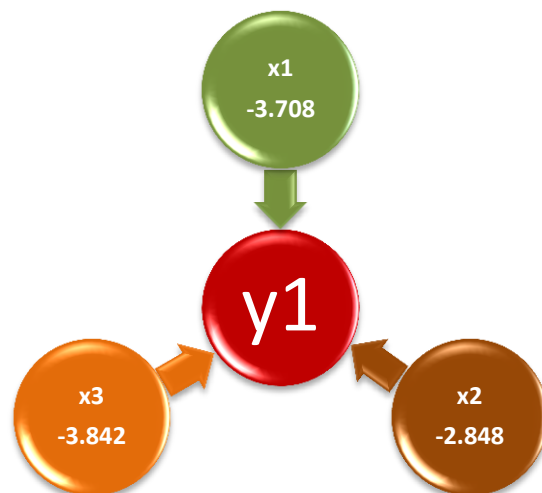
المتغير المعتمد	المتغير المستقل	معامل التحديد	معامل المصحح	قيمة اختبار F	معنوية اختبار F	قيمة معلمة الاثار	قيمة اختبار t	معنوية اختبار sig. t	معنوية المتغير
Y1	X1	0.632	0.586	13.752	0.006	-0.795	-3.708	0.006	المتغير معنوي عكسي
	X2	0.504	0.441	8.114	0.022	-0.710	-2.848	0.022	المتغير معنوي عكسي
	X3	0.648	0.605	14.759	0.005	-0.805	-3.842	0.005	المتغير معنوي عكسي

يتضح من النتائج ان قيمة معامل التحديد للمتغير مخاطر الائتمان x1 كانت 0.63 وقيمة معامل التحديد المصحح 0.59 وتشير هذه القيمة الى ان نموذج الانحدار المستخدم من قبل الباحث قد فسر ما نسبته 63% من الاختلافات الكلية، بينما بلغت قيمة اختبار F 13.752 بقيمة معنوية sig. مساوية الى 0.006 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% مما يدل على معنوية النموذج لأثر المتغير مخاطر الائتمان x1 على المتغير التابع القيمة السوقية y1، كذلك يتضح ان قيمة معلمة الاثر -0.80 بقيمة اختبار t مساوية الى -3.708 وهي قيمة ذات دلالة معنوية عكسية كون قيمة المعنوية sig. اقل من مستوى الدلالة 5% ونستنتج من ذلك ان ارتفاع قيمة المتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض قيمة المتغير التابع القيمة السوقية y1 بمقدار 0.80، ويدل ذلك على نفي الفرضية الصفرية الاولى والتي مفادها (لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 على المتغير التابع القيمة السوقية y1)، وقبول فرضية اخرى تثبت اثر المتغير المستقل على المتغير التابع والتي مفادها (يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 على المتغير التابع القيمة السوقية y1).

ان قيمة معامل التحديد للمتغير مخاطر الملاءة المالية x2 كانت 0.50 وقيمة معامل التحديد المصحح 0.44 وتشير هذه القيمة الى ان نموذج الانحدار المستخدم من قبل الباحث قد فسر ما نسبته 50% من الاختلافات الكلية، بينما بلغت قيمة اختبار F 8.114 بقيمة معنوية sig. مساوية الى 0.022 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% مما يدل على معنوية النموذج لأثر المتغير مخاطر الملاءة المالية x2 على المتغير التابع القيمة السوقية y1، كذلك يتضح ان قيمة معلمة الاثر -0.71 بقيمة اختبار t مساوية الى -2.848 وهي قيمة ذات دلالة معنوية عكسية كون قيمة المعنوية sig. اقل من مستوى الدلالة 5%

ونستنتج من ذلك ان ارتفاع قيمة المتغير مخاطر الملاعة المالية x_2 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض قيمة المتغير التابع القيمة السوقية y_1 بمقدار 0.71، ويدل ذلك على نفي الفرضية الصفرية الثانية والتي مفادها (لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاعة المالية x_2 على المتغير التابع القيمة السوقية y_1)، وقبول فرضية اخرى تثبت اثر المتغير المستقل على المتغير التابع والتي مفادها (يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاعة المالية x_2 على المتغير التابع القيمة السوقية y_1).

بينما يتضح من النتائج ان قيمة معامل التحديد للمتغير مخاطر جودة الموجودات x_3 كانت 0.65 وقيمة معامل التحديد المصحح 0.61 وتشير هذه القيمة الى ان نموذج الانحدار المستخدم من قبل الباحث قد فسر ما نسبته 65% من الاختلافات الكلية، بينما بلغت قيمة اختبار F 14.759 بقيمة معنوية sig. مساوية الى 0.005 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% مما يدل على معنوية النموذج لأثر المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع القيمة السوقية y_1 ، كذلك يتضح ان قيمة معلمة الاثر -0.81 بقيمة اختبار t مساوية الى -3.842 وهي قيمة ذات دلالة معنوية عكسية كون قيمة المعنوية sig. اقل من مستوى الدلالة 5% ونستنتج من ذلك ان ارتفاع قيمة المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض قيمة المتغير التابع القيمة السوقية y_1 بمقدار 0.81، ويدل ذلك على نفي الفرضية الصفرية الثالثة والتي مفادها (لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع القيمة السوقية y_1)، وقبول فرضية اخرى تثبت اثر المتغير المستقل على المتغير التابع والتي مفادها (يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع القيمة السوقية y_1)، والشكل البياني التالي يوضح مخطط لقيم اختبار t للمتغيرات المستقلة الثلاثة لبيان قوة اثرها في المتغير التابع القيمة السوقية y_1 .



شكل رقم (5)

قيم اختبار t لأثر المتغيرات المستقلة الثلاثة على المتغير $y1$

٣.٢.٢ بحث العلاقات بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات

والمتغير التابع حجم الموجودات ($y2$ و $x1, x2, x3$)

سيتم هنا بحث علاقات الارتباط والاثار للمتغيرات المستقلة الثلاثة مع المتغير المعتمد حجم

الموجودات $y2$ وكالاتي:

أولاً: علاقة الارتباط ومعنويته بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة

الموجودات والمتغير التابع حجم الموجودات ($y2$ و $x1, x2, x3$)

لقد وضع الباحث الفرضيات الصفرية والبديلة لغرض اختبار معنوية الارتباط بين المتغيرات

وكالاتي:

الفرضية الصفرية الأولى:

$H0$: لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان وحجم الموجودات ($y2$ و $x1$).

مقابل الفرضية البديلة

$H1$: توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان وحجم الموجودات ($y2$ و $x1$).

الفرضية الصفرية الثانية:

$H0$: لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية وحجم الموجودات ($y2$ و $x2$).

مقابل الفرضية البديلة

H1: توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية وحجم الموجودات (y_2 و x_2).

الفرضية الصفرية الثالثة:

H0: لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات وحجم الموجودات (y_2 و x_3).

مقابل الفرضية البديلة

H1: توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات وحجم الموجودات (y_2 و x_3).

ولغرض التحقق واختبار الفرضيات أعلاه استخدم الباحث البرنامج الاحصائي SPSS vr.24

للحصول على قيم الارتباطات ومعنويتها الاحصائية وكما في الجدول التالي:

جدول (25)

الارتباطات بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغير y_2

Correlations					
X3	X2	X1	y2		
-0.349	-0.080	-0.474			Pearson Correlation
0.323	0.827	0.166			Sig. (2-tailed)
10	10	10			N
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).					

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الجدول أعلاه يبين ان الارتباطات بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغير حجم الموجودات y_2 هي ارتباطات غير معنوية تحت مستوى دلالة 5% بسبب ان قيمة sig. اكبر من 5% ، اذ نلاحظ ان الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 والمتغير y_2 -0.474، ويدل ذلك على ثبات الفرضية الصفرية الاولى والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان وحجم الموجودات). وان الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 والمتغير y_2 -0.08، ويدل ذلك على ثبات الفرضية الصفرية الثانية والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية وحجم الموجودات)، وبلغ الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 والمتغير التابع حجم الموجودات y_2 -0.349، ويدل ذلك على ثبات الفرضية الثالثة والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات وحجم الموجودات).

مما تقدم يتبين ان اعلى ارتباط مع المتغير التابع حجم الموجودات y_2 كان للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 ثم يأتي ثانياً المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 وثالثاً المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 .

ثانياً: بحث علاقة الاثر ومعنويته بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة

الموجودات والمتغير التابع حجم الموجودات (y_2 و x_1, x_2, x_3)

قام الباحث ببحث اثر المتغيرات المستقلة الثلاثة في المتغير المعتمد حجم الموجودات y2 وقد وضعت لهذا الغرض الفرضيات الصفرية التالية:

الفرضية الصفرية الأولى:

H0: لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 على المتغير التابع حجم الموجودات y2.

مقابل الفرضية البديلة

H1: يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 على المتغير التابع حجم الموجودات y2.

الفرضية الصفرية الثانية:

H0: لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x2 على المتغير التابع حجم الموجودات y2.

مقابل الفرضية البديلة

H1: يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x2 على المتغير التابع حجم الموجودات y2.

الفرضية الصفرية الثالثة:

H0: لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x3 على المتغير التابع حجم الموجودات y2.

مقابل الفرضية البديلة

H1: يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x3 على المتغير التابع حجم الموجودات y2.

ان اختبار الفرضيات أعلاه والحكم بقبولها او رفضها يتطلب استخدام البرنامج SPSS vr.24 الذي لخصت نتائجه بالتالي:

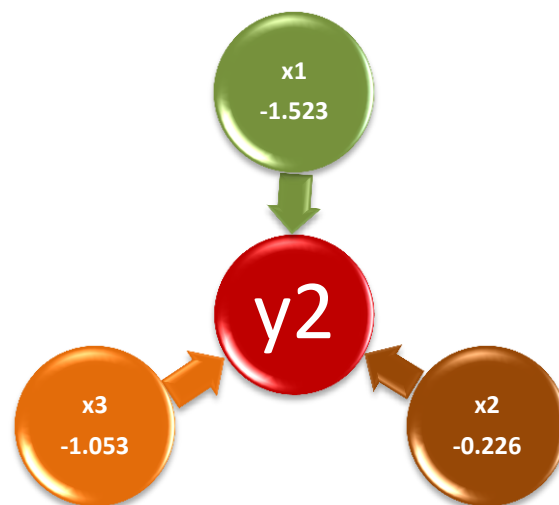
جدول رقم (26)

اثر المتغيرات الثلاثة في المتغير y2

المتغير المعتمد	المتغير المستقل	معامل التحديد	معامل التحديد	قيمة F اختبار	معنوية اختبار F	قيمة معطمة الاثر	قيمة اختبار t	معنوية اختبار sig.	معنوية المتغير
-----------------	-----------------	---------------	---------------	---------------	-----------------	------------------	---------------	--------------------	----------------

	t					المصحح			
المتغير غير معنوي	0.166	-1.523	-0.474	0.166	2.318	0.128	0.225	X1	Y2
المتغير غير معنوي	0.827	-0.226	-0.080	0.827	0.051	-0.118	0.006	X2	
المتغير غير معنوي	0.323	-1.053	-0.349	0.323	1.109	0.012	0.122	X3	

يتضح من النتائج ان القيمة المعنوية sig. لأثر المتغيرات مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات x1 و x2 و x3 في المتغير التابع حجم الموجودات y2 كانت اكبر من مستوى الدلالة 5% مما يعني عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات x1 و x2 و x3 في المتغير التابع حجم الموجودات y2، ويدل ذلك على ثبات كل الفرضيات الصفرية الاولى والثانية والثالثة والتي مفادها (لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل لمخاطر الائتمان x1 ومخاطر الملاءة المالية x2 ومخاطر جودة الموجودات x3 على المتغير التابع حجم الموجودات y2)، والشكل البياني التالي يوضح مخطط لقيم اختبار t للمتغيرات المستقلة الثلاثة لبيان قوة اثرها في المتغير التابع حجم الموجودات y2.



شكل رقم (6)
قيم اختبار t لأثر المتغيرات المستقلة الثلاثة على المتغير y2

٤.٢.٢ بحث العلاقات بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات والمتغير التابع العائد على الموجودات (y3 و x1,x2,x3)

سيتم هنا بحث علاقات الارتباط والاثار للمتغيرات المستقلة الثلاثة مع المتغير المعتمد العائد على الموجودات y_3 وكالاتي:

أولاً: علاقة الارتباط ومعنويته بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة

الموجودات والمتغير التابع العائد على الموجودات (y_3 و x_1, x_2, x_3)

لقد وضع الباحث الفرضيات الصفرية والبديلة لغرض اختبار معنوية الارتباط بين المتغيرات وكالاتي:

الفرضية الصفرية الأولى:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والعائد على الموجودات (y_3 و x_1).

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والعائد على الموجودات (y_3 و x_1).

الفرضية الصفرية الثانية:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية والعائد على الموجودات (y_3 و x_2).

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية والعائد على الموجودات (y_3 و x_2).

الفرضية الصفرية الثالثة:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والعائد على الموجودات (y_3 و x_3).

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والعائد على الموجودات (y_3 و x_3).

ولغرض التحقق واختبار الفرضيات أعلاه استخدم الباحث البرنامج الاحصائي SPSS vr.24 للحصول على قيم الارتباطات ومعنويتها الاحصائية وكما في الجدول التالي:

جدول (27)

الارتباطات بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغير y_3

Correlations			
X3	X2	X1	

-0.759*	-0.695*	-0.791**	Pearson Correlation	y3
0.011	0.026	0.006	Sig. (2-tailed)	
10	10	10	N	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).				

الجدول أعلاه يبين ان الارتباطات بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغير التابع العائد على الموجودات y3 هي ارتباطات معنوية تحت مستوى دلالة 5% بسبب ان قيمة sig. اقل من 5%. اذ نلاحظ ان الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 والمتغير y3 -0.791- ويشير الى ان العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية، ويدل ذلك على نفي الفرضية الصفرية الاولى والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والعائد على الموجودات)، وقبول فرضية بديلة تثبت العلاقة بين المتغيرين والتي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والعائد على الموجودات)، في حين بلغ الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x2 والمتغير التابع العائد على الموجودات y3 -0.695- ويشير الى ان العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية، ويدل ذلك على نفي الفرضية الصفرية الثانية والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية والعائد على الموجودات)، وقبول فرضية بديلة تثبت العلاقة بين المتغيرين والتي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية والعائد على الموجودات)، وبلغ الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x3 والمتغير التابع العائد على الموجودات y3 -0.759- مما يعني ان العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية، ويدل ذلك على نفي الفرضية الصفرية الثالثة والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والعائد على الموجودات)، وقبول فرضية بديلة تثبت العلاقة بين المتغيرين والتي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والعائد على الموجودات)

مما تقدم يتبين ان اعلى ارتباط مع المتغير التابع العائد على الموجودات y3 كان للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 ثم يأتي ثانياً المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x3 وثالثاً المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x2 .

ثانياً: بحث علاقة الاثر ومعنويته بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة

الموجودات والمتغير التابع العائد على الموجودات (y3 و x1,x2,x3)

قام الباحث ببحث اثر المتغيرات المستقلة الثلاثة في المتغير المعتمد العائد على الموجودات y_3 وقد وضعت لهذا الغرض الفرضيات الصفرية التالية:

الفرضية الصفرية الأولى:

H_0 : لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 على المتغير التابع العائد على الموجودات y_3 .

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 على المتغير التابع العائد على الموجودات y_3 .

الفرضية الصفرية الثانية:

H_0 : لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 على المتغير التابع العائد على الموجودات y_3 .

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 على المتغير التابع العائد على الموجودات y_3 .

الفرضية الصفرية الثالثة:

H_0 : لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع العائد على الموجودات y_3 .

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع العائد على الموجودات y_3 .

ان اختبار الفرضيات أعلاه والحكم بقبولها او رفضها يتطلب استخدام البرنامج SPSS vr.24 الذي لخصت نتائجه بالتالي:

جدول رقم (28)

اثر المتغيرات الثلاثة في المتغير y_3

المتغير	المتغير	معامل	قيمة	معنوية	قيمة معلمة	قيمة اختبار	معنوية	معنوية المتغير
---------	---------	-------	------	--------	------------	-------------	--------	----------------

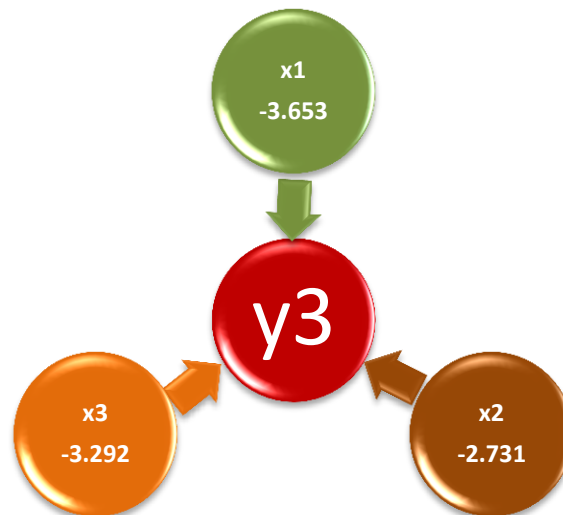
المعتمد	المستقل	التحديد	التحديد	اختبار F	اختبار F	الاثر	t	sig. اختبار t
Y3	X1	0.625	0.578	13.344	0.006	-0.791	-3.653	0.006
	X2	0.483	0.418	7.460	0.026	-0.695	-2.731	0.026
	X3	0.575	0.522	10.840	0.011	-0.759	-3.292	0.011

يتضح من النتائج ان قيمة معامل التحديد للمتغير مخاطر الائتمان x1 كانت 0.63 وقيمة معامل التحديد المصحح 0.58 وتشير هذه القيمة الى ان نموذج الانحدار المستخدم من قبل الباحث قد فسر ما نسبته 63% من الاختلافات الكلية، في حين بلغت قيمة اختبار F 13.344 بقيمة معنوية sig. مساوية الى 0.006 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% مما يدل على معنوية النموذج لأثر المتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 على المتغير التابع العائد على الموجودات y3، كذلك يتضح ان قيمة معلمة الاثر -0.79 بقيمة اختبار t مساوية الى -3.653 وهي قيمة ذات دلالة معنوية عكسية كون قيمة المعنوية sig. اقل من مستوى الدلالة 5% ونستنتج من ذلك ان ارتفاع قيمة المتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض قيمة المتغير التابع العائد على الموجودات y3 بمقدار 0.79، وبديل ذلك على نفي الفرضية الصفرية الاولى والتي مفادها (لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 على المتغير التابع العائد على الموجودات y3)، وقبول الفرضية البديلة والتي مفادها (يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 على المتغير التابع العائد على الموجودات y3).

ان قيمة معامل التحديد للمتغير مخاطر الملاءة المالية x2 كانت 0.48 وقيمة معامل التحديد المصحح 0.42 وتشير هذه القيمة الى ان نموذج الانحدار المستخدم من قبل الباحث قد فسر ما نسبته 48% من الاختلافات الكلية، في حين بلغت قيمة اختبار F 7.460 بقيمة معنوية sig. مساوية الى 0.026 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% مما يدل على معنوية النموذج لأثر المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x2 على المتغير التابع العائد على الموجودات y3، كذلك يتضح ان قيمة معلمة الاثر -0.70 بقيمة اختبار t مساوية الى -2.731 وهي قيمة ذات دلالة معنوية عكسية كون قيمة المعنوية sig. اقل من مستوى الدلالة 5% ونستنتج من ذلك ان ارتفاع قيمة المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x2 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض قيمة المتغير التابع العائد على الموجودات y3 بمقدار 0.70، وبديل ذلك على نفي الفرضية الصفرية الثانية والتي مفادها (لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x2 على المتغير التابع العائد على الموجودات y3)، وقبول الفرضية البديلة والتي

مفادها (يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 على المتغير التابع العائد على الموجودات y_3).

بينما يتضح من النتائج ان قيمة معامل التحديد للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 كانت 0.58 وقيمة معامل التحديد المصحح 0.52 وتشير هذه القيمة الى ان نموذج الانحدار المستخدم من قبل الباحث قد فسر ما نسبته 58% من الاختلافات الكلية، في حين بلغت قيمة اختبار F 10.840 بقيمة معنوية sig. مساوية الى 0.011 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% مما يدل على معنوية النموذج لأثر المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع العائد على الموجودات y_3 ، كذلك يتضح ان قيمة معلمة الأثر -0.80 بقيمة اختبار t مساوية الى -3.292 وهي قيمة ذات دلالة معنوية عكسية كون قيمة المعنوية sig. اقل من مستوى الدلالة 5% ونستنتج من ذلك ان ارتفاع قيمة المتغير مخاطر جودة الموجودات x_3 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض قيمة المتغير التابع العائد على الموجودات y_3 بمقدار 0.80، ويدل ذلك على نفي الفرضية الصفرية الثالثة والتي مفادها (لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع العائد على الموجودات y_3)، وقبول الفرضية البديلة والتي مفادها (يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع العائد على الموجودات y_3)، والشكل البياني التالي يوضح مخطط لقيم اختبار t للمتغيرات المستقلة الثلاثة لبيان قوة اثرها في المتغير التابع العائد على الموجودات y_3 .



شكل رقم (7)
قيم اختبار t لأثر المتغيرات المستقلة الثلاثة على المتغير y_3

٥.٢.٢ بحث العلاقات بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات

والمتمغير التابع العائد على حق الملكية (y_4 و x_1, x_2, x_3)

سيتم هنا بحث علاقات الارتباط والاثار للمتغيرات المستقلة الثلاثة مع المتمغير المعتمد العائد على حق الملكية y_4 وكالاتي:

أولاً: علاقة الارتباط ومعنويته بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة

الموجودات والمتمغير التابع العائد على حق الملكية (y_4 و x_1, x_2, x_3)

لقد وضع الباحث الفرضيات الصفرية والبديلة لغرض اختبار معنوية الارتباط بين المتغيرات وكالاتي:

الفرضية الصفرية الأولى:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والعائد على حق الملكية x_1 و y_4 .

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والعائد على حق الملكية (x_1 و y_4).

الفرضية الصفرية الثانية:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية والعائد على حق الملكية (x_2 و y_4).

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية والعائد على حق الملكية (x_2 و y_4).

الفرضية الصفرية الثالثة:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والعائد على حق الملكية (x_3 و y_4).

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والعائد على حق الملكية (x_3 و y_4).

ولغرض التحقق واختبار الفرضيات أعلاه استخدم الباحث البرنامج الاحصائي SPSS vr.24

للحصول على قيم الارتباطات ومعنويتها الاحصائية وكما في الجدول التالي:

جدول (29)

الارتباطات بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغير y4

Correlations				
X3	X2	X1	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	Y4
-0.874**	-0.758*	-0.845**		
0.001	0.011	0.002		
10	10	10		

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الجدول أعلاه يبين ان الارتباطات بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغير التابع العائد على حق الملكية y4 هي ارتباطات معنوية تحت مستوى دلالة 5% بسبب ان قيمة sig. اقل من 5%. اذ نلاحظ ان الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 والمتغير التابع العائد على حق الملكية y4 -0.845 ويشير الى ان العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية، ويدل ذلك على نفي الفرضية الصفرية الاولى والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والعائد على حق الملكية)، وقبول فرضية بديلة تثبت العلاقة بين المتغيرين والتي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والعائد على حق الملكية)، في حين بلغ الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x2 والمتغير التابع العائد على حق الملكية y4 -0.758 ويشير الى ان العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية، ويدل ذلك على نفي الفرضية الصفرية الثانية والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية والعائد على حق الملكية)، وقبول فرضية بديلة تثبت العلاقة بين المتغيرين والتي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية والعائد على حق الملكية)، وبلغ الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x3 والمتغير التابع العائد على حق الملكية y4 -0.874 مما يعني ان العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية، ويدل ذلك على نفي الفرضية الصفرية الثالثة والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والعائد على حق الملكية)، وقبول فرضية بديلة تثبت العلاقة بين المتغيرين والتي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والعائد على حق الملكية).

مما تقدم يتبين ان اعلى ارتباط مع المتغير التابع العائد على حق الملكية y4 كان للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x3 ثم يأتي ثانياً المتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 وثالثاً المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x2 .

ثانياً: بحث علاقة الاثر ومعنويته بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة

الموجودات والمتغير التابع العائد على حق الملكية (y_4 و x_1, x_2, x_3)

قام الباحث ببحث اثر المتغيرات المستقلة الثلاثة في المتغير المعتمد العائد على حق الملكية y_4 وقد وضعت لهذا الغرض الفرضيات الصفرية التالية:

الفرضية الصفرية الأولى:

H_0 : لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 .

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 .

الفرضية الصفرية الثانية:

H_0 : لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 .

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 .

الفرضية الصفرية الثالثة:

H_0 : لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 .

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 .

ان اختبار الفرضيات أعلاه والحكم بقبولها او رفضها يتطلب استخدام البرنامج SPSS vr.24

الذي لخصت نتائجها بالتالي:

جدول رقم (30)

اثر المتغيرات الثلاثة في المتغير y4

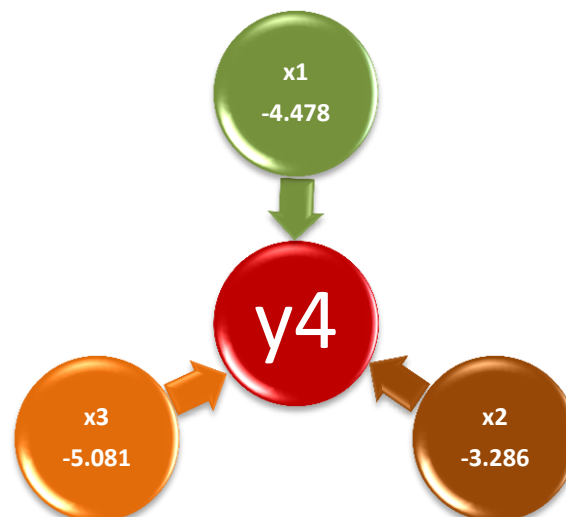
المتغير المعتمد	المتغير المستقل	معامل التحديد	معامل المصحح	قيمة اختبار F	معنوية اختبار F	قيمة معلمة الاثر	قيمة اختبار t	معنوية sig. اختبار t	معنوية المتغير
Y4	X1	0.715	0.679	20.056	0.002	-0.845	-4.478	0.002	المتغير معنوي عكسي
	X2	0.574	0.521	10.801	0.011	-0.758	-3.286	0.011	المتغير معنوي عكسي
	X3	0.763	0.734	25.816	0.001	-0.874	-5.081	0.001	المتغير معنوي عكسي

يتضح من النتائج ان قيمة معامل التحديد للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 كانت 0.72 وقيمة معامل التحديد المصحح 0.70 وتشير هذه القيمة الى ان نموذج الانحدار المستخدم من قبل الباحث قد فسر ما نسبته 72% من الاختلافات الكلية، في حين بلغت قيمة اختبار F 20.056 بقيمة معنوية sig. مساوية الى 0.002 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% مما يدل على معنوية النموذج لأثر المتغير مخاطر الائتمان x1 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y4، كذلك يتضح ان قيمة معلمة الاثر -0.85 بقيمة اختبار t مساوية الى -4.478 وهي قيمة ذات دلالة معنوية عكسية كون القيمة المعنوية sig. اقل من مستوى الدلالة 5% ونستنتج من ذلك ان ارتفاع قيمة المتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض قيمة المتغير التابع العائد على حق الملكية y4 بمقدار 0.85، ويدل ذلك على نفي الفرضية الصفرية الاولى والتي مفادها (لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 على المتغير التابع العائد على حقوق الملكية y4)، وقبول الفرضية البديلة والتي مفادها (يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 على المتغير التابع العائد على حقوق الملكية y4).

ان قيمة معامل التحديد للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x2 كانت 0.57 وقيمة معامل التحديد المصحح 0.52 وتشير هذه القيمة الى ان نموذج الانحدار المستخدم من قبل الباحث قد فسر ما نسبته 57% من الاختلافات الكلية، بينما بلغت قيمة اختبار F 10.801 بقيمة معنوية sig. مساوية الى 0.011 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% مما يدل على معنوية النموذج لأثر المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x2 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y4، كذلك يتضح ان قيمة معلمة الاثر -0.76 بقيمة اختبار t مساوية الى -3.286 وهي قيمة ذات دلالة معنوية عكسية كون القيمة المعنوية sig. اقل من مستوى الدلالة 5% ونستنتج من ذلك ان ارتفاع قيمة المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x2 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض قيمة المتغير التابع العائد على حق الملكية y4 بمقدار

0.76، ويدل ذلك على نفي الفرضية الصفريّة الثّانية والتي مفادها (لا يوجد أثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 على المتغير التابع العائد على حقوق الملكية y_4)، وقبول الفرضية البديلة والتي مفادها (يوجد أثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 على المتغير التابع العائد على حقوق الملكية y_4)

بينما يتضح من النتائج ان قيمة معامل التحديد للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 كانت 0.76 وقيمة معامل التحديد المصحح 0.73 وتشير هذه القيمة الى ان نموذج الانحدار المستخدم من قبل الباحث قد فسر ما نسبته 76% من الاختلافات الكلية، في حين بلغت قيمة اختبار $F_{25.816}$ بقيمة معنوية sig. مساوية الى 0.001 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% مما يدل على معنوية النموذج لأثر المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 ، كذلك يتضح ان قيمة معلمة الأثر -0.87 بقيمة اختبار t مساوية الى -5.081 وهي قيمة ذات دلالة معنوية عكسية كون القيمة المعنوية sig. اقل من مستوى الدلالة 5% ونستنتج من ذلك ان ارتفاع قيمة المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض قيمة المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 بمقدار 0.87، ويدل ذلك على نفي الفرضية الصفريّة الثالثة والتي مفادها (لا يوجد أثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع العائد على حقوق الملكية y_4)، وقبول الفرضية البديلة والتي مفادها (يوجد أثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع العائد على حقوق الملكية y_4)، والشكل البياني التالي يوضح مخطط لقيم اختبار t للمتغيرات المستقلة الثلاثة لبيان قوة اثرها في المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 .



شكل رقم (8)
قيم اختبار t لأثر المتغيرات المستقلة الثلاثة على المتغير y4

٣.٢ التحليل الإحصائي للمصرف الاهلي للاستثمار

١.٣.٢ الإحصاءات العامة

بهدف معرفة الخصائص العامة للبيانات المدروسة تم إيجاد بعض الإحصاءات العامة مثل أقل وأعلى قيمة والوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع المتغيرات المدروسة وكما في الجدول التالي:

جدول رقم (31)
الإحصاءات العامة للمتغيرات

Descriptive Statistics					
Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
0.060773	0.12060	0.240	0.062	10	X1
0.826813	1.50040	2.964	0.322	10	X2
0.339587	0.31290	1.067	0.037	10	X3
0.098742	0.28750	0.460	0.192	10	y1
273029330.5	169719746	615235072	337248	10	Y2
0.175595	0.07130	0.568	-0.015	10	Y3
0.026385	0.03020	0.053	-0.038	10	Y4

يتبين من الجدول ان ادنى قيمة للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 بلغت (0.062) في حين بلغت اعلى قيمة (0.240) اما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (0.12060) وبانحراف معياري مقداره (0.060773). ان ادنى قيمة للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x2 بلغت (0.322) في حين بلغت اعلى قيمة (2.964) اما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (1.50040) وبانحراف معياري مقداره (0.826813). في حين بلغت ادنى قيمة للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x3 بلغت (0.037) . (0.339587) وان ادنى قيمة للمتغير التابع القيمة السوقية y1 بلغت (0.192) في حين بلغت اعلى

قيمة (0.460) اما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (0.28750) وبانحراف معياري مقداره (0.098742).
(0). اما ادنى قيمة للمتغير التابع حجم الموجودات y_2 بلغت (337248) في حين بلغت اعلى قيمة
(615235072) اما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (169719746) وبانحراف معياري مقداره
(273029330.5). اما ادنى قيمة للمتغير التابع العائد على الموجودات y_3 بلغت (-0.015) في حين
بلغت اعلى قيمة (0.568) اما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (0.07130) وبانحراف معياري
مقداره (0.175595). اما ادنى قيمة للمتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 بلغت (-0.038) في
حين بلغت اعلى قيمة (0.053) اما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (0.03020) وبانحراف معياري
مقداره (0.026385).

٢.٣.٢ بحث العلاقات بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات والمتغير التابع القيمة السوقية (y_1 و x_1, x_2, x_3)

سيتم هنا بحث علاقات الارتباط والاثار للمتغيرات المستقلة الثلاثة مع المتغير المعتمد القيمة
السوقية y_1 وكالاتي:

أولاً: علاقة الارتباط ومعنويته بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات والمتغير التابع القيمة السوقية (y_1 و x_1, x_2, x_3)

لقد وضع الباحث الفرضيات الصفرية والبديلة لغرض اختبار معنوية الارتباط بين المتغيرات
وكالاتي:

الفرضية الصفرية الأولى:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والقيمة السوقية (y_1 و x).

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والقيمة السوقية (y_1 و x_1).

الفرضية الصفرية الثانية:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية والقيمة السوقية (y_1 و x_2).

مقابل الفرضية البديلة

H1: توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية ومخاطر القيمة السوقية (y_1 و x_2).

الفرضية الصفرية الثالثة:

H0: لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والقيمة السوقية (y_1 و x_3).

مقابل الفرضية البديلة

H1: توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والقيمة السوقية (y_1 و x_3).

ولغرض التحقق واختبار الفرضيات أعلاه استخدم الباحث البرنامج الاحصائي SPSS vr.24 للحصول على قيم الارتباطات ومعنويتها الاحصائية وكما في الجدول التالي:

جدول (32)

الارتباطات بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغير y_1

Correlations				
X3	X2	X1		
0.067	-0.736*	-0.788**	Pearson Correlation	Y1
0.854	0.015	0.007	Sig. (2-tailed)	
10	10	10	N	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).				
* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).				

الجدول أعلاه يبين ان الارتباطات بين المتغيرين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية x_1 و x_2 والمتغير التابع القيمة السوقية y_1 هي ارتباطات معنوية تحت مستوى دلالة 5% بسبب ان قيمة sig. اقل من 5%. بينما الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 والمتغير التابع القيمة السوقية y_1 هو ارتباط غير معنوي تحت مستوى دلالة 5% بسبب ان قيمة sig. اكبر من 5%. اذ نلاحظ ان الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 والمتغير التابع القيمة السوقية y_1 - 0.788 ويشير الى ان العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية، وذلك يدل على نفي الفرضية الصفرية الاولى والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والقيمة السوقية)، وقبول الفرضية البديلة والتي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والقيمة السوقية)، وان الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 والمتغير التابع القيمة السوقية y_1 - 0.736 ويشير الى ان العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية، وذلك يدل على نفي الفرضية الصفرية الثانية والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية والقيمة السوقية)، وقبول الفرضية البديلة والتي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية والقيمة السوقية)، وبلغ الارتباط بين

المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 والمتغير التابع القيمة السوقية y_1 0.067 ويشير الى عدم وجود علاقة بين المتغيرين، ويدل ذلك على ثبات الفرضية الصفرية الثالثة والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والقيمة السوقية).

مما تقدم يتبين ان اعلى ارتباط مع المتغير التابع القيمة السوقية y_1 كان للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 ثم يأتي ثانياً المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 وثالثاً المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 .

ثانياً: بحث علاقة الاثر ومعنويته بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات والمتغير التابع القيمة السوقية (y_1 و x_1, x_2, x_3)

قام الباحث ببحث اثر المتغيرات المستقلة الثلاثة في المتغير المعتمد القيمة السوقية y_1 وقد وضعت لهذا الغرض الفرضيات الصفرية التالية:

الفرضية الصفرية الأولى:

H_0 : لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 على المتغير التابع القيمة السوقية y_1 .

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 على المتغير التابع القيمة السوقية y_1 .

الفرضية الصفرية الثانية:

H_0 : لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 على المتغير التابع القيمة السوقية y_1 .

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 على المتغير التابع القيمة السوقية y_1 .

الفرضية الصفرية الثالثة:

H_0 : لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع القيمة السوقية y_1 .

مقابل الفرضية البديلة

H1: يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x3 على المتغير التابع القيمة السوقية y1.

ان اختبار الفرضيات أعلاه والحكم بقبولها او رفضها يتطلب استخدام البرنامج SPSS vr.24 الذي لخصت نتائجه بالتالي:

جدول رقم (33)
اثر المتغيرات الثلاثة في المتغير y1

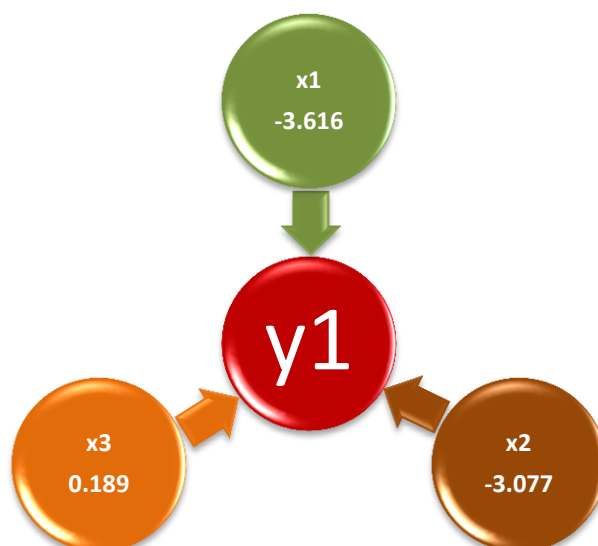
المتغير المعتمد	المتغير المستقل	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	قيمة اختبار F	معنوية اختبار F	قيمة معلمة الاثر	قيمة اختبار t	معنوية اختبار sig. t	معنوية المتغير
Y1	X1	0.620	0.573	13.077	0.007	-0.788	-3.616	0.007	المتغير معنوي عكسي
	X2	0.542	0.485	9.470	0.015	-0.736	-3.077	0.015	المتغير معنوي عكسي
	X3	0.004	-0.120	0.036	0.854	0.067	0.189	0.854	المتغير غير معنوي

يتضح من النتائج ان قيمة معامل التحديد للمتغير مخاطر الائتمان x1 كانت 0.62 وقيمة معامل التحديد المصحح 0.57 وتشير هذه القيمة الى ان نموذج الانحدار المستخدم من قبل الباحث قد فسر ما نسبته 62% من الاختلافات الكلية، في حين بلغت قيمة اختبار F 13.077 بقيمة معنوية sig. مساوية الى 0.007 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% مما يدل على معنوية النموذج لأثر المتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 على المتغير التابع القيمة السوقية y1، كذلك يتضح ان قيمة معلمة الاثر - 0.79 بقيمة اختبار t مساوية الى -3.616 وهي قيمة ذات دلالة معنوية عكسية كون قيمة المعنوية sig. اقل من مستوى الدلالة 5% ونستنتج من ذلك ان ارتفاع قيمة المتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض قيمة المتغير التابع القيمة السوقية y1 بمقدار 0.79، وبذل ذلك على نفي الفرضية الصفرية الاولى والتي مفادها (لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 على المتغير التابع القيمة السوقية y1)، وقبول فرضية اخرى تثبت اثر المتغير المستقل على المتغير التابع والتي مفادها (يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 على المتغير التابع القيمة السوقية y1).

بينما يتضح من النتائج ان قيمة معامل التحديد للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x2 كانت 0.54 وقيمة معامل التحديد المصحح 0.49 وتشير هذه القيمة الى ان نموذج الانحدار المستخدم من قبل الباحث قد فسر ما نسبته 54% من الاختلافات الكلية، بينما بلغت قيمة اختبار F 9.470 بقيمة معنوية sig. مساوية الى 0.015 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% مما يدل على معنوية النموذج لأثر المتغير

مخاطر الملاءة المالية x_2 على المتغير التابع القيمة السوقية y_1 ، كذلك يتضح ان قيمة معلمة الاثر - 0.74 بقيمة اختبار t مساوية الى -3.077 وهي قيمة ذات دلالة معنوية عكسية كون قيمة المعنوية sig. اقل من مستوى الدلالة 5% ونستنتج من ذلك ان ارتفاع قيمة المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض قيمة المتغير التابع القيمة السوقية y_1 بمقدار 0.74، ويدل ذلك على نفي الفرضية الصفرية الثانية والتي مفادها (لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 على المتغير التابع القيمة السوقية y_1)، وقبول فرضية اخرى تثبت اثر المتغير المستقل على المتغير التابع والتي مفادها (يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 على المتغير التابع القيمة السوقية y_1).

في حين كانت قيمة معامل الاختبار F 0.036 وبقيمة معنوية sig مساوية الى 0.853 ، وبسبب ان قيمة المعنوية sig. لأثر المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 في المتغير القيمة السوقية y_1 كانت اكبر من مستوى الدلالة 5% مما يعني عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية للمتغير مخاطر جودة الموجودات x_3 في المتغير القيمة السوقية y_1 ، ويدل ذلك على اثبات الفرضية الصفرية الثالثة والتي مفادها (لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع القيمة السوقية y_1)، والشكل البياني التالي يوضح مخطط لقيم اختبار t للمتغيرات المستقلة الثلاثة لبيان قوة اثرها في المتغير التابع القيمة السوقية y_1 .



شكل رقم (9)
قيم اختبار t لأثر المتغيرات المستقلة الثلاثة على المتغير y_1

٣.٣.٢ بحث العلاقات بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات والمتغير التابع حجم الموجودات (y_2 و x_1, x_2, x_3)

سيتم هنا بحث علاقات الارتباط والاثار للمتغيرات المستقلة الثلاثة مع المتغير المعتمد حجم الموجودات y_2 وكالاتي:

أولاً: علاقة الارتباط ومعنويته بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات وحجم الموجودات (y_2 و x_1, x_2, x_3)

لقد وضع الباحث الفرضيات الصفرية والبديلة لغرض اختبار معنوية الارتباط بين المتغيرات وكالاتي:

الفرضية الصفرية الأولى:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان وحجم الموجودات (y_2 و x_1).

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان وحجم الموجودات (y_2 و x_1).

الفرضية الصفرية الثانية:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية وحجم الموجودات (y_2 و x_2).

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية وحجم الموجودات (y_2 و x_2).

الفرضية الصفرية الثالثة:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات وحجم الموجودات (y_2 و x_3).

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات وحجم الموجودات y_2 و x_3 .

ولغرض التحقق واختبار الفرضيات أعلاه استخدم الباحث البرنامج الاحصائي SPSS vr.24 للحصول على قيم الارتباطات ومعنويتها الاحصائية وكما في الجدول التالي:

جدول (34)

الارتباطات بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغير y2

Correlations			
X3	X2	X1	Y2
0.883**	-0.082	-0.191	
0.001	0.821	0.597	
10	10	10	N
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

الجدول أعلاه يبين ان الارتباطات بين المتغير مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية x1 وx2 والمتغير حجم الموجودات y2 هي ارتباطات غير معنوية تحت مستوى دلالة 5% بسبب ان قيمة sig. اكبر من 5%. بينما الارتباط بين المتغير مخاطر جودة الموجودات x3 والمتغير حجم الموجودات y2 هو ارتباط طردي معنوي تحت مستوى دلالة 5% بسبب ان قيمة sig. اقل من 5%. اذ نلاحظ ان الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 والمتغير التابع حجم الموجودات y2 -0.191، وان الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x2 والمتغير التابع حجم الموجودات y2 -0.082 ويشير الى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية معنوية بين المتغيرين، وبلغ الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x3 والمتغير التابع حجم الموجودات y2 0.883، ويدل ذلك على ثبات جميع الفرضيات الصفرية الاولى والثانية والثالثة والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان، ومخاطر الملاءة المالية، ومخاطر جودة الموجودات مع حجم الموجودات)

مما تقدم يتبين ان اعلى ارتباط مع المتغير التابع حجم الموجودات y2 كان للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x3 ثم يأتي ثانياً المتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 وثالثاً المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x2.

ثانياً: بحث علاقة الاثر ومعنويته بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة

الموجودات والمتغير التابع حجم الموجودات (x1, x2, x3 و y2)

قام الباحث ببحث اثر المتغيرات المستقلة الثلاثة في المتغير المعتمد حجم الموجودات y2 وقد وضعت لهذا الغرض الفرضيات الصفرية التالية:

الفرضية الصفرية الأولى:

H0: لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 على المتغير التابع حجم الموجودات y2.

مقابل الفرضية البديلة

H1: يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 على المتغير التابع حجم الموجودات y_2 .

الفرضية الصفرية الثانية:

H0: لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 على المتغير التابع حجم الموجودات y_2 .

مقابل الفرضية البديلة

H1: يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 على المتغير التابع حجم الموجودات y_2 .

الفرضية الصفرية الثالثة:

H0: لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع حجم الموجودات y_2 .

مقابل الفرضية البديلة

H1: يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع حجم الموجودات y_2 .

ان اختبار الفرضيات أعلاه والحكم بقبولها او رفضها يتطلب استخدام البرنامج SPSS vr.24 الذي لخصت نتائجه بالتالي:

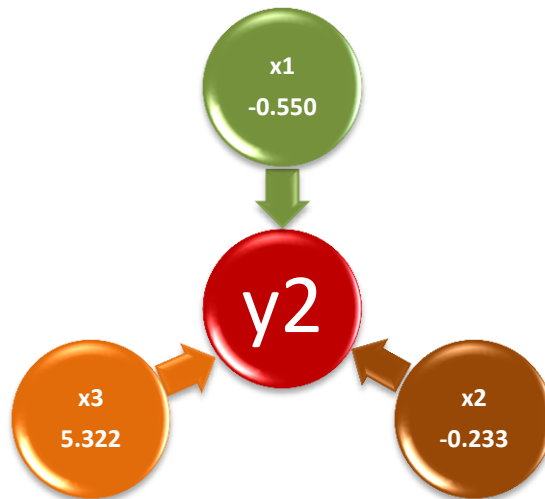
جدول رقم (35)

اثر المتغيرات الثلاثة في المتغير y_2

المتغير المعتمد	المتغير المستقل	معامل التحديد	معامل المصحح	قيمة اختبار F	معنوية اختبار F	قيمة معلمة الاثر	قيمة اختبار t	معنوية اختبار t	معنوية المتغير
Y2	X1	0.036	-0.084	0.302	0.597	-0.191	-0.550	0.597	المتغير غير معنوي
	X2	0.007	-0.117	0.054	0.821	-0.082	-0.233	0.821	المتغير غير معنوي
	X3	0.780	0.752	28.323	0.001	0.883	5.322	0.001	المتغير معنوي طردي

يتضح من النتائج ان قيمة المعنوية sig. لأثر المتغيرين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية x_1 و x_2 في المتغير التابع حجم الموجودات y_2 كانت اكبر من مستوى الدلالة 5% مما يعني عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية x_1 و x_2 في المتغير التابع حجم الموجودات y_2 .

بينما يتضح من النتائج ان قيمة معامل التحديد للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 كانت 0.78 وقيمة معامل التحديد المصحح 0.75 وتشير هذه القيمة الى ان نموذج الانحدار المستخدم من قبل الباحث قد فسر ما نسبته 78% من الاختلافات الكلية، في حين بلغت قيمة اختبار $F_{28.323}$ بقيمة معنوية sig. مساوية الى 0.001 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% مما يدل على معنوية النموذج لأثر المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع العائد على الموجودات y_2 ، كذلك يتضح ان قيمة معلمة الأثر 0.88 بقيمة اختبار t مساوية الى 5.322 وهي قيمة ذات دلالة معنوية طردية كون قيمة المعنوية sig. اقل من مستوى الدلالة 5% ونستنتج من ذلك ان ارتفاع قيمة المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع قيمة المتغير التابع حجم الموجودات y_2 بمقدار 0.88، وذلك التفسير يعطي مفاداً بثبات جميع الفرضيات الصفرية الاولى والثانية والثالثة والتي مفادها (لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 ومخاطر الملاءة المالية x_2 ومخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع حجم الموجودات y_2)، والشكل البياني التالي يوضح مخطط لقيم اختبار t للمتغيرات المستقلة الثلاثة لبيان قوة اثرها في المتغير التابع حجم الموجودات y_2 .



شكل رقم (10)
قيم اختبار t لأثر المتغيرات المستقلة الثلاثة على المتغير y_2

٤.٣.٢ بحث العلاقات بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات

والمتمغير التابع العائد على الموجودات (y_3 و x_1, x_2, x_3)

سيتم هنا بحث علاقات الارتباط والاثار للمتغيرات المستقلة الثلاثة مع المتمغير المعتمد العائد على

الموجودات y_3 وكالاتي:

أولاً: علاقة الارتباط ومعنويته بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة

الموجودات والمتمغير التابع العائد على الموجودات (y_3 و x_1, x_2, x_3)

لقد وضع الباحث الفرضيات الصفرية والبديلة لغرض اختبار معنوية الارتباط بين المتغيرات

وكالاتي:

الفرضية الصفرية الأولى:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والعائد على الموجودات (y_3 و x_1).

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والعائد على الموجودات (y_3 و x_1).

الفرضية الصفرية الثانية:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية والعائد على الموجودات (y_3 و x_2).

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية والعائد على الموجودات (y_3 و x_2).

الفرضية الصفرية الثالثة:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والعائد على الموجودات (y_3 و x_3).

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والعائد على الموجودات (y_3 و x_3).

ولغرض التحقق واختبار الفرضيات أعلاه استخدم الباحث البرنامج الاحصائي SPSS vr.24

للحصول على قيم الارتباطات ومعنويتها الاحصائية وكما في الجدول التالي:

جدول (36) الارتباطات بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتمغير y_3

Correlations				
X3	X2	X1		
0.022	-0.574	-0.398	Pearson Correlation	y3
0.951	0.082	0.255	Sig. (2-tailed)	
10	10	10	N	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).				

الجدول أعلاه يبين ان الارتباطات بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغير التابع العائد على الموجودات y_3 هي ارتباطات غير معنوية تحت مستوى دلالة 5% بسبب ان قيمة sig. اكبر من 5%. اذ نلاحظ ان الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 والمتغير التابع العائد على الموجودات y_3 -0.398، وان الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 والمتغير التابع العائد على الموجودات y_3 -0.574، وبلغ الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 والمتغير التابع العائد على الموجودات y_3 0.022، ويدل ذلك على ثبات جميع الفرضيات الصفرية الاولى والثانية والثالثة والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان، ومخاطر الملاءة المالية، ومخاطر جودة الموجودات مع العائد على الموجودات)

مما تقدم يتبين ان اعلى ارتباط مع المتغير التابع العائد على الموجودات y_3 كان للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 ثم يأتي ثانياً المتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 وثالثاً المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 .

ثانياً: بحث علاقة الاثر ومعنويته بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة

الموجودات والمتغير التابع العائد على الموجودات (y_3 و x_1, x_2, x_3)

قام الباحث ببحث اثر المتغيرات المستقلة الثلاثة في المتغير المعتمد العائد على الموجودات y_3 وقد وضعت لهذا الغرض الفرضيات الصفرية التالية:

الفرضية الصفرية الأولى:

H_0 : لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 على المتغير التابع العائد على الموجودات y_3 .

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 على المتغير التابع العائد على الموجودات y_3 .

الفرضية الصفرية الثانية:

H_0 : لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 على المتغير التابع العائد على الموجودات y_3 .

مقابل الفرضية البديلة

H1: يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x2 على المتغير التابع العائد على الموجودات y3.

الفرضية الصفرية الثالثة:

H0: لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x3 على المتغير التابع العائد على الموجودات y3.

مقابل الفرضية البديلة

H1: يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x3 على المتغير التابع العائد على الموجودات y3.

ان اختبار الفرضيات أعلاه والحكم بقبولها او رفضها يتطلب استخدام البرنامج SPSS vr.24 الذي لخصت نتائجه بالتالي:

جدول رقم (37)
اثر المتغيرات الثلاثة في المتغير y3

المتغير المستقل	المتغير المستقل	معامل التحديد	قيمة اختبار F	قيمة معنوية اختبار F	قيمة معنوية الاثر	قيمة اختبار t	معنوية sig. اختبار t	معنوية المتغير
X1	0.158	0.053	1.504	0.255	-0.398	-1.226	0.255	المتغير غير معنوي
X2	0.330	0.246	3.940	0.082	-0.574	-1.985	0.082	المتغير غير معنوي
X3	0.000	-0.124	0.004	0.951	0.022	0.063	0.951	المتغير غير معنوي

وبسبب ان قيمة المعنوية sig. لأثر المتغيرات المستقلة الثلاثة في المتغير التابع العائد على الموجودات y3 كانت اكبر من مستوى الدلالة 5% مما يعني عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية لتلك المتغيرات في المتغير التابع العائد على الموجودات y3، وذلك التفسير يعطي مفاداً بثبات جميع الفرضيات الصفرية الاولى والثانية والثالثة والتي مفادها (لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 ومخاطر الملاءة المالية x2 ومخاطر جودة الموجودات x3 على المتغير التابع العائد على الموجودات y3)، والشكل البياني التالي يوضح مخطط لقيم اختبار t للمتغيرات المستقلة الثلاثة لبيان قوة اثرها في المتغير التابع العائد على الموجودات y3.



شكل رقم (11)
قيم اختبار t لأثر المتغيرات المستقلة الثلاثة على المتغير y3

٥.٣.٢ بحث العلاقات بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات

والمتغير التابع العائد على حق الملكية (x1,x2,x3 و y4)

سيتم هنا بحث علاقات الارتباط والاثار للمتغيرات المستقلة الثلاثة مع المتغير المعتمد العائد على حق الملكية y4 وكالاتي:

أولاً: علاقة الارتباط ومعنويته بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة

الموجودات والمتغير التابع العائد على حق الملكية (x1,x2,x3 و y4)

لقد وضع الباحث الفرضيات الصفرية والبديلة لغرض اختبار معنوية الارتباط بين المتغيرات وكالاتي:

الفرضية الصفرية الأولى:

H0: لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والعائد على حق الملكية x1 و y4.

مقابل الفرضية البديلة

H1: توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والعائد على حق الملكية (x1 و y4).

الفرضية الصفرية الثانية:

H0: لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية والعائد على حق الملكية (x2 و y4).

مقابل الفرضية البديلة

H1: توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية والعائد على حق الملكية (x2 و y4).

الفرضية الصفريّة الثالثة:

H0: لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والعائد على حق الملكية (x3 و y4).

مقابل الفرضية البديلة

H1: توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والعائد على حق الملكية (x3 و y4).

ولغرض التحقق واختبار الفرضيات أعلاه استخدم الباحث البرنامج الإحصائي SPSS vr.24 للحصول على قيم الارتباطات ومعنويتها الإحصائية وكما في الجدول التالي:

جدول (38)

الارتباطات بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغير y4

Correlations					
X3	X2	X1	Y4		
0.274	-0.819**	-0.826**			Pearson Correlation
0.443	0.004	0.003			Sig. (2-tailed)
10	10	10			N
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).					

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الجدول أعلاه يبين ان الارتباطات بين المتغيرين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية x1 و x2 والمتغير العائد على حق الملكية y4 هي ارتباطات معنوية تحت مستوى دلالة 5% بسبب ان قيمة sig. اقل من 5%. بينما الارتباط بين المتغير مخاطر جودة الموجودات x3 والمتغير العائد على حق الملكية y4 هو ارتباط غير معنوي تحت مستوى دلالة 5% بسبب ان قيمة sig. اكبر من 5%. اذ نلاحظ ان الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 والمتغير التابع العائد على حق الملكية y4 -0.826 ويشير الى ان العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية، ويدل ذلك على نفي الفرضية الصفريّة الاولى والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والعائد على حق الملكية) وقبول الفرضية البديلة والتي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الائتمان والعائد على حق الملكية)، وبلغ الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x2 والمتغير التابع العائد على حق الملكية y4 -0.819 مما يعني ان العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية، ويدل ذلك على نفي الفرضية الصفريّة الثانية والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية والعائد على حق الملكية) وقبول الفرضية البديلة والتي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر الملاءة المالية والعائد على حق الملكية)، وان الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x3 والمتغير التابع العائد على حق الملكية y4 0.274 ويشير الى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين المتغيرين، مما

يدل ذلك على ثبات الفرضية الصفرية الثالثة والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مخاطر جودة الموجودات والعائد على حق الملكية).

مما تقدم يتبين ان اعلى ارتباط مع المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 كان للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 ثم يأتي ثانياً المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 وثالثاً المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 .

ثانياً: بحث علاقة الاثر ومعنويته بين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة

الموجودات والمتغير التابع العائد على حق الملكية (y_4 و x_1, x_2, x_3)

قام الباحث ببحث اثر المتغيرات المستقلة الثلاثة في المتغير المعتمد العائد على حق الملكية y_4 وقد وضعت لهذا الغرض الفرضيات الصفرية التالية:

الفرضية الصفرية الأولى:

H_0 : لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 .

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x_1 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 .

الفرضية الصفرية الثانية:

H_0 : لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 .

مقابل الفرضية البديلة

H_1 : يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x_2 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 .

الفرضية الصفرية الثالثة:

H_0 : لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 .

مقابل الفرضية البديلة

H1: يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل العائد على الموجودات x3 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y4.

ان اختبار الفرضيات أعلاه والحكم بقبولها او رفضها يتطلب استخدام البرنامج SPSS vr.24 الذي لخصت نتائجه بالتالي:

جدول رقم (39)

اثر المتغيرات الثلاثة في المتغير y4

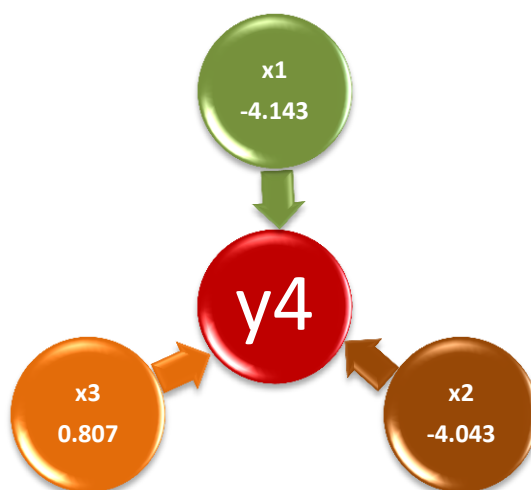
المتغير المعتمد	المتغير المستقل	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	قيمة اختبار F	معنوية اختبار F	قيمة معلمة الاثر	قيمة اختبار t	معنوية sig. اختبار t	معنوية المتغير
Y4	X1	0.682	0.642	17.167	0.003	-0.826	-4.143	0.003	المتغير معنوي عكسي
	X2	0.671	0.630	16.350	0.004	-0.819	-4.043	0.004	المتغير معنوي عكسي
	X3	0.075	-0.040	0.651	0.443	0.274	0.807	0.443	المتغير غير معنوي

يتضح من النتائج ان قيمة معامل التحديد للمتغير مخاطر الائتمان x1 كانت 0.68 وقيمة معامل التحديد المصحح 0.64 وتشير هذه القيمة الى ان نموذج الانحدار المستخدم من قبل الباحث قد فسر ما نسبته 68% من الاختلافات الكلية، في حين بلغت قيمة اختبار F 17.167 بقيمة معنوية sig. مساوية الى 0.003 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% مما يدل على معنوية النموذج لأثر المتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y4، كذلك يتضح ان قيمة معلمة الاثر -0.83 بقيمة اختبار t مساوية الى -4.143 وهي قيمة ذات دلالة معنوية عكسية كون قيمة المعنوية sig. اقل من مستوى الدلالة 5% ونستنتج من ذلك ان ارتفاع قيمة المتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض قيمة المتغير التابع العائد على حق الملكية y4 بمقدار 0.83، ويدل ذلك على نفي الفرضية الصقرية الاولى والتي مفادها (لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y4)، وقبول فرضية بديلة تثبت اثر المتغير المستقل على المتغير التابع والتي مفادها (يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان x1 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y4).

في حين يتضح من النتائج ان قيمة معامل التحديد للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية x2 كانت 0.67 وقيمة معامل التحديد المصحح 0.63 وتشير هذه القيمة الى ان نموذج الانحدار المستخدم من قبل الباحث قد فسر ما نسبته 67% من الاختلافات الكلية، بينما بلغت قيمة اختبار F 16.350 بقيمة معنوية sig. مساوية الى 0.004 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% مما يدل على معنوية النموذج

لأثر المتغير المستقل مخاطر الملاعة المالية x_2 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 ، كذلك يتضح ان قيمة معلمة الأثر -0.82 بقيمة اختبار t مساوية الى -4.043 وهي قيمة ذات دلالة معنوية عكسية كون قيمة المعنوية sig. اقل من مستوى الدلالة 5% ونستنتج من ذلك ان ارتفاع قيمة المتغير مخاطر الملاعة المالية x_2 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض قيمة المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 بمقدار 0.82 ، وبذل ذلك على نفي الفرضية الصفرية الثانية والتي مفادها (لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاعة المالية x_2 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4)، وقبول فرضية بديلة تثبت اثر المتغير المستقل على المتغير التابع والتي مفادها (يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر الملاعة المالية x_2 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4).

في حين بلغت قيمة اختبار F 0.651 بقيمة معنوية sig مساوية الى 0.443 وبسبب ان القيمة المعنوية sig. لأثر المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 في المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 كانت اكبر من مستوى الدلالة 5% مما يعني عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 في المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 ، وبذل ذلك على ثبات الفرضية الصفرية الثالثة والتي مفادها (لا يوجد اثر معنوي احصائي للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات x_3 على المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4)، والشكل البياني التالي يوضح مخطط لقيم اختبار t للمتغيرات المستقلة الثلاثة لبيان قوة اثرها في المتغير التابع العائد على حق الملكية y_4 .



شكل رقم (12)
قيم اختبار t لأثر المتغيرات المستقلة الثلاثة على المتغير y_4

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول: الاستنتاجات

المبحث الثاني: التوصيات

المبحث الأول

الاستنتاجات

في البدء ومن خلال التحليل الكمي والاحصائي فقد توصل الباحث الى مجموعة من النتائج العملية وهي كالآتي:

١. إن الارتباطات للمتغيرين مخاطر الائتمان ومخاطر جودة الموجودات مع القيمة السوقية هي ارتباطات عكسية معنوية تحت مستوى دلالة 5%. في حين ظهر الارتباط للمتغير مخاطر الملاءة المالية مع القيمة السوقية عكسي غير معنوي وذلك في المصرف التجاري، أما في مصرف بغداد فقد ظهرت الارتباطات لجميع المتغيرات مخاطر الائتمان، مخاطر الملاءة المالية، ومخاطر جودة الموجودات مع القيمة السوقية عكسية معنوية تحت مستوى الدلالة 5%، في حين ان المصرف الاهلي للاستثمار فقد ظهرت الارتباطات للمتغيرين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية مع المتغير القيمة السوقية عكسية معنوية تحت مستوى الدلالة 5%، في حين ظهر الارتباط بين مخاطر جودة الموجودات والقيمة السوقية ارتباط عكسي غير معنوي تحت مستوى الدلالة 5%.

٢. إن أعلى ارتباط للمتغيرات المستقلة مخاطر الائتمان، مخاطر الملاءة المالية، مخاطر جودة الموجودات مع متغير القيمة السوقية، ففي المصرف التجاري كان أعلى ارتباط مع متغير القيمة السوقية للمتغير المستقل جودة الموجودات أولاً، وثانياً للمتغير المستقل مخاطر الائتمان، ويليهما ثالثاً المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية، أما في مصرف بغداد فقد كان أعلى ارتباط مع متغير القيمة السوقية كان للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات أولاً، ويليه ثانياً المتغير المستقل مخاطر الائتمان، ومن ثم يأتي ثالثاً المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية، أما المصرف الاهلي فقد كان أعلى ارتباط مع متغير التابع القيمة السوقية كان للمتغير المستقل مخاطر الائتمان أولاً، ومن ثم يأتي ثانياً المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية ويليهما ثالثاً المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات.

٣. إن الارتباطات للمتغيرين المستقلين مخاطر الائتمان ومخاطر جودة الموجودات مع المتغير التابع حجم الموجودات هي ارتباطات غير معنوية تحت مستوى دلالة 5%، بينما ظهر الارتباط للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية مع المتغير التابع حجم الموجودات عكسي معنوي تحت مستوى الدلالة 5%، وذلك في المصرف التجاري، أما في مصرف بغداد فقد كانت الارتباطات بين المتغيرات المستقلة الثلاثة مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات والمتغير التابع حجم الموجودات غير معنوية تحت مستوى الدلالة 5%، وفي المصرف الاهلي فأن الارتباطات بين المتغيرين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية والمتغير التابع حجم الموجودات هي ارتباطات غير معنوية تحت مستوى الدلالة 5%، في حين ظهر الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات والمتغير التابع حجم الموجودات طردي معنوي تحت مستوى الدلالة 5%.

٤. إن اعلی ارتباط للمتغيرات المستقلة الثلاثة مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات مع المتغير التابع حجم الموجودات، ففي المصرف التجاري كان أعلى ارتباط مع المتغير التابع حجم الموجودات هو للمتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية أولاً، وثانياً للمتغير المستقل مخاطر الائتمان، ويليها ثالثاً المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات، أما في مصرف بغداد فقد كان أعلى ارتباط مع المتغير التابع حجم الموجودات كان للمتغير المستقل مخاطر الائتمان أولاً، يليه ثانياً المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات، ومن ثم يأتي ثالثاً المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية، أما المصرف الاهلي فقد كان اعلی ارتباط مع المتغير التابع حجم الموجودات كان للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات أولاً، ومن ثم يأتي ثانياً المتغير المستقل مخاطر الائتمان ويليها ثالثاً المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية.

٥. إن الارتباطات للمتغيرين المستقلين مخاطر الائتمان ومخاطر جودة الموجودات مع المتغير التابع العائد على الموجودات عكسية معنوية تحت مستوى الدلالة 5%. بينما ظهر الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية والمتغير التابع العائد على الموجودات عكسي غير معنوي وذلك في المصرف التجاري، أما في مصرف بغداد فقد ظهرت الارتباطات للمتغيرات المستقلة مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات مع

المتغير التابع العائد على الموجودات عكسية معنوية تحت مستوى الدلالة 5%، ينما في المصرف الاهلي فقد ظهرت الارتباطات للمتغيرات المستقلة مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات مع المتغير التابع العائد على الموجودات عكسية غير معنوية تحت مستوى الدلالة 5%.

٦. إن اعلى ارتباط للمتغيرات المستقلة مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات مع المتغير التابع العائد على الموجودات، ففي المصرف التجاري كان أعلى ارتباط مع المتغير التابع العائد على الموجودات للمتغير المستقل مخاطر الائتمان أولاً، وثانياً للمتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات، ويليهما ثالثاً المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية، أما في مصرف بغداد فقد كان أعلى ارتباط مع المتغير التابع العائد على الموجودات كان للمتغير المستقل مخاطر الائتمان أولاً، ويليه ثانياً المتغير المستقل مخاطر جودة الموجودات، ومن ثم يأتي ثالثاً المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية، أما في المصرف الاهلي عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة الثلاثة في المتغير التابع العائد على الموجودات.

٧. إن الارتباطات للمتغيرين المستقلين مخاطر الائتمان ومخاطر جودة الموجودات مع المتغير التابع العائد على حق الملكية عكسية معنوية تحت مستوى الدلالة 5%، بينما الارتباط بين المتغير المستقل مخاطر الملاءة المالية والمتغير التابع العائد على حق الملكية عكسي غير معنوي تحت مستوى الدلالة 5%، وذلك في المصرف التجاري، أما في مصرف بغداد فقد كانت الارتباطات للمتغيرات المستقلة الثلاثة مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات مع المتغير التابع العائد على حق الملكية غير معنوية تحت مستوى الدلالة 5%، وفي المصرف الاهلي فأن الارتباطات للمتغيرين مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية مع المتغير التابع العائد على حق الملكية عكسية معنوية تحت مستوى الدلالة 5%، في حين ظهر الارتباط بين المتغير جودة الموجودات والمتغير التابع العائد على حق الملكية عكسي غير معنوي تحت مستوى الدلالة 5%.

٨. إن اعلى ارتباط للمتغيرات المستقلة مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات مع المتغير التابع العائد على حق الملكية، ففي المصرف التجاري كان أعلى

ارتباط مع المتغير العائد على حق الملكية للمتغير مخاطر الائتمان أولاً، وثانياً للمتغير مخاطر جودة الموجودات، ويليهما ثالثاً المتغير مخاطر الملاءة المالية، أما في مصرف بغداد فقد كان أعلى ارتباط مع المتغير العائد على حق الملكية كان للمتغير مخاطر جودة الموجودات أولاً، ويليه ثانياً المتغير مخاطر الائتمان، ومن ثم يأتي ثالثاً المتغير مخاطر الملاءة المالية، أما في المصرف الاهلي فقد كان أعلى ارتباط مع المتغير العائد على حق الملكية كان للمتغير مخاطر الائتمان أولاً، ويليه ثانياً المتغير مخاطر الملاءة المالية، ومن ثم يأتي ثالثاً المتغير جودة الموجودات.

ومما سبق ومن خلال تحليل البيانات المالية والنتائج العملية التي توصل لها الباحث، تم التوصل الى الاستنتاجات الآتية:

١. إن الدراسة الحالية توصلت الى الاهداف الموسومة التي سعت لتحقيقها من خلال تحديد بعض المخاطر المالية النظامية ونوعيات من الميزات التنافسية، وقياسها، وقياس المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وتحليلها، وإثبات ونفي الفرضيات المطروحة في هذه الدراسة وإظهار النتائج العملية بعد القياس والتحليل لجميع متغيرات الدراسة من الناحية التطبيقية.

٢. حسب درجة تصنيف مخاطر الائتمان يتضح ان بعض المصارف التجارية تحقق نسبة مخاطر ائتمان جيدة التي من ضمنها المصرف الاهلي للاستثمار، وفي السياق نفسه ان بعض المصارف التجارية تحقق نسبة مخاطر ائتمان عالية والتي من ضمنها المصرف التجاري العراقي ومصرف بغداد .

٣. ارتفاع رأس المال الاجمالي للمصارف عينة الدراسة خلال مدة الدراسة ماعدا السنتين الاخيرتين وذلك بسبب الاختلاف الحاصل في كل من رأس المال الاساس المتكون من الفوائض النقدية والاحتياطات العامة وكذلك بسبب التباين في رأس المال المساند، فضلاً عن الارتفاع الحاصل في بعض الموجودات المرجحة بالمخاطر.

٤. تذبذب الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان داخل الميزانية وخارجها للمصارف عينة الدراسة ويعود ذلك الى الزيادة في تباين الاستثمارات وبعض المخاطر الاخرى داخل الميزانية التي تكون

درجة مخاطرها من 50%-100%، فضلاً عن التباين الواضح في المخاطر التشغيلية نتيجة انخفاض الدخل الاجمالي للسنوات الاخيرة ،وكل ذلك يؤدي الى تذبذب في مخاطر السوق.

٥. ارتفاع القروض المتعثرة الامر الذي انعكس على جودة الموجودات للمصارف التجارية عينة الدراسة.

٦. من خلال تحليل نسبة القيمة السوقية يتضح انها لم تصل الى (1) وذلك دلالة على تدني قيمة المصرف وان موجودات المصارف التجارية عينة الدراسة مسعرة بأعلى من قيمتها الحقيقية وذلك للفوارق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية .

٧. حققت المصارف عائداً على حقوق الملكية اكبر من العائد على الموجودات خلال فترة الدراسة.

٨. على صعيد التحليل الكمي اثبت التحليل معنوية النموذج المقدر من خلال الاختبارات العلمية ومقارنة قيمها مع القيم الجدولية عند مستوى دلالة معنوية 5%.

٩. وجود علاقة ارتباط حسب معامل الارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة (مخاطر الائتمان، مخاطر الملاءة المالية، مخاطر جودة الموجودات) والمتغيرات التابعة (القيمة السوقية ،حجم الموجودات، الربحية "العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية").

يستنتج مما سبق ان المخاطر المالية النظامية تنعكس سلباً على المصارف التجارية وتؤثر في قدرة المصارف على تحقيق الميزات التنافسية والحفاظ عليها، اذ ان ارتفاع حجم القروض المتعثرة وعدم سداد القروض بمواعيد استحقاقها وتبعاً للشروط المتفق عليها وكذلك عدم توفر الملاءة المالية المناسبة في المصارف التجارية يفقد المصارف لمزاياها التنافسية ويؤثر على قيمتها السوقية وبالتالي على حجم الارباح الذي تحققه هذه المصارف وان عدم توفر الادارة السليمة لهذه المخاطر يؤدي الى خسارة المصرف وفقدان مزاياه التنافسية وبالتالي خروجه من سوق المنافسة.

المبحث الثاني

التوصيات

توصلت الدراسة الى التوصيات الآتية:

١. ضرورة الاعتراف ان المصارف التجارية لها فرصة كبيرة في النمو من خلال الالتزام بمقررات لجنة بازل (III)، باعتبار انها تسمح للمصارف التجارية بتكوين ادارة مخاطر سليمة تمكنها من مجابهة المخاطر المختلفة ،خاصة وانها سهلة التطبيق لعدم وجود صفة الالزام لهذه اللجنة.

٢. يتعين على المصارف التجارية أن تعمل على التخلص من القروض المتعثرة او تقليلها وزيادة القروض الأكثر ضماناً، أي أنها تمنح القروض مقابل ضمانات تضمن لها الحصول عليها مع فوائدها في مواعيد استحقاقها، الأمر الذي يرفع درجة تصنيفها، اضافة الى أن هذه القروض من المؤكد أن تضمن للمصارف التجارية الحصول على العوائد أو الفوائد المتوقعة منها باستمرار، وتعزيز ميزات التنافسية في السوق.

٣. ينبغي على المصارف التجارية أن تعمل على زيادة رأس مالها، وضرورة التقليل من مخاطر الموجودات المرجح بالمخاطر، وكذلك توظيف الزيادة في استثمارات قليلة او خالية المخاطر كي تتمكن من تحقيق أرباح مستمرة، وتعزيز القيمة السوقية لها، فضلاً عن ذلك فهي تزيد من حجم موجوداتها.

٤. ينبغي على المصارف التجارية أن تمتلك موجودات ذات جودة عالية، بحيث تتمتع هذه الموجودات بالتصنيف العالي الذي تم حُدد في جدول معايير تصنيف الموجودات، وبتعبير آخر عليها أن تحصل على درجة التصنيف القوي أو المرضي لجودة موجوداتها.

٥. يتعين على المصارف التجارية أن تتأكد تماماً من أن القروض التي تمنحها إلى الزبائن تمثل قروض ذات ربحية، وبالإمكان تحصيلها في وقت استحقاقها وغير قابلة للتعثّر مستقبلاً، وذلك من خلال منح القروض بضمانات وأن استمرارها بهذا النشاط يؤدي إلى جعل أرباح المصارف مستمرة في التحقق، فضلاً عن تحقيق ميزات تنافسية.

٦. يتعين على المصارف التجارية دراسة الظروف العامة والاقتصادية و المخاطر كافة التي يمر بها البلد ومراقبة الأحداث التي يمكن أن تحصل من حيث الأسعار العامة، وسعر الفائدة، وسعر النفط وسعر الصرف، والاستفادة من كفاءة أصحاب الخبرة الخاصة بإدارة المصارف في التنبؤ بمؤثرات الاقتصاد الكلي وأخذ الحيطة والحذر.

٧. يتعين على المصارف الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المالية النظامية كافة التي يمكن أن تؤثر على الأداء المصرفي أولاً ومن ثم على تحقيق الميزات التنافسية للمصارف التجارية، وذلك من خلال توفير جهاز رقابي كفؤ يمتاز بالخصائص النوعية للرقابة.

٨. تنويع مصادر التمويل يعد من الضرورات التي لا يمكن الاستغناء عنها في ظل التطورات المتسارعة في حركة السوق سواء من حيث البورصات العالمية او الاحداث الاقتصادية المتقلبة وانعكاساتها على المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية وبالأخص مخاطر الائتمان ومخاطر الملاءة المالية ومخاطر جودة الموجودات.

وفي الختام يتقدم الباحث في إطار استكمال هذه الدراسة وتعزيزها وتوسيعها بدراسات مستقبلية بحيث يُتناول موضوع انعكاس المخاطر المالية النظامية بأكملها على تحقيق الميزات التنافسية للمصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية لغرض بيان أثر وعلاقة هذه المخاطر على القطاع المصرفي العراقي بأكمله.



المراجع و المصادر

المراجع والمصادر

المراجع:

- القرآن الكريم
- القوانين والتشريعات
- البنك المركزي قانون تنفيذ المصارف رقم ٤، ٢٠١٠، م ١٨.

المصادر:

١. المصادر العربية

أولاً: الكتب

١. احمد، حبيب احمد وخان، طارق الله خان. (٢٠٠٣). "ادارة المخاطر". جدة -المملكة العربية السعودية.
٢. الأسدي، صباح رحيم، والعتبي، محمد حسن رشم، والمعالى، علي جابر عبد الحسين. (٢٠١٨). "الأسواق المالية والنقدية". دار الوثائق الوطنية. العراق.
٣. الانصاري، اسامة عبد الخالق الانصاري. (٢٠٠٦). "الادارة المالية". دكتوراه ادارة الاعمال (تمويل وبنوك). جامعة ادنبرة (اسكتلندا). كلية التجارة. جامعة القاهرة.
٤. بن سامي، الياس بن سامي. (٢٠٠٦). "التسيير المالي" (الادارة المالية). عمان: دار وائل للنشر. الطبعة الاولى.
٥. البنوان، اسعد احمد. (٢٠١١). "ادارة المخاطر". الكويت: مكتبة افاق.
٦. حبار، عبد الرزاق وقندوز، عبد الكريم وبلعوز، بن علي (٢٠١٣). "ادارة المخاطر". عمان-الاردن: دار الورق للنشر والتوزيع. الطبعة الاولى.
٧. حسن، صلاح. (٢٠١٠). "تحليل وإدارة وحكمة المخاطر المصرفية الالكترونية". الجزائر. دار الكتاب الحديث.
٨. حسن، صلاح. (٢٠١١). "تحليل وإدارة حكمة المخاطر المصرفية الالكترونية". القاهرة - مصر. دار الكتاب الحديث.
٩. صالح، حواس. (٢٠٠٦). المحاسبة وفق المخطط الوطني للمحاسبة. مطبعة دار هومة.
١٠. خصاونة، احمد سليمان. (٢٠٠٨). "عالم الكتاب الحديث". الاردن.
١١. الخطيب، سمير. (٢٠٠٥). "قياس وإدارة المخاطر بالبنوك". منشأة المعارف. الاسكندرية.
١٢. كيسو، دونالد و ويجلات، جيري. (٢٠١٤). المحاسبة المتوسطة. المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، الطبعة العربية الثانية.
١٣. ذيب، سوزان سمير. (٢٠١٢). "ادارة الائتمان". عمان - الاردن. الطبعة الاولى - دار الفكر.

١٤. الراوي، خالد وهيب. (٢٠٠٩). "ادارة المخاطر المالية". عمان-الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
١٥. الربيعي، حاكم محسن وراضي، حمد عبد الحسين. (٢٠١١). "حوكمة البنوك واثرها في الاداء والمخاطرة". عمان- الاردن. دار اليازوري.
١٦. الربيعي، حاكم محسن وراضي، حمد عبد الحسين. (٢٠١٣). "حوكمة البنوك واثرها في الاداء والمخاطرة". دار الازوري للنشر. الاردن.
١٧. الزبيدي، حمزة محمود. (٢٠١١). التحليل المالي - لاغراض تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
١٨. الزحيلي، محمد مصطفى. (٢٠٠٦). "القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الاربعة". دار الفكر. دمشق. الطبعة الاولى. ١.
١٩. السيفو، وليد اسماعيل وابوبكر، عيد احمد. (٢٠١٦). "ادارة الخطر والتامين". دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
٢٠. موسى، شقيري نوري والحداد، وسيم محمد ونور، محمود ابراهيم وذيب، سوزان سمير. (٢٠١٦). ادارة المخاطر، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الاردن.
٢١. الصيرفي، محمد. (٢٠٠٧). "ادارة المصارف". ابو ظبي: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
٢٢. طالب، علاء فرحان والموسوي، حيدر يونس وحسن، محمد فائز. (٢٠١٣). "ادارة المؤسسات المالية". مدخل فكري معاصر. عمان -الاردن .
٢٣. العبادي، هاشم فوزي والطائي، يوسف حبيب والموسوي، سنان كاظم والديري، حسين جميل. (٢٠١١). "ادارة الخطر والتامين". عمان -الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. الطبعة الاولى.
٢٤. عبد الحميد، عبد المطلب. (٢٠٠٧). "اقتصاديات النقود والبنوك، الاساسيات والمستحدثات". مصر. الدار الجامعية - الاسكندرية.
٢٥. عبد القادر، السيد متولي. (٢٠١٠). "الاسواق المالية والنقدية في عالم متغير". عمان -الاردن: دار الفكر للطباعة والنشر.
٢٦. عبد المطلب، عبد الحميد. (٢٠١٣). "الاصلاح المصرفي ومقررات بازل الثالثة". الدار الجامعية. مصر.
٢٧. عبدالله، خالد امين والطراد، اسماعيل ابراهيم. (٢٠٠٦). "ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية". عمان - الاردن: الطبعة الاولى. دار وائل للنشر.
٢٨. عبيدات، سام. (٢٠١٢). "محددات كفاية راس المال في البنوك التجارية الاردنية". جامعة البلقاء التطبيقية. الاردن.
٢٩. عشيبيش، حسن سمير. (٢٠١٠). "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض والتوسع النقدي في البنوك". عمان. مكتبة الجمع العربي.

٣٠. عطا، حيدر محمد بني.(٢٠٠٧). "مفاهيم اساسية في قياس الاصول الثابتة". الطبعة الاولى. دار نشر العامر. عمان - الاردن.
٣١. عقل، سعيد جمعة وعريقات ،حربي محمد. (٢٠١٠). " التأمين وإدارة الخطر". عمان -الاردن: دار وائل للنشر. الطبعة الثانية.
٣٢. العلي، اسعد احمد. (٢٠١٣). " ادارة المصارف التجارية"،مدخل لإدارة المخاطر.دار اليازوري العلمية للطباعة والنشر.الاردن.
٣٣. الغالي، طاهر محسن منصور وادريس ،وائل محمد صبحي.(٢٠١١). "الادارة الاستراتيجية. المفاهيم والعمليات". عمان. دار وائل للنشر.
٣٤. كام، فيرنون .(٢٠٠٠). "نظرية المحاسبة". ترجمة رياض العبدالله. دار الكتب للطباعة والنشر. جامعة الموصل.
٣٥. الكراسنة، ابراهيم .(٢٠١٠). "اطر اساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر" معهد السياسات الاقتصادية - صندوق النقد العربي .ابو ظبي. الطبعة الثانية.
٣٦. لعراف، فائزة. (٢٠١٣). "مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل واهم انعكاسات العولمة". دار الجامعة الجديدة للنشر .مصر.
٣٧. محمد، جمال الدين. (٢٠٠٣). " الادارة الاستراتيجية للموارد البشرية، المدخل تحقيق ميزة تنافسية للمنظمة". القرن .الدار الجامعية .الاسكندرية.
٣٨. مرسي، كمال الدين عبد الغني .(٢٠٠٣). " الخروج من فخ العولمة". المكتب الجامعي الحديث. الاسكندرية.
٣٩. مطر، محمد. (٢٠٠٠). " التحليل المالي والائتماني(الاساليب والادوات والاستخدامات العملية)". عمان .الاردن. دار وائل للنشر.
٤٠. الملكاوي ،ابراهيم الخلف والعمرى ،اديب. (٢٠٠٧). "دور ادارة المعرفة في التقليل من اثار المخاطر". ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة. الاردن.
٤١. النعيمي ،عدنان تايه. (٢٠١٠). " ادارة الائتمان". عمان - الاردن. دار المسيرة.
٤٢. النعيمي، عدنان تايه، والتميمي، ارشد فؤاد. (٢٠١٩). "الإدارة المالية المتقدمة". الأردن - عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
٤٣. هندي، منير ابراهيم .(٢٠٠٣). " الادارة المالية مدخل تحليل معاصر". مدخل الكتب العربي الحديث. الطبعة الخامسة.
٤٤. هندي، منير ابراهيم .(٢٠٠٠). "الفكر الحديث في ادارة المخاطر".طنطا. مكتبة جامعة جدارا.

ثانياً : الرسائل والاطاريح

١. ابو بكر، خوالد وعياري، امال. (٢٠١٢). "ادارة المخاطر الائتمانية بين المفاهيم والتجسيد". دراسة حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول المخاطرة في المؤسسات الاقتصادية . رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فلسطينية . الجزائر.
٢. ابوكمال، ميرفت. (٢٠٠٧). "الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل ٢". دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين .رسالة ماجستير .كلية التجارة .قسم ادارة الاعمال .الجامعة الاسلامية .غزة.فلسطين.
٣. ابو خزانة، ايهاب محمد احمد. (٢٠٠٧). "نموذج مقترح لقياس مخاطر الائتمان المصرفي بهدف تطوير الافصاح المحاسبي وتكوين مخصص الائتمان بالبنوك التجارية" . ادارة الائتمان – بنك الاسكندرية.بحث
٤. احمد، نضال رؤوف .(٢٠١٣). "دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان اثرها على كفاية راس المال في القطاع المصرفي". دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين. جامعة بغداد ،المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.بغداد. العراق.
٥. الاطرش، باسم محمود. (٢٠٠٥). "اثر المخاطر المصرفية على القيمة السوقية لاسهم البنوك التجارية الاردنية".(دراسة تطبيقية).اطروحة جامعية .كلية ادارة المال والاعمال .قسم التمويل والمصارف.جامعة ال البيت .الاردن.
٦. بودور، ايوب .(٢٠١٨-٢٠١٩). "تأثير ادارة المخاطر المالية على الاداء المالي للبنوك". دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية الاردنية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٨ . رسالة ماجستير. قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة 8 ماي 1945.الاردن.
٧. تومي، ابراهيم. (٢٠١٧). "تكيف معايير السلامة في المصارف الايلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية .اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية .جامعة محمد خضير .بسكرة.الجزائر.
٨. ججوج، محمد ماجد محمود.(٢٠١٧). " اثر الافصاح غير المالي على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين ".دراسة تطبيقية .رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل. الجامعة الاسلامية بغزة .كلية التجارة . فلسطين.
٩. الدهلكي، احمد جواد. (٢٠١٨). "تأثير تصنيف CAMELS في القيمة السوقية للسهم العادي بحث تحليلي في عينة من المصارف العراقية. / *Al Kut Journal of Economics Administrative Sciences* .ISSN: 1999-558x / Issue: 30
١٠. سالم، عمر طارق عمر.(٢٠١٧). "علاقة التسويق الالكتروني بتعزيز الميزة التنافسية". دراسة ميدانية على شركات تزويد الانترنت في قطاع غزة. كلية الاقتصاد والعلوم الادارية. جامعة الازهر. غزة.

١١. شرشاب، حيدر محمد. (٢٠١٨). "تحليل العلاقة بين الإفصاح الاختياري وجودة الأرباح المحاسبية وأثرها في القيمة الشركة" (بحث تطبيقي في عينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية). رسالة ماجستير في المحاسبة. كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة الكوفة. العراق.
١٢. شاهين، علي عبدالله. (٢٠٠٦). "دور ادوات التحليل المالي في ترشيد السياسة الائتمانية وتشكيل محفظة الائتمان في البنوك". دراسة ميدانية على بنوك فلسطين. رسالة ماجستير. قسم المحاسبة. كلية التجارة. الجامعة الاسلامية. غزة. فلسطين.
١٣. صادق، زهور عبد السالم. (٢٠١٨). "العلاقة بين سياسات توزيع الأرباح والقيمة السوقية للسهم وأثرهما على حجم التداول" دراسة في عينة من المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية. رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية - جامعة المنثى - كلية إدارة والاقتصاد - العراق.
١٤. عبد الرضا، مصطفى سلام. (٢٠١٨). "المخاطر الائتمانية وأثرها على السيولة المصرفية". دراسة تطبيقية بين مصرفي الوطني الاسلامي والتجارة العراقي. رسالة ماجستير. جامعة الفرات الاوسط التقنية. المعهد التقني. المسيب. العراق.
١٥. عبد الغفور، صالح. (٢٠١٥). "متطلبات ادارة المعرفة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في جامعات قطاع غزة". رسالة ماجستير. اكااديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا. غزة. فلسطين.
١٦. عثمان، محمد داود. (٢٠٠٨). "اثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك". دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الاردنية باستخدام معادلة Tobin's Q. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص المصارف. قسم المصارف. كلية العلوم المالية والمصرفية. الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
١٧. علوان، شهيرة. (٢٠١٦). "تقييم اداء البنوك الاسلامية باستخدام نظام التقييم المصرفي الامريكي (CAMELS)". دراسة حالة بنك البركة الجزائري. رسالة ماجستير في علوم التسيير. جامعة العربي بن مهيدي. ام البواقي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر.
١٨. علي، حسام عباس. (٢٠١٩). "تقييم المصارف التجارية وفق نموذج CAMELS. في ظل العوائد والمخاطر". رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية. كلية الادارة والاقتصاد. جامعة المثنى. العراق.
١٩. العودات، أنس ابراهيم سالم. (٢٠١٥). "أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية وفقاً لنموذج (Tobin's Q)" دراسة إختبارية على البنوك التجارية الاردنية ٢٠٠٩ - ٢٠١٤. رسالة ماجستير في المحاسبة. كلية الأعمال. جامعة الشرق الاوسط. الاردن.

٢٠. غانية، هيفاء. (٢٠١٥). "ادارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل ٢ و ٣". دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الوادي (BNA-BDL-BEA). جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية. الجزائر.

٢١. فليح، مصطفى رزاق. (٢٠٢٠). "اثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الارباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية" دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية". جامعة المثنى. كلية الادارة والاقتصاد.

٢٢. لطيفة، عبدلي. (٢٠١٢). "دور ومكانة ادارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية". دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة. رسالة ماجستير في جامعة ابي بكر بلقايد. تلمسان. الجزائر.

٢٣. المحمود، حسين. (٢٠١٤). "امكانية استخدام نظام (CMALES). في تقييم جودة الربحية في المصارف الاسلامية". (دراسة تطبيقية). رسالة ماجستير في قسم المصارف والتامين. جامعة دمشق. كلية الاقتصاد. سوريا.

٢٤. مونه، يونس. (٢٠١٥). "تحقيق كفاية راس المال في البنوك التقليدية والاسلامية بين الرفع من راس المال والتحك في المخاطر". مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة. الجزائر.

٢٥. نبيلة، رفاقة. (٢٠١٦). "دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية". رسالة ماجستير في علوم تجارية. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. الجزائر.

٢٦. نجا، بلحسيني. (٢٠١٧). "تأثير الملاحة المالية على القيمة السوقية لسهم البنك، دراسة لعينة من البنوك المدرجة في بورصة قطر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥". جامعة قاصدي مرباح. ورقلة. الجزائر.

٢٧. نصر، خالد جمال. (٢٠١٥). "اثر الاعلام عن توزيع الارباح والربحية السهم في القيمة السوقية لاسهم الشركات الاردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية". رسالة ماجستير في المحاسبة. كلية الاقتصاد والعلوم الادارية. جامعة العلوم التطبيقية.

ثالثاً : المجالات والدوريات

١. بلعوز، بن علي. (٢٠٠٩). "الاحطار المالية في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية". بحث مقدم الى الملتقى الدولي الثاني حول الازمة المالية الراهنة والبدايل المالية والمصرفية. الجزائر.

٢. بلوطار، مهدي وشرابي، عبد العزيز. (٢٠٠٤). "محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ". حالة فرع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بقسنطينية. مجلة الاقتصاد والمجتمع. مختبر المغرب العربي الكبير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة منتوري. قسنطينية. الجزائر. العدد (٢).
٣. الحريث، محمد علي عبود مجيد وحزوري، حسن احمد اسماعيل. (٢٠١٨). "مخاطر الائتمان واثرها في كفاية راس المال المصرفي". دراسة تطبيقية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات. العدد (٤٣) المجلد (٢). شباط ٢٠١٨.
٤. حزوري، حسن. (٢٠١٨). "العوامل المؤثرة في ربحية المصارف". (دراسة تحليلية على عينة من المصارف الخاصة فيسورية). مجلة جامعة الفرات. سلسلة العلوم الانسانية.
٥. حسن، عيسى هاشم. (٢٠١١). "قياس هامش الملاعة في صناعة التأمين السورية". دراسة مقارنة. قسم المحاسبة. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد (٢٧) العدد (٤).
٦. حسن، نوار مصطفى. (٢٠١٣). "تصميم نظام ترميز الموجودات الثابتة بما ينسجم ونظام احصاءات مالية الحكومة (GFS)". دراسة تطبيقية في الكلية التقنية الادارية. مجلة كلية جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. العدد (٣٥).
٧. الحسنوي، سالم صلال راهي. (٢٠١٥). "المحددات الداخلية والخارجية للقيمة السوقية للأسهم في سوق العراق للأوراق المالية". مجلة دورية نصف سنوية. كلية الادارة والاقتصاد. جامعة البصرة. المجلد (٤) العدد (١٤).
٨. حسين، بلعجوز والعربي، غزي محمد. (٢٠٠٦). "دراسة مقارنة لمخاطر التمويل المصرفي بين النظام الكلاسيكي والقيمي". ملتقى دولي حول سياسات التمويل واثرها على الاقتصاديات والمؤسسات في ٢١-٢٢ نوفمبر.
٩. حيدر نعمة غالي الفرجي. (٢٠١٣). "العلاقة بين اسعار النفط ومؤشرات الاسهم في البورصات الدولية". دراسة تطبيقية. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. العدد (٣٦ - ٣٨).
١٠. الخفاجي، علي احمد حسن جاسم والشكرجي، بشار ذنون محمد. (٢٠١٨). "تقدير المخاطر السوقية التي تواجه المصارف، دراسة على عينة من المصارف الخاصة المسجلة في سوق العراق وعمان للأوراق المالية". تنمية الرافدين. ملحق العدد (١١٩). المجلد (٣٧).
١١. داود، ثامر قاسم وكريم، شيماء مهدي. (٢٠١٦). "قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها في تحقيق الافصاح المحاسبي بالمصارف العراقية (اطار مقترح)". عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول للدراسات العليا. مجلة دراسات مالية ومحاسبية. المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.

١٢. سعيد، لقمان محمد، وحسن، مقداد معروف. (٢٠١٩). "أثر سياسة تمهيد الدخل على جودة الأرباح المحاسبية". دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية العاملة في محافظة أربيل. مجلة علمية دورية الجامعة اللبنانية الفرنسية . أربيل، كوردستان .العراق المجلد (٤) .العدد (٤).
١٣. سمية ،بوديسة وحسان ،خبابة.(٢٠١٠). "إدارة مخاطر الائتتاب لصندوق التكافل العام في شركات التأمين". مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية .العدد ١٤.
١٤. الشباني ،وليد بن محمد .(٢٠١٤). "مبادئ المحاسبة والتقرير المالي" . جامعة الملك سعود .زميل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
١٥. شومان ،حسنين فيصل حسن والموسوي ،كوثر حميد هاني .(٢٠١٢). "أثر ربحية ومقسوم ارباح السهم العادي في قيمة الشركة ". دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المساهمة الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .مجلة كلية الدراسات الانسانية الجامعة .العدد(٢).
١٦. عبد الرضا ،مصطفى سلام. (٢٠١٨). "المخاطر الائتمانية واثرها على السيولة المصرفية". دراسة تطبيقية بين مصرفي الوطني الاسلامي والتجارة العراقي. رسالة ماجستير . جامعة الفرات الاوسط التقنية .المعهد التقني .المسيب.العراق.
١٧. فريدة ،معارفي وصالح ،مفتاح . (٢٠٠٧). "المخاطر الائتمانية (تحليلها - قياسها - ادارتها والحد منها)". مداخلة مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة. كلية العلوم الاقتصادية والادارية .جامعة الزيتونة .الاردن.
١٨. فيلالى، حمزة وقاسيمي، اسيا. (٢٠١١). "المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل". ادارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم. الجزائر.
١٩. قاسم، سامر احمد وابراهيم ،ايهم. (٢٠١٨). " دور اليقظة التكنولوجية في تحقيق الميزة التنافسية". (دراسة ميدانية على المصارف التجارية السورية الخاصة). مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية .سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٤٠) العدد (٦).
٢٠. مخلوف، احمد. (٢٠١٠). "الاتجاهات الحديثة في ادارة الموارد البشرية ودورها في تطوير منظمات الاعمال" . جامعة الجزائر . makhoof@yahoo.com.
٢١. مشكور، سعود چايد، وصادق، زهور عبد السالم. (٢٠١٩). "العلاقة بين سياسة التوزيع الأرباح والقيمة السوقية للسهم وأثرهما على حجم التداول" دراسة في عينة من المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة الدنانير. مجلد الخامس عشر.

٢٢. مصطفى، شكر محمود، وإسماعيل، لبنى ليث. (٢٠١٨). "أهمية المعلومات المحاسبية في تحديد انعكاسات التغير في الهيكل المالي على القيمة السوقية للشركة" (دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية). جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد (٤). العدد (٤٤) ج ١.
٢٣. معهد الدراسات المصرفية. (٢٠١٢). "اتفاقية بازل الثالثة". مجلة اضاءات. العدد (٥). الكويت.
٢٤. هناوي، وائل. (٢٠١٧): "تحليل المحددات الداخلية لربحية المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الازمة". (دراسة تطبيقية). قسم المصارف والتأمين. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. مجلة جامعة البعث. المجلد (٣٩). العدد (٣٢).

٢. المصادر الاجنبية

A. Books

1. Alamry, (S. C.), (2020): "Analysis of Financial Statements". Dar, Al manahj; Amman, Jordan.
2. Alexander,(T.W.)&Chsdoum,(B.D.),(2000):"Introduction to aviation insurance and risk management".3th Edition. Krieger publishing company .
3. Enarson,(L.),(2006):"Future logistics challenges ". Ed. Copenhagen business school .Press .New york.
4. Gitman,(J.).Lawrence ,(J.), Zutter & Chad,(J.) ,(2012):" Principles of Managerial Finance ".thirteenth edition .Boston. Pearson .13th.USA.
5. Greuning ,(H.V.) .Barataonovic ,(S.B.) ,(2003):"Analyzing and Managing Banking Risk :A Framework for Assessing Corporate Governance and Financial Risk" .(Second Edition).USA. The World Bank.
6. Gibson,(2014):"Financial statement analysis".13th edition .the university of toledo .emeritus. USA: South western engage learning.
7. Jeter ,(D. C.)& Chaney,(P.K.), (2012): "Advance Accounting ".7th Edition. New Jerisy .John Wiley.
8. Kapoor ,(J.), Dlabay ,(L.) & Hughhes ,(R.), (2009):"Personal Finance ".13th Edition.Mc Graw .Hill,USA.
9. Macmillan, (H.),Tampoe,(M.), (2000):" Strategic Management ".Process,content and implementation. Oxford Unversity PressInc.
10. Lynch.(R.) ,(2000):"Corporate Strategy" .Prentire Hall,London,2md ed,p153.
11. Madura ,(J.), (2008):"Intemational Financial Management ". Thomson,9th,USA.
12. Mashkour,(C.H.), (2020):"Financial Accounting".First Edition. Dar Ghaida for Publishing and Distribution ,Amman,Jordan.
13. porter,(M.), (1993):"Avantage concurrentiel des Nations" .Inter Edition.
14. Sert ,(A.M.) ,(1999):"Risque et conrtole de risqué ".Economica ,Paris ,p25.
15. Borodzakis ,(E.B.), (2008):"Risk ,crisis and security management" .cairo ,Al.Fajr

B. Thesis

1. Alamirew, (M. M.), (2015): " Determinants of Commercial Banks Profitability in Ethiopia Mulugeta Melesse Alamirew". A Thesis submitted to The Business and Economics Faculty School of Commerce. Department of Marketing Management Addis Ababa University, Ethiopia.
2. Barad ,(M.M.), (2010): "A Study of Liquidity Management" .of Indian Steel Industry .NH Published Dissertation .Saurashtra University .Rajkot Indian.
3. Molla,(M.), (2018): " the Effect of bank specific Sources of Competitive advantage on performance" . In the Case of Ethiopian Private Commercial banks ,A Thesis Submitted to School of Commerce ,Graduate Studiesa, Addis Ababa, In partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Art in Marketing Management ,June.
4. Halcro,(K.), (2008): "stakeholders :a source of competitive advantage? An Analysis of the influence of stakeholders on the strategies of independent, rural, Scottish museums during their organizational life cycle" .Athesis in submitted in Partial fulfillment of the requirements of doctor of philosophy Queen Margaret University,p342.
5. Moussa, (M. M.), (2012): " Bank-specific and Macroeconomic Determinants of Bank Profitability: Case of Turkey" .Eastern Mediterranean University, Submitted to the Institute of Graduate Studies and Research in partial fulfillment of the requirements for the Degree of Master of science in Banking and Finance.
6. Yenesew,(A.), (2014): " Determinants of Financial Performance: A Study On Selected Micro Finance Institutions In Ethiopia".A Thesis Submitted to The School of Graduate Studies of Jimma University in Paretial Fulfillment of The Requirements For The Master of Science (MSc) Degree in Accounting And Finsnce.

C. Magazines and periodicals

1. (BCBS),Basel Committee on Banking Supervision,(2001): " The Standardised Approach to Credit Risk ".Consultative Document. Supporting Document to the Basel Capital Accord .Issued for Comment by 31 May.
2. (IAIS), (2000): "On solvency,solvency Assessments and Acturial Issues".committe on solvency and actuarial issues,March.p10.
3. (IIA),(2010): " The Institute of Internal Auditors" . International Standards for the Professional Practice of Internal Audit Standard.
4. .(AIRMIC).(2002):A Risk Management Standard , Published by AIRMIC ,ALARM ,and ,IRM :British Standards Institution .
5. Adamowicz , (T.), (2018): "Types of Risk In Banking Operations –categorization and definitions" .Rodzaje Ryzyka W Dzialalnosci Bankowej –Kategoryzacja I Definicje ,Economic and Regional Studies ,Study Ekonomiczne I Regionalne ,ISSN2083-3725,Volume 11,No.4.

6. Agyapong, Sampson Atuahene, Yusheng, Kong, Micah, Geoffrey Bentum & Aboagye, Abigail Konadu, (2019): " Capital Adequacy and Performance of Listed Universal Banks in Ghana, considering the Basel Accord Framework". American Journal of Multidisciplinary Research, Vol.8, Issue 1, SSN: 2356-6191.
7. Al-abedallat, (A.Z.) ,(2016):"factors affecting credit risk ".Anempirical study of the jordanian commercial banks" . European scientific Journal,12(34),307-321.
8. Albulescu ,(C.), (2015):"Bank's Profitability and Financial Soundness Indicators". A Macro-Level Investigation in Emerging Countries .Procedia Economic and Finance .No.23.PP.203-209.
9. Almarzoqi ,(R.) , Ben Naceur , (S.)&Alessandro ,(s.), (2015)"How Does Bank Competition Affect Solvency , Liquidity and Credit Risk. Evidence From The MENA Countries, Authorized for distribution by Raja Almarzoqi ,IMF Working Paper ,Middle East and Central Asia, September.
10. Almumani, (M. A.), (2018): "An Empirical Study on Effect of Profitability Ratios & Market Value Ratios on Market Capitalization of Commercial Banks in Jordan". International Journal of Business and Social Science Vol. 9 No. 4.
11. Alper, (D.), & Anbar, (A.), (2011): " Bank Specific and Macroeconomic Determinants of Commercial Bank Profitability". Empirical Evidence from Turkey. Business and Economics Research Journal. Volume 2 . Number 2, pp. 139-152 ISSN: 1309-2448.
12. Almaqtari, (F.), Al-Homaidi, (E.), Tabash, (M.), & Farhan, (N.), (2018): "The determinants of profitability of Indian commercial banks" .WILEY, Int J Fin Econ. 2019;24:168–185.
13. Aspal, (P. K.), & Dhawan, (S.), (2016): "Camels Rating Model For Evaluating Financial Performance of Banking Sector: A Theoretical Perspective" . International Journal of System Modeling and Simulation. Vol. 1, No.(2).
14. Aspal, (P. K.), Dhawan, (S.), & Nazneen, (A.), (2019): "Significance of Bank Specific and Macroeconomic Determinants on Performance of Indian Private Sector Banks" . International Journal of Economics and Financial Issues. Vol. 9, No.(2), pp. 168.
15. Ayanda, (A. M.), Christopher, (E. I.), & Mudashiru, (M. A.), (2013):" Determints of Banks Profit Ability in A Developing Economy" . Evidence From Nigerian Banking Industry. Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, Vol.4, No.9.
16. Bare ikaite ,(E.) , Raimonda ,(M.K.), (2014):" Liquidity Risk and Its Management in Lithuanian Banking System" .Mokslas-Lietuvos Ateitis Science – Future of Lithuania .Vol.6(1).PP.64-71.Vilnius Gediminas Technical University erika.bareikaite@gmail.it.
17. Bartlett, (R.), & Partnoy, (F.), (2020): "Articles The Misuse of Tobin's q". Vanderbilt Law Review Volume 73 Issue 2 Issue 2.
18. Basel Committee on Banking Supervision ,(2000):"Principles for the Management of Credit Risk" .

19. Basle Capital Accord,(2013):"International Convergence of Measurement and Capital Standards".p:17, sur le Site ,WWW.BIS.org , consulter le 15-08.les.
20. Beyou,(C.) ,(2003):"Management des Connaissances".Edlias,Paris,p28.
21. Bhattarai, (Y. R.), (2017): "52-Effect of Non-Performing Loan on The Profit Ability of Commercial Banks in Nepal". Prestige International Journal of Management and Research, ISSN: 09746080, Vol. 10.
22. Boateng, (K.), (2019): "Credit Risk Management and Performance of Banks in Ghana: the Camels' Rating Model Approach". International Journal of Business and Management Invention (IJBMI). Vol. 8, Issue.2,PP. 41-48.
23. Bonollo(F). Timelli(G). Arnberg(L). Gariboldi(E), (2015):" New classification of defects and imperfections for aluminum alloy castings Fiorese.
24. Brown, (K.)& ,Moles ,(p.), (2016):"Edinburgh ,Business School ".Heriot-Watt University,Cr-A3engb2.
25. Chiboole, (A. D.), & Jagongo, (A.), (2020): "Short-term financing decisions and financial performance of commercial banks in Kenya". International Academic Journal of Economics and Finance, Vol.3, No.(5), pp.62-74.
26. Chung ,(D.Y.)&Hrazdil,(K.), (2011):"Market Efficiency And The Post- Earnings Announcement Drift" .Contemporary Accounting Research Voi.28.No.3.
27. Commission,European,(2002):"Study in to the methodologies to assess the overall financial position of an insurance undertaking from the perspective of prudential supervision,Appendices".may,p20.
28. Clark,(P.), (2012):"IFRS, International financial reporting standards foundation'.London,EC4M 6XH.
29. Coussergues ,(S.), (2002):"gestion de al banque". edition, Dunod,Paris. France,p106.
30. Das,(N.),Pattanayak,(J.K.), (2007):"undamental Factors Affecting the Indian Market - A Comparative Study of Sensex and Nifty ".Departmewnt of management studies indian school of mines.
31. Dietsch,(M.)&Petey,(J.), (2008):"mesure et gestion du risque de credit dans les institutions financieres".revue banque,2eme edition,paris.
32. Do, (H. L.), Ngo, (T. X.), & Phung, (Q. A.), (2020): "The effect of non-performing loans on profitability of commercial banks". Case of Vietnam. aNational Economics University, Vietnam, Accounting.6, pp.373–386.
33. Deloitte, (T.T.), (2008):"The two faces of risk , Cultivating risk intelligence for competitive advantage ".India, Issue(1).
34. Dullmann,(K.) &Masschelein ,(N.), (2006):"Sector Concentration in Loan Portfolios and Economic Capital" .Working paper research series .National Bank of Belgium .
35. Ekinici, (R.), & Poyraz, (G.), (2019): "The Effect of Credit Risk on Financial Performance of Deposit Banks In Turkey". ScienceDirect Procedia Computer Science 158 : 979–987.
36. El Ibrami, (H.), (2012): "Intrinsic Value vs. Market Value". An Empirical Mean-Reversion-Based Study. International Journal of Accounting and Financial Reporting Vol. 2, No. 2.

37. Elahe,(E.),(2010):"How Risk Management can turn into Competitive Advantage".College of Management Working Papers and Report,United States of America,Universityof Massachusetts Boston,ehsan.elahi@umb.edu.
38. Fani, (K. A.), Khan, (V. J.), Kumar, (B.), & Kumar , (B.), (2018):" Impact of Internal and External Factors on Bank Performance in Pakistan". International and Public Affairs. Vol.2, No.(4), pp.66-77.
39. Fritz,(T.),(2008):"The competitive Advantage" .The MITP press,London,England.
40. Fiorese ,(E.), Bonollo,(F.),Timelli,(G.)& Arnberg,(L.),(2015):"New classification of defects and Imperfections for Aluminum Alloy Castings". International journal of metalcasting 55-66.
41. Gestion ,(J.),(2007):"Institutions Financieres" .La Source d'or ,France.pp:149
42. Gibert ,(A.) & Wheelock ,(D.),(2007):"Measuring Commercial Bank Profitability ".Louis Review , November - December .89(6).pp.515-32.
43. Gill, (A.),Biger ,(N.)& Mathur,(N.) ,(2010):"The Relationship Between Working Capital Management And Profitability ".Evidence from the United States .Business and economics journal ,10(1),1-9.
44. Gatzert ,(N.) & Heidinger ,(D.),(2018):"An Empirical Analysis of Market Reactions to the First Solvency and Financial Condition Reports in the European Insurance Industry". working paper ,school of Business and Economics Chair of Insurance Economics and Risk Management Friedrich –Alexander, University Erlangen – Nurnberg(FAU),Version: February .
45. Harrison.(A.),(2006):"Defintion Of Economic Assets ".Fourth Meeting Of The Advisonry Expert Group On National Accounts .30January -8February 2006,Frankfurt.SNA/MI.06/14.
46. Hart, (O.), & Zingales, (L.), (2017): "Companies Should Maximize Shareholder Welfare Not Market Value". Journal of Law, Finance, and Accounting, 2: 247–274.
47. Hennani, (R.) ,(2015):" De bale(I) a bale(III): Ies principales avancees des accords prudentiels pour un systeme financier plus resilient" . LAMETA, Unite Mixte de recherche , Universite de Montpellier , France , 27 mars , p:6.
48. Hirata ,(W.), Ojima ,(M.),(2019):"Competition and Bank Systemic Risk" .New Evidence from Japan's Regional Banking ,Bank of Japan Working Paper Series,No,19-E-1,January,2-1-1Nihonbashi-Hongokucho,CHUO-Ku,Tokyoo103-0021 .Japan.PP:5 .
49. Islam, (A.), Sarker, (N. I.), Rahman, (M.), & Sultana, (A.), (2017): "Determinants of Profitability of Commercial Banks in Bangladesh". International Journal of Banking and Financial Law. Vol. 1(1), pp. 001-011.
50. Jaya,(H),(2012):"Intrinsic Value vs . Market Value".An Empiriical Mean-Reversion-Based Study.Interational of Accounting and Financial Reporting Vol .2,No.2. El Ibrami.
51. Jerome ,(P.),(2008):"Rating Methodology ,Financial Institution's Ratings ".RAM .Holdings Berhad RAM Holdings Berhad RAM Ratings.

52. Kalunda,(E.),&Ogada,(A.),(2019):"Financial Inclusion Using Traditional Banking Channels and its Effect on Financial Performance of Commercial Banks". The University Journal Volume 1Issue3 , in Kenya.
53. Kapoor ,(J.R.),Dlabay ,(I.) & Hughhes ,(R.),(2009):"Personal Finance ".9th Edition.Mc Graw .Hill,USA.
54. Khasawneh, (A. S.), & Obeidat, (Z. M.), (2016): "The Impact of Capital Risk on the Financial Performance of the Jordanian Islamic Banks According to Basel (2) during the Period (2007 – 2013)" . International Journal of Advanced Research. Volume 4, Issue 2, 182- 193.
55. Khieu ,(H.) ,Mullineaux, (D.),(2012):"The Determinants of Bank Loan Recovery Rates" .Journal of Banking and Finance .Vol.36(4).PP.923-933.
56. Kumar, (P.), (2017): " Impact of Earning Per Share And Price Earnings Ratio on Market Price of Share". A Study on Auto Sector in Inda.International Journal of Research – Granthaalayah, Vol.5 (Iss.2).
57. Lind, (H.), & Nordlund, (B.), (2019): "The Concept of Market Value in Thin Markets and its Implications for Accounting Rules". Working Paper February, Royal Institute of Technology – KTH, Stockholm, Sweden Email hanslin@kth.se.
58. Lucy,(O.U.), Nnenna, (C.V) & Nnenna, (O.V.), (2018): "Effect of Liquidity on Financial Performance of Deposit Money Banks in Nigeria ."Journal of Economics and Sustainable Development. Vol.9, No.4.
59. Madura ,(J.),(2008):"Intemational Financial Management ". Thomson,9th,USA.
60. McShane ,(M.) , Nair,(A.) Rustambekov,(E.),(2011):"Does Enterprise Risk Management Increase Firm Value?" .Journal of Accounting .Auditing & Finance 26(4).641-658.
61. Mehrara,(M.), Falahati ,(Z.) & Zahiri ,(N.H.) ,(2014):"The Relationship Between Systematic Risk And Stock Returns In Tehran Stock Exchange Using The Capital Asset Pricing Model (CAPM)". International Letters Of Social And Humanistic Sciences Vol.21.PP:29.
62. Muhammad ,(Z.),Djayani,(N.) , Haris,(N.) , Miru,(S.),(.2017):"The Effect Of Management And Good Corporate Governance On Financial Performance And Its Impact On The Firm Value, Volume 19 ,Issue5.Ver.V.(May.2017), ,Pascasarjana Universitas Tadulako Palu.
63. Nabeel,(M.) & Hussain, (S.M.),(2017): " .Liquidity Management and Its Impact on Banks Profitability". A Perspective Of Pakistan .International Journal of Business and Management Inventio, Vol.6 Issue 5, PP.28.
64. Odekina .(I.I),Gabrial.(A.O.)&Solomon.(T.T),(.2019):"Effect of Capital Adequacy ".Credit Risk and Operating Efficiency on the Performance of Commercial Banks in Nigeria .Financial Markets .Institutions and Risks ,Volume 3.Issue1.
65. Ongore, (V. O.), & Kusa, (G. B.), (2013): "Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya". International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 3, No. 1pp.237-252.

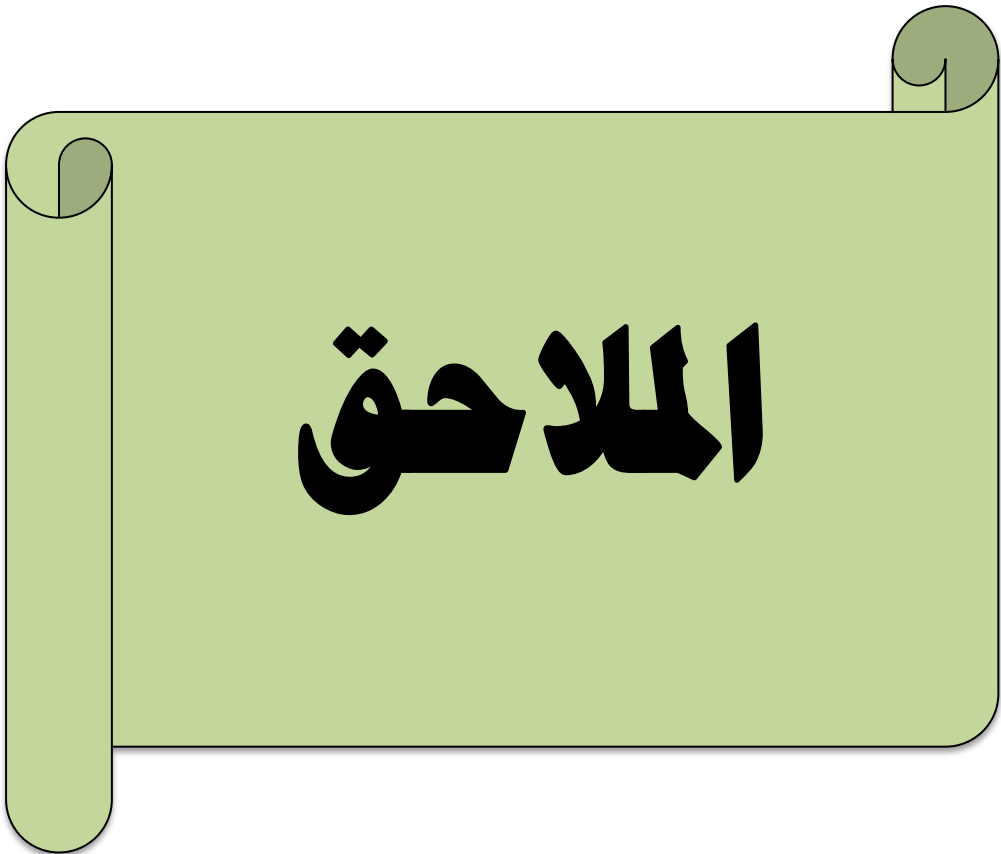
66. Otekunrin, (A. O.), Fagboro, (G. D.), Nwanji, (T. I.), Asamu, (F. F.), Ajiboye, (B. O.), & Falaye, (A. J.), (2019): "Performance of deposit money banks and liquidity management in Nigeria". Banks and Bank Systems, Volume 14, Issue 3.
67. Patrick, (Y.), (2006): "Trautmann Camels Rating" .United States Agency International Development (USAID), p4.
68. Psorn, (A.), (2013): "The implications of Basel III/ CRD IV-CRR with special focus on capital requirements and leverage, mapped on Austrian Universal Banks " . mapped on Austrian Universal banks. Master of Management. uniwienn University
69. Raczkowski, (K.) & Towski, (P.), (2017): "what does risk management in an economy really mean? ". management in public administration . springer international publishing .
70. Ross, (S.), Westerfield, (R.), Jaffe, (J.) & Jordan, (B.), (2010): "Fundamental of Corporate finance ". The McGraw-Hill Irwin series in finance .insurance and real estate. 7th. USA.
71. Rumondor, (R.), Maryam, (M.) & Sumarauw, (J.S.B.), (2015): " Pengaruh Struktur Modal : Ukuran Perusahaan Dan Risiko Perusahaan Terhadap Nilai Perusahaan Pada Sub Sector Plastic Dan Pengemasan Di BEI". fakultas economy dan basins .Jurusan management .Universitas Sam ratulangi Manado. Jurnal EMBA Vol.3 No.3.
72. Salgotra, (P.) & Wadhwa, (R.), (2015): " Capital Adequacy-A Financial Soundness Indicator for Banks". A Comparative Analysis of Public Banks in Indi, IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), e-ISSN: 2278-487X, p-ISSN: 2319-7668. PP 54-60.
73. Sanders, (M.), (2018): "Market Value: What Does It Really Mean?". The Appraisal Journal, www.appraisalinstitute.org.
74. Santomero, (A. M), (1997): "Commercial Bank Risk Management .An Analysis of the Process ". Journal of Financial Services Research . 12 .
75. Sarker, (A. A.), (2011): " CAMELS Rating System in the Context of Islamic Banking". A Proposed 'S' for Shariah Framework, Bangladesh Bank Dhaka Bangladesh.
76. Sarwar, (B.) & Mustafa, (G.), Abid, (A.) & Ahmad, (M.), (2018): "Internal and External Determinants of Profitability". A Case of Commercial Banks of Pakistan. A Research Journal of Commerce, Economics, and Social Sciences.
77. Schroesk, (G.), (2002): "risk management and value creation in financial institutions ". Canada: Wiley & Sons. April 29. Vol.7. No.4.
78. Sehrish, (G.), Faiza, (I.) and Zaman, (K.), (2011): "Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan ". The Romanian Economic Journal. 39. 61-87
79. SIGMA, (2003): "Marches emergents de l'assurance, Les lecons tirees des crises financieres ". Suiss Re, Np29..
80. Sufian, (F.), (2011): "Profitability of the Korean Banking Sector: Panel Evidence on Bank-Specific and Macroeconomic Determinants". Journal of Economics and Management, Vol. 7, No. 1, pp.43-72.

81. Tamimi,(H.A).Alwan ,(A.A.)& Abdel Rahman ,(A.A.), (2011): "Factors Affecting Stock Prices in the UAE Financial Markets". Journal of Transnational Management , Vol.16, pp3-19.
82. Tandelilin ,(E.), (2010): "Portofolio Dan Investasi Teori Dan Aplikasi". Edisi Pertama, Yogykarat .kanisius.
83. Taubert,(M.D.B.), (1998): "Conjoncture de l'assurance et cycie Economique". Risque, N33, janvier-mars.
84. Topak,(M.S.)& Talu.(N.H), (2017): "Bank Specific and Macroeconomic Determinants of Bank Profitability" .Evidence from Turkey, International Journal of Economic and Financial Issues .Vol.7(2).pp.574-584.
85. Thomas,(T.M.)& Szakal,(E.), (2002): "Creating value through credit risk mitigation" .Business credit, vol.104, Issue 3, pp.1-4.
86. Uddin, (M.d.), Salah,(G.), & Alam,(M.d.) , (2010): "The Impacts the of Interest Rate on Stock Market " .Empirical Evidence from Dhaka Stock Exchange , South Asian Journal Of Management Scienees, Vol.4.Pakistan.PP3.
87. Udom,(I.), & Eze, (O.), (2018): "Effect of Capital Adequacy Requirements on the Profitability of Commercial Banks in Nigeria". International Research Journal of Finance and Economics, ISSN 1450-2887 Issue 165.
88. Vernimmen,(P.), Quiry ,(P.), Dallochio,(M.), LeFur,(Y.)& Salvi,(A.), (2011): "Corporate Finance :Theory and Practice" .Vol .4.No.4.
89. Viver,(E.), (2002): "Mieux appcier la solvabilite". La tribune de l'assurance. N4. juillet-aout.
90. Vodova ,(P.), (2014): "Credit Risk as a Cause of Banking Crises" .silesian university .school of business administration . department of finance . Al banque .march. gestion Dalloz, paris.74-Consseguies. Sylvie de.(1996).
91. Waemustafa ,(w.), & sukri ,(s.), (2015): "bank specific and macroeconomics dynamic determinants of credit risk in islamic banks and conventional banks". international journal of economics and financial issues , 5 (2).
92. Wange,(H.) ,Han,(P.) & Liu,(W.), (2018): "How to Improve sustainable Competitive Advantage from the Distributor and the Supplier Networks?" .Evidence from the Distributor and the Supplier Network , Evidence from the Paper-Making Industry in China, Sustainability.10,2038;10.3390.

D. Web site

1. Claire, Boyte .(2020): " /terms/m/marketcapitalization".asp .Investopedia. <https://www.investopedia.com>
2. <http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/uploadedFilesList.html?d-447146-p=1&> سوق العراق للأوراق المالية، للسنوات ٢٠٠٩-٢٠١٨

3. Macmillan,(P.) (2019): "Bank Profitability: Measures and Determinants". In Banking in Europe. Studies in Banking and Financial Institutions, https://doi.org/10.1007/978-3-030-15013-6_2
4. Scott,Gordn .(2020): ./ask/answers/122314/what-difference-between-market-capitalization-and-market-value.asp .Investopedia. <https://www.investopedia.com>



الملاحق

(الملاحق)

ملحق (1) البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة

(أ) المصرف التجاري العراقي (مليون دينار)

ت	السنة المفردات	2010	2011	2012	2013	2014
1	مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها	9891	8533	225	129	2791
2	اجمالي القروض	35965	82914	2311	3956	7154
3	القروض المتعثرة	13485	12060	428	1004	2525
4	المطلوبات	109624945	112261767	160236268	138264072	164887327
5	حقوق الملكية	94538893	135184629	143200259	196579178	284385241
6	صافي الربح	5166	7181	7217	8877	9215
7	اجمالي الموجودات	204164	247446	293347	334843	449273
8	رأس المال المدفوع	60000	100000	100000	152000	250000
9	الاحتياطيات	34539	35185	34200	44579	34385
10	اجمالي الدخل	7495	8726	12075	10993	11820
11	سعر الاغلاق	1.390	1.270	1.270	0.920	0.660
ت	السنة المفردات	2015	2016	2017	2018	2019
1	مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها	5460	13436	10195	10961	6499
2	اجمالي القروض	9102	29245	30932	31242	11447
3	القروض المتعثرة	8632	19468	20314	13950	6707
4	الالتزامات	140687855	141878	168808	159987	177848
5	حقوق الملكية	274201298	281941	291809	283958	271929
6	صافي الربح	7245	7578	10050	10864	6532
7	اجمالي الموجودات	414889	423819	460616	443946	449777
8	راس المال المدفوع	250000	250000	250000	250000	250000
9	الاحتياطيات	24201	31941	41809	33958	21929
10	اجمالي الدخل	9753	8691	8493	9450	9119
11	سعر الاغلاق	0.410	0.46	0.47	0.49	0.48

لمصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية والحسابات الختامية للمصرف التجاري العراقي للأعوام (2010-2019).

(ب) مصرف بغداد (مليون دينار)

ت	السنة	2010	2011	2012	2013	2014
ت	المفردات	2015	2016	2017	2018	2019
1	مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها	15156	17000	17000	17000	17000
2	اجمالي القروض	180800	149782	147401	219170	228904
3	القروض المتعثرة	21940	17135	13842	33611	10448
4	المطلوبات	842275	735647	1093402	1473642	1535086
5	حقوق الملكية	118788	139620	207253	291262	292419
6	صافي الربح	13669	20958	25099	32067	27781
7	اجمالي الموجودات	961063	875267	1300655	1764905	1827505
8	راس المال المدفوع	85000	100000	112900	275000	250000
9	الاحتياطيات	18788	26720	32253	41262	42419
10	اجمالي الدخل	18926	19934	23607	31136	33761
11	سعر الاغلاق	3.31	3.38	3.960	2.446	2.130
1	مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها	30000	25240	30302	30223	30939
2	اجمالي القروض	237923	195066	145602	161955	149603
3	القروض المتعثرة	60390	74365	61559	70232	50387
4	الالتزامات	1281048	917602	813211	846796	859103
5	حقوق الملكية	268488	282822	276942	266743	273641
6	صافي الربح	21717	20245	6122	4152	7299
7	اجمالي الموجودات	1549537	1200424	1090152	1114538	1132744
8	راس المال المدفوع	250000	250000	250000	250000	250000
9	الاحتياطيات	18488	32822	26942	16743	23641
10	اجمالي الدخل	28302	24303	16506	13895	8573
11	سعر الاغلاق	1.370	0.908	0.810	0.610	0.296

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية والحسابات الختامية لمصرف بغداد للأعوام (2010-2019).

(ج) المصرف الأهلي للاستثمار (مليون دينار)

ت	السنة المفردات	2010	2011	2012	2013	2014
1	مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها	2481	3755	4156	7533	19167
2	اجمالي القروض	36973	49054	67493	115538	165327
3	القروض المتعثرة	11910	8828	9129	79593	176467
4	المطلوبات	546448	792475	182588	542237446	614971643
5	حقوق الملكية	529135	105417	154660	168480	263429
6	صافي الربح	61142	8945	15415	13874	6991
7	اجمالي الموجودات	107558	184665	337249	542453	615235
8	راس المال المدفوع	50000	100000	100000	152000	250000
9	الاحتياطيات	2914	5417	54660	16541	13429
10	اجمالي الدخل	233808	233606	7484	12570	14627
11	سعر الاغلاق	0.860	0.696	1.540	1.245	0.570
ت	السنة المفردات	2015	2016	2017	2018	2019
1	مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها	23651	18333	27114	18284	17653
2	اجمالي القروض	184042	124683	134356	76828	168965
3	القروض المتعثرة	81611	5040	5057	4018	7585
4	الالتزامات	534745388	291008	317509	267182	276161
5	حقوق الملكية	260539	287839	285705	257766	256642
6	صافي الربح	2368	3302	2858	(7967)	9164
7	اجمالي الموجودات	535006	578847	603214	524948	632802
8	راس المال المدفوع	250000	250000	250000	250000	250000
9	الاحتياطيات	10539	37839	35705	7766	6642
10	اجمالي الدخل	9991	13703	12618	9299	3872
11	سعر الاغلاق	0.50	0.516	0.464	0.427	0.610

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية والحسابات الختامية للمصرف الأهلي للاستثمار للأعوام (2019-2010).

ملحق (2) نتائج حساب الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان داخل الميزانية WACRWA للمصارف عينة الدراسة
(أ) المصرف التجاري العراقي (مليون دينار)

المصرف التجاري											
الموجودات المرجحة WBCRWA (3) = (1*2)					مبلغ الموجودات A (2)					DR % (1)	*
2014	2013	2012	2011	2010	2014	2013	2012	2011	2010		
0	0	0	0	0	7864	5621	7971	6987	6193	0	1
0	0	0	0	0	921452	887700	2643	1436	2653	0	2
0	0	0	0	0	49521	23320	230320	46800	46800	0	3
0	0	0	0	0	-	-	-	-	-	0	4
467.5	487.3	529.3	443	369.8	4675	4873	5293	4430	3698	10	5
0	0	0	0	0	-	-	-	-	-	20	6
24054.2	31219.4	20188.2	196332	7012.4	120271	156097	100941	981660	35062	20	7
646.4	5371.8	49284	157796.4	35575.2	3232	26859	246420	788982	177876	20	8
280263	566603	564686	540496	1611999	280263	566603	564686	540496	1611999	100	9
3577	1978	1155.5	414573.5	179828	7154	3956	2311	829147	359656	50	10
16822	16274	15980	12060	2795363	16822	16274	15980	12060	2795363	100	11
1426	1598	1804	1550	1510336	1426	1598	1804	1550	1510336	100	12
9010	8359	16957	13733	1601411	9010	8359	16957	13733	1601411	100	13
336266.1	631890.5	670584	1336983.9	7741894.4	1421690	1701260	1195326	3227281	8151047	-	Σ
2019	2018	2017	2016	2015	2019	2018	2017	2016	2015		
0	0	0	0	0	8754	7401	5827	6430	3509	0	1
0	0	0	0	0	15662	15035	13950	12933	724486	0	2
0	0	0	0	0	189579	267293	316904	290669	50878	0	3
0	0	0	0	0	-	-	-	-	-	0	4
360.5	188.9	245.9	240.9	293.1	3605	1889	2459	2409	2931	10	5
0	0	0	0	0	-	-	-	-	-	20	6
7070.4	2085.6	8315.2	2972.4	21119.6	35352	10428	41576	14862	105598	20	7
721	377.8	8256	2905.2	6667.2	3605	1889	41280	14526	33336	20	8
18067	67898	95720	149815	231150	18067	67898	95720	149815	231150	100	9
5723.5	5966.5	5394.5	4952	4551	11447	11933	10789	9904	9102	50	10
6507	6542	5518	3384	19232	6507	6542	5518	3384	19232	100	11
2985	1676	1627	1398	950228	2985	1676	1627	1398	950228	100	12
0	0	0	0	9081	-	-	-	-	9081	100	13
41434.4	84734.8	125076.6	165667.5	1242321.9	834099	903484	907382	506330	2139531	-	Σ

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الختامية للمصرف وللأعوام (2010-2019).

* - نوع الموجود

(١) نقدية بالعملة المحلية، ٢- رصيد الغطاء القانوني لدى البنك المركزي، ٣- سندات حكومة العراق، ٤- الحساب الطابق لدى البنك المركزي، ٥- اوراق نقدية بالعملة الاجنبية، ٦- موجودات نقدية أخرى، ٧- نقدية لدى المصارف والشركات المالية المحلية، ٨- أرصدة مدينة خارج العراق، ٩- الاستثمارات في الشركات الغير موحدة ميزانيته، ١٠- التسهيلات المضمونة للقطاع الخاص، ١١- التسهيلات الغير مضمونة للقطاع الخاص، ١٢- الموجودات الثابتة بعد تنزيل الاندثار المتراكم، ١٣- الموجودات الاخرى

(ب) المصرف بغداد (مليون دينار)

مصرف بغداد											
الموجودات المرجحة WBCRWA (3) = (1×2)					مبلغ الموجودات A(2)					DR % (1)	*
2014	2013	2012	2011	2010	2014	2013	2012	2011	2010		
0	0	0	0	0	86182	112304	35173	59912	68630	0	1
0	0	0	0	0	195895	170017	113144	73327	96372	0	2
0	0	0	0	0	10500	185560	161280	158500	119140	0	3
0	0	0	0	0	-	187488	39895	-	-	0	4
6707.6	11098.3	8254.8	5018.5	6294	67076	110983	82548	50185	62940	10	5
0	0	0	25272	25334	-	-	-	126360	126670	20	6
116524.2	120542.4	106263.8	25287	42416.8	582621	602712	531319	126435	212084	20	7
12127	3736.2	10041.8	4234	1025.2	60635	18681	50209	21170	5126	20	8
455022	410178	239128	185465	129539	455022	410178	239128	185465	129539	100	9
114452	109585	73700.5	74891	90400	228904	219170	147401	149782	180800	50	10
47710	33611	36166	31208	26865	47710	33611	36166	31208	26865	100	11
57418	56811	43247	34013	30255	57418	56811	43247	34013	30255	100	12
46043	30437	22321	17411	21781	46043	30437	22321	17411	21781	100	13
856003.8	775998.9	539122.9	402799.5	373910	1838006	2137952	1501831	1033768	1080202	-	Σ
2019	2018	2017	2016	2015	2019	2018	2017	2016	2015		
0	0	0	0	0	59166	82786	67755	63634	56422	0	1
0	0	0	0	0	12854	12681	113572	109618	121281	0	2
0	0	0	0	0	24324	61450	89230	97399	-	0	3
0	0	0	0	0	380681	431590	318835	347643	425941	0	4
0	0	0	0	11399.1	-	-	-	-	113991	10	5
0	0	70356.2	4182.4	0	-	-	35178.1	20912	-	20	6
2699.6	2624	106037.8	151.6	105110.6	13498	13120	530189	758	525553	20	7
6099.8	8903.8	10153	10484.2	10726.6	30499	44519	50765	52421	53633	20	8
4183	4666	6220	8733	258838	4183	4666	6220	8733	258838	100	9
0	0	72801	97533	118961.5	0	0	145602	195066	237923	50	10
159288.9	27606	40529	23788	59263	139431	27606	40529	23788	59263	100	11
50774	29969	37390	32584	56344	50774	29969	37390	32584	56344	100	12
0	0	0	0	66289	-	-	-	-	66289	100	13
54943.6	73769	77725.2	177456.2	143840	865013	889850	2140494	952556	1975480	-	Σ

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الختامية للمصرف وللأعوام (2010-2019).

* - نوع الموجود

- (١) نقدية بالعملة المحلية، ٢- رصيد الغطاء القانوني لدى البنك المركزي، ٣- سندات حكومة العراق، ٤- الحساب الطليق لدى البنك المركزي، ٥- اوراق نقدية بالعملة الاجنبية، ٦- موجودات نقدية أخرى، ٧- نقدية لدى المصارف والشركات المالية المحلية، ٨- أرصدة مدينة خارج العراق، ٩- الاستثمارات في الشركات الغير موحدة ميزانيتها، ١٠- التسهيلات المضمونة للقطاع الخاص، ١١- التسهيلات الغير مضمونة للقطاع الخاص، ١٢- الموجودات الثابتة بعد تنزيل الاندثار المتراكم، ١٣- الموجودات الاخرى

(ج) مصرف الاهلي للاستثمار (مليون دينار)

مصرف الاهلي للاستثمار											
الموجودات المرجحة WBCRWA (3) = (1*2)					مبلغ الموجودات A (2)					DR % (1)	*
2014	2013	2012	2011	2010	2014	2013	2012	2011	2010		
0	0	0	0	0	32522	12364	14580	10574	4447	0	1
0	0	0	0	0	33795	29408	14131	7818	57	0	2
0	0	0	0	0	-	-	-	14495	9348	0	3
0	0	0	0	0	298892	240938	106987	43478	-	0	4
919	1639.8	526	472.4	286.1	9188	16398	5260	4724	2861	10	5
0	0	2619.2	379.8	0	-	-	13096	1599	-	20	6
3478	2654.6	998.4	17931.8	8438.4	17392	13273	4992	89659	42192	20	7
621	76786.6	840.6	778.8	218.8	3105	383933	4203	3894	1094	20	8
118	32786	1944	16336	11547	118	32786	1944	16336	11547	100	9
82664	57769	33746.5	24527	17824	165327	115538	67493	49054	35648	50	10
0	10329	9129	8829	61709	-	10329	9129	8829	61709	100	11
110	5791	5649	3988	3866	110	5791	5649	3988	3866	100	12
240	14122	11626	8921	7668	240	14122	11626	8921	7668	100	13
88150	201878	67078.7	82163.8	111557.3	560689	874880	259090	263369	180437	-	Σ
2019	2018	2017	2016	2015	2019	2018	2017	2016	2015		
0	0	0	0	0	40954	49847	23817	17058	16713	0	1
0	0	0	0	0	4439	3987	3987	3839	27384	0	2
0	0	0	0	0	7278	-	-	-	-	0	3
0	0	0	0	0	85230	116687	243174	292067	249988	0	4
0	0	0	0	368	-	-	-	-	368	10	5
0	0	0	0	0	-	-	-	-	-	20	6
4963	6664	8291	3896.2	715	24815	33318	41457	19481	3576	20	7
34033	27916	17436	7918.2	1495	170166	139580	87182	39591	7477	20	8
1689	0	13435	1246	104	1689	-	13435	1246	104	100	9
19092	821	812	807.5	92021	38184	1642	1623	1615	184042	50	10
2193	0	5055	6797	362	2193	-	5055	6797	362	100	11
1387	13367	13661	14282	190	1387	100	13661	14282	190	100	12
0	100	0	0	488	-	-	-	-	488	100	13
63357	35501	58690	34947	95743	376335	345161	433391	395976	490692	-	Σ

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الختامية للمصرف وللأعوام (2010-2019).

* - نوع الموجود

- (١) نقدية بالعملة المحلية، ٢- رصيد الغطاء القانوني لدى البنك المركزي، ٣- سندات حكومة العراق، ٤- الحساب المطبق لدى البنك المركزي، ٥- اوراق نقدية بالعملة الاجنبية، ٦- موجودات نقدية أخرى، ٧- نقدية لدى المصارف والشركات المالية المحلية، ٨- أرصدة مدينة خارج العراق، ٩- الاستثمارات في الشركات الغير موحدة ميزانيتها، ١٠- التسهيلات المضمونة للقطاع الخاص، ١١- التسهيلات الغير مضمونة للقطاع الخاص، ١٢- الموجودات الثابتة بعد تنزيل الاندثار المتراكم، ١٣- الموجودات الاخرى.

ملحق (3) نتائج حساب الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان خارج الميزانية للمصارف عينة الدراسة

المصرف التجاري العراقي (مليون دينار)											أ
الموجودات المرجحة OBCRWA (1*2)=3					مبلغ الموجودات بعد استبعاد التأمينات OBA (2)					DR % (1)	نوع الموجود
2014	2013	2012	2011	2010	2014	2013	2012	2011	2010		
434282	309687	3738	323438	991724	434282	309687	3738	323438	991724	100	خطابات الضمان
2416	272.8	0	0	0	12080	1364	-	-	-	20	اعتمادات صادرة
0	0	0	0	0	-	-	-	-	-	40	اعتمادات واردة
0	0	0	295	12547.4	-	-	-	1475	62737	20	الحوالات الخارجية
436698	309959.8	3738	323733	1004271.4	446362	311051	3738	324913	1054461	-	المجموع
2019	2018	2017	2016	2015	2019	2018	2017	2016	2015	DR	نوع الموجود
2081	373	2448	292373	768872	2081	373	2448	292373	768872	100	خطابات الضمان
0	0	0	0	2449.2	-	-	-	-	12246	20	اعتمادات صادرة
0	0	0	0	0	-	-	-	-	-	40	اعتمادات واردة
0	0	0	0	0	-	-	-	-	-	20	الحوالات الخارجية
2081	373	2448	292373	771321.2	2081	373	2448	373	781118	-	المجموع

مصرف بغداد (مليون دينار)											ب
الموجودات مرجحة OBCRWA (1*2)=(3)					مبلغ الموجودات بعد استبعاد التأمينات OBA (2)					DR % (1)	نوع الموجود
2014	2013	2012	2011	2010	2014	2013	2012	2011	2010		
18443	13012	151051	111501	22562	18443	13012	151051	111501	22562	100	خطابات الضمان
21396.2	21419.8	28123.2	618	737.2	106981	107099	140616	3090	3686	20	اعتمادات صادرة
0	0	11914.4	0	140.4	0	0	59572	0	702	20	عمليات برسم التحصيل
39839.2	34431.8	191088.6	112119	23439.6	125424	120111	351239	114591	26950	-	المجموع
2019	2018	2017	2016	2015	2019	2018	2017	2016	2015	%	نوع الموجود
62216	60243	58946	273385	14431	62216	60243	58946	79385	14431	100	خطابات الضمان
742	88763	2354.2	2844.2	4340.8	3710	443815	11771	14221	21704	20	اعتمادات صادرة
0	0	0	0	0	-	-	-	-	-	20	عمليات برسم التحصيل
62958	149006	61300.2	276229.2	18771.8	504058	504058	70717	93606	36135	-	المجموع

مصرف الأهلي للاستثمار (مليون دينار)											ج
الموجودات المرجحة OBCRWA (1*2)=(3)					مبلغ الموجودات بعد استبعاد التأمينات OBA (2)					DR % (1)	نوع الموجود
2014	2013	2012	2011	2010	2014	2013	2012	2011	2010		
21353	47220	28848	9772	5341	61353	47220	28848	9772	5341	100	خطابات الضمان
28153	19519.8	5310	172	225.6	140766	97599	26550	860	1128	20	اعتمادات صادرة
4488	0	0	0	0	11219	-	-	-	-	40	اعتمادات واردة
0	0	0	76.4	54.4	-	-	-	382	272	20	الحوالات الخارجية
53994	66739.8	34158	10020.4	5621	213338	144819	55398	11014	6741	-	المجموع
2019	2018	2017	2016	2015	2019	2018	2017	2016	2015	DR	نوع الموجود
50830	0	62131	71540	9057	50830	-	62131	71540	9057	100	خطابات الضمان
60373	47127	30866	33506	26988	301864	23563.5	154332	167530	134940	20	اعتمادات صادرة
0	0	0	0	4678	-	-	-	-	11697	40	اعتمادات واردة
0	0	0	0	0	-	-	-	-	-	20	الحوالات الخارجية
111203	47127	92997	105046	40723	352694	23563.5	216463	239070	155694	-	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الختامية للمصرف وللأعوام (2010-2019).

ملحق (4): مقررات لجنة بازل

سيتم التطرق هنا الى نشأة لجنة بازل وعرض جوانبها الاساسية واهدافها .

اولاً: نشأة لجنة بازل الاولى

نشأة لجنة بازل من المجموعة العشرة "Group of ten" في عام 1974 بمدينة بال في سويسرا، وقد ترأسها "Cook"، وخاصة بعد تعاظم ازمة الديون في الدول النامية، حيث قامت اللجنة بتحديد ادنى حد لراس المال للدلالة على متانة المركز المالي للمصارف في عام 1988، ومن بين اهم اهداف لجنة بازل الاولى ما يلي: (Hennani, 2015: 6)

- تحديد المخاطر الناشئة او الحالية المتعلقة بالنظام المالي العالمي من خلال تبادل المعلومات في الاسواق المالية والمصرفية.
 - تحسين التعاون عبر الحدود، وتعزيز التفاهم المتبادل.
 - تعزيز الرقابة والممارسات المصرفية والتنظيم في جميع انحاء العالم، وذلك بهدف تعزيز الاستقرار المالي.
 - تعزيز ووضع المعايير العالمية لتنظيم المصارف والاشراف عليها، وهذا بإصدار مبادئ توجيهية للسلوك الجيد.
 - مراقبة تطبيق لجنة بازل في الدول الاعضاء.
 - التعاون والتنسيق مع الهيئات الدولية والجهات التنظيمية المالية التي تعزز من الاستقرار المالي.
 - المشاورة مع سلطات الرقابة المصرفية والبنوك المركزية في البلدان غير الاعضاء لتعزيز اعتماد القواعد التي وضعتها لجنة بازل.
 - سد الفجوات الاحترازية والتنظيمية والتي تشكل خطراً على الاستقرار المالي.
- وبهذا تكون معادلة كفاية راس المال وفقاً لبازل الاولى كالاتي: (ابو كمال ، ٢٠٠٧ : ٣٠).

كفاية راس المال = راس المال (الشريحة 1+ الشريحة 2) // الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر $\leq 8\%$

ثانياً: اتفاقية بازل الثانية

بعد ظهور اتفاقية بازل الاولى وما جرى عليها من تعديلات في عام 1996 ،اضافة الى التطورات التي جرت في الساحة المصرفية ،وجب على لجنة بازل للرقابة المصرفية ان تقوم بتعديلات اخرى وان تصدر اتفاقية جديدة لتعديل اساليب ادارة المخاطر بما يحقق السلامة للمصارف وما يعزز الاستقرار المصرفي ككل (العراف ،٢٠١٣: ٩١).

ولهذا صدرت اتفاقية بازل الثانية والتي تتضمن منظومة متكاملة لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي (Basel,2013:17).

وبعد التعديل اصبحت معادلة كفاية راس المال وفقاً لمقررات بازل الثانية كالآتي : (خصاونة ،٢٠٠٨: ١٢١)

$$\text{معدل كفاية راس المال} = \frac{\text{مجموع راس المال} \times 100}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل}} \leq 8\%$$

والجدول التالي يوضح الركائز الاساسية الثلاثة لاتفاقية بازل (II)

الجدول رقم (1) الركائز الاساسية لاتفاقية بازل (II)

الحد الأدنى لمتطلبات راس المال	الرقابة المصرفية	انضباط السوق
تحديد اساليب حساب الحد الأدنى لمتطلبات راس المال الازم للتغطية من : - مخاطر السوق - مخاطر القروض - مخاطر التشغيل	تحديد مبادئ عمليات المراجعة الرقابية بما يتعلق ب : - احترام متطلبات راس المال - الالتزام بمستوى الرسملة اعلى من الحد الأدنى القانوني - منهج تسيير وتقييم المخاطر	تحديد متطلبات الإفصاح بشأن : - هيكل راس المال - اساليب تقليل او تخفيف المخاطر - استراتيجيات تقييم المخاطر والتعامل معها

(Source : Dietsch& Petey , 2008:258)

ثالثاً: اتفاقية بازل الثالثة

نظرا للعيوب التي كشفت عنها الازمة المالية العالمية ،والتي بينت القصور في الانظمة المصرفية، لجأت لجنة بازل للرقابة المصرفي الى طرح معايير جديدة بما يخص راس المال والسيولة والمديونية، وهذا من اجل تقوية ومعالجة الانظمة المصرفية وجعلها قادرة على مواجهة الضغوطات المالية والاقتصادية.

١. التعرف على مقررات بازل الثالثة: هي مجموعة شاملة من الجوانب الاصلاحية المصرفية والتدابير التي طورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية ،من اجل تعزيز الاشراف وادارة المخاطر في القطاع المصرفي، وتهدف هذه التدابير الى الاتي:

- تحسين مقدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات والازمات الناتجة عن ضغوط اقتصادية ومالية أيا كان مصدرها.

- حوكمة المصارف وتحسين ادارة المخاطر.

- الافصاح وتعزيز الشفافية في المصارف على مستوى العالم (عبد المطلب، ٢٠١٣: ٣١٤).

٢. محاور وتعديلات اتفاقية بازل الثالثة: اسست لجنة بازل الثالثة على اساس مجموعة من التعديلات وخمس من المحاور الاساسية مبينة بالاتي :

أ. اهم تعديلات اتفاقية بازل (III) (تومي ، ٢٠١٧ : ١٧٩-١٨٠):

- متطلبات راس المال التنظيمي تبعا لبازل (III): تم تعديل مكونات راس المال التنظيمي لتشتمل على (الشريحة الاولى للاسهم العادية التي تتكون بصفة اساسية من راس المال المدفوع والارباح المدورة والاحتياطات، الشريحة الاولى الاضافية، الشريحة الثانية، والغيت الشريحة الثالثة التي تضمنتها بازل الثانية).

- نسبة كفاية راس المال: تم تعديل حدود نسبة كفاية راس المال وذلك بزيادة راس المال لأجل التحوط الى نسبة كفاية راس المال بنسبة 2.5%، وبهذا يصبح الحد الادنى لنسبة كفاية راس المال بالإضافة الى راس المال لغايات التحوط 10.5%.

- معيار السيولة :تمت اضافة معايير جديدة لإدارة مخاطر السيولة في المصارف تتضمن :

• نسبة تغطية السيولة LCR: تمثل نسبة الموجودات مرتفعة السيولة الى صافي التدفقات

النقدية الصادرة والمتوقعة خلال 30 يوم، ويجب الا تقل عن 100%.

• نسبة صافي التمويل المستقر NSFR: تمثل نسبة مصادر التمويل لدى المصرف (المطلوبات

وحقوق الملكية) الى استخدامات هذه المصادر، ويجب ان لا تقل عن 100% .

ب. محاور اتفاقية (III): استندت اتفاقية بازل على خمس محاور رئيسية وكما يلي (معهد الدراسات المصرفية، ٢٠١٢: ٣-٢)

- كالمحور الاول: ينص على تحسين بنية ونوعية وشفافية قاعدة راس مال المصارف، وجعل مفهوم راس المال الرئيسي مقتصر على راس المال المكتتب والارباح غير الموزعة من جهة، ومضافاً لها ادوات راس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، اي الادوات القادرة على استيعاب الخسائر عند حدوثها، وفيما يخص راس المال المساند فهو يقتصر على ادوات راس المال المقيدة لخمس سنوات على الاقل لأجل تحمل الخسائر قبل الودائع او قبل اية التزامات على المصرف للغير.
- المحور الثاني: تشدد مقترحات لجنة بازل بهذا المحور على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناجمة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريّبو، من خلال فرض متطلبات راس المال الاضافية للمخاطر المذكورة، واطافة الى تغطية الخسائر الناتجة عن اعادة تقييم الموجودات المالية على ضوء تقلبات اسعارها في السوق .
- المحور الثالث: تدخل لجنة بازل الثالثة بهذا المحور نسبة الرفع المالي ،وهي تهدف لوضع حد اقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي.
- المحور الرابع: هذا المحور يهدف الى الحؤول دون اتباع سياسات اقراض مواكبة اكثر مما يجب، فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة الازدهار والنمو، وتمتتع ايام الركود عن الاقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.
- المحور الخامس: هذا المحور يعود لمسالة السيولة، والتي تبينت اهميتها اثناء الازمة العالمية الاخيرة لعمل النظام المالي والاسواق بكاملها، ومن الواضح ان لجنة بازل تطمح الى بلورة معيار عالمي للسيولة ،حيث اقترحت النسبتين السابقتين الذكر.

^٣ عمليات الريبو : هي اتفاقية اعادة الشراء او البيع ،وهي شكل من اشكال الاقتراض القصير الاجل خاصة في الاوراق المالية الحكومية ،اذ يبيع الوكيل الضمان الاساسي للمستثمرين ويشتريه منهم مرة اخرى بعد فترة وجيزة ،في اليوم الثاني في العادة ،وتكون بسعر اعلى قليلاً

ومما سبق يمكن اجراء مقارنة بين اتفاقيات بازل الثلاث وكالاتي

الجدول رقم (2): مقارنة بين اتفاقية بازل الثلاث

مجال المقارنة	اتفاقية بازل الاولى	اتفاقية بازل الثانية	اتفاقية بازل الثالثة
راس المال	ثلاث شرائح من راس المال.	لم يحصل به تغيير	رفعت نسبة الشريحة الاولى والغت الشريحة الثالثة.
مخاطر الائتمان	يتم حساب اوزان المخاطر بالنسبة للموجودات وفق جدول وضعته لجنة بازل، وتتراوح فيه الاوزان بين (0-100%).	تغيرات جذرية لمعاملات ترجيح المخاطر، اذ لم تعد الاوزان تعطي حسب طبيعة المقرض القانونية وانما حسب نوعية القرض في حد ذاته ولها ثلاثة اساليب.	قامت بتوسيع مفهوم المخاطر التي من الممكن ان تتعرض لها مختلف المؤسسات المالية والمصارف .
مخاطر السوق	ويتم حسابها على اساس نموذجين (الداخلي او المعياري)	لم يحصل بها تغير ولكن سمحت للمصارف بوضع نماذج داخلية لتحديد ها .	لم يحصل بها اي تغيير .
مخاطر التشغيل	لم تكن موجودة ضمن بازل الاولى	تمت اضافة مخاطر التشغيل وحددت لها ثلاث اساليب للقياس	لم يحصل بها اي تغيير.
نسبة كفاية راس المال السيولة	قدرت نسبتها 8% . لم يتم تحديدها بنسبة موحدة.	لم يحصل تغيير . لم تحدد نسبة موحدة لها.	تغيرت الى 10.5% . اضافة لها نسبتيين لقياس السيولة للمدى الطويل والقصير.
بنود هيئات الرقابة ومتطلبات الشفافية	هدفت هذه المعايير الى تقوية مبدا الرقابة الشاملة على الوحدات المصرفية العاملة في الخارج والداخل وتحسين اساليب الرقابة الفنية لأعمال المصرف.	اضافة متطلبات وبنود جديدة تتعلق بالإفصاح والشفافية في السوق، اي ضمان وجود طريقة فعالة للمراقبة والمراجعة ونظام فاعل لانتضباط السوق والعمل على استقراره .	قامت بإدخال تعديلات على مبادئ عملية المراجعة الرقابية التي ذكرت في بازل الثانية والزمّت المصارف بوضع برنامج شامل لأجل اختبارات الضغط .
الرافعة المالية	لم تكن موجودة	لم تكن موجودة	ادخلت كنسبة جديدة على شكل رافعة مالية تقيس مضاعف الرساميل

المصدر: من اعداد الباحث

مصادر ملحق(٤)

أ. المصادر العربية

١. ابوكمال، ميرفت ابو كمال. (٢٠٠٧). "الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل ٢". دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين. رسالة ماجستير. كلية التجارة. قسم ادارة الاعمال. الجامعة الاسلامية. غزة
٢. تومي، ابراهيم تومي. (٢٠١٧). "تكييف معايير السلامة في المصارف الايلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية". اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة محمد خضير. بسكرة .
٣. الخصاونة، احمد سليمان خصاونة. (٢٠٠٨). "عالم الكتاب الحديث". الاردن .
٤. عبد المطلب، عبد الحميد عبد المطلب. (٢٠١٣). "الاصلاح المصرفي ومقررات بازل الثالثة". الدار الجامعية. مصر.
٥. العراف، فائزة لعراف. (٢٠١٣). "مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل واهم انعكاسات العولمة". دار الجامعة الجديدة للنشر. مصر .
٦. معهد الدراسات المصرفية. (٢٠١٢). اتفاقية بازل الثالثة. مجلة اضاءات. العدد ٥. الكويت .

ب. المصادر الاجنبية

1. Dietsch,(D.) &Petey,(J.).(2008).mesure et gestion du risque de credit dans les institutions financieres.revue banque.2eme edition.paris.
2. Basle Capital Accord.(2013)."International Convergence of Measurement and Capital Standards.p:17. sur le Site .WWW.BIS.org . consulter le 15/08/2013.
3. Hennani Rachida .De Bale A BaleIII.(2015). principales avancees des accords prudentiels pour un systeme financier plus resilient . LAMETA. Unite Mixte de recherche Universite de Montpellier. France. 27 mars 2015 .p:6

Abstract

The aims study attempts to analyze the reflection of systemic financial risks on achieving competitive , Advantages of commercial banks ,The problem of the study lies in the multiplicity of activities practiced by commercial banks in the reality in which they live , which makes them face many systemic and irregular risks ,Competitive features that distinguish it from its counterparts from other banks.

This study was applied on a sample of banks , namely ,the Commercial Bank of Iraq (BCOI),The Bank of Baghdad (BBOB),the National Bank for Investment (BNOI) for the period 2010-2019 , and the study adopted the descriptive analytical approach in describing , analyzing and measuring all variables through the actual available financial data . From the study sample banks ,analysis of variance using the program (spss vr.24).

The study reached several conclusions ,the most important of which can be mentioned in general ,is that credit risk and solvency risk are negatively related to competitive advantage variables.

This study makes several recommendations, the most important of which is that banks should take in to account all the systemic financial risks that can affect the banking performance first and then achieve the competitive advantages of commercial banks , by providing an efficient supervisory body that has the qualitative characteristics of control, with It is necessary to seek the assistance of experts who have scientific and practical competence and to benefit from it.

**Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Muthanna
College of Administration and Economics
Department of Finance and Banking**



The reflection of systemic financial risks on achieving competitive advantages according to the Basel (III) decisions

**(An applied study in a sample of commercial banks registered in the Iraq
Stock Exchange)**

**Master Thesis Submit
to board of the College of Administration and Economic – Muthanna
University It is part of the requirements of obtaining a Master's
degree in Financial and Banking Sciences**

**by
Zahraa Hussein Nashad**

**Supervised By
Assistant Professor: Raid Hassan Ali**

1443 H.

2021 A.D.